

جدد في الحرف السبعة

دراسة لإسناذه ومكثبه واختلاف العلماء
في معناه وصلته بالقراءات القرآنية

تأليف

د. عبد العزيز بن عبد الفتاح الفارسي

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غاية في كلمة



للطباعة والنشر والتوزيع

وَطْنِ المصَيَّبَةِ
شَارِعِ حَبِيبِ أَبِي شَمَّالَا
بِنَاءِ المَسْكَنِ
هَاتِفًا : ٣١٩.٣٩ - ٨١٥١١٢
فَاكْسًا : ٨١٨٦١٥ (٩٦١١)
صَرْبٌ : ١١٧٤٦٠
بَيْرُوت - لِبْنَان

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِرِ

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

ISBN 9953 - 4 - 0131 - 4

Resalah
Publishers

Tel: 319039 - 815112
Fax: (9611) 818615
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

Email:
resalah@resalah.com

Web Location:
Http://www.resalah.com

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٢ م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

١

حَدِيثُ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ
دِرَاسَةٌ لِإِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ وَاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ
فِي مَعْنَاهُ وَصِلَتِهِ بِالْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

لِلدُّكْتُورِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقَامَرِيِّ
أَسْتَاذٍ مُشَارِكٍ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
بِالْمَدِينَةِ الْمَنَسُوبِيَّةِ

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على عبده ورسوله محمّد، وعلى آله وأصحاب أجمعين، وبعد:

فقد اشتغلت بهذا البحث الجليل الشّأن حقبةً طويلةً، أكثر من عشر سنين دأباً، أجمعُ فيها طرق هذا الحديث ورواياته، وأتبعُ كلام العلماء فيه، حريصاً على التّأني، مثابراً على المقارنة والتأمّل، صابراً على مشقّته ووعورة مسالكه، حتى ضاق صدري به يوماً، فلجأتُ بعد الله تعالى إلى أحد مشايخنا، وهو صاحب (أضواء البيان) الشيخ محمّد الأمين الجكني الشنقيطي، فسألته عمّا ترجّحَ لديه في معنى هذا الحديث، فإذا به يقول: الذي ترجّحَ لديّ أنّي لا أعرف معناه.

فأدركت عظم أهمية هذا الأمر، وجسامة المسؤولية فيه، فكذت أصرّف النظر عنه، متّهماً رأيي، مستقلاً بضاعتي.

ثم استخرتُ الله تعالى ومضيت فيه، إذ كيف يبقى مثل هذا الحديث الشدّيد الصلّة بكتاب الله، الخطير الدلالة عليه، ملتبساً لا يُعرَف معناه.

وها أنت تجد في ثنايا هذا الكتاب خلاصة البحث، ونتائجه، وما ترجّحَ لديّ في معنى هذا الحديث، فإنّ كنتَ من أهل العلم والنظر،

وأرباب الاختصاص وأصحاب الفقه والأثر، فأمعن النظر فيه، وتفكّر في مسائله ودلائله وطالعه بذوقٍ علميٍّ، ثم أدلّ بدلوك إن كان عندك شيء، فإنّ في تلاقح الأفكار واختلاف الأنظار، وتضافر الجهود، اكتمال الثمرة، والكشف عن الصواب. والله سبحانه المسئول أن يهدينا إلى الصواب في القول والعمل.

كتبه

أبومجاهد عبدالعزيز القارئ

في شوال من عام ١٤١٢ هجرية

المصادر

هذا حديث عظيم، اتفق الحفاظ على تواتره، وخرّجه الأئمة في كتبهم، ولا يكاد يخلو منه مصنف في الحديث.

فقد أخرجه: البخاري ومسلم، والترمذي، والنسائي في السنن، وفي عمل اليوم والليلة، وأبوداود في سننه، ومالك في موطئه، وابن حبان في صحيحه، وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن، وأبوداود الطيالسي في مسنده، وأحمد في مسنده، وأبو يعلى في مسنده، وعبدالرزاق في مصنفه، وابن أبي شيبة في مصنفه، وأخرجه الطبراني في الأوسط والكبير، وأخرجه الطحاوي من طرق كثيرة في مشكل الآثار، وابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره، وأخرجه البيهقي في السنن، والحاكم في المستدرک.

وسرد الحافظ ابن كثير طرقه ورواياته في فضائل القرآن، كما أفاض فيه شرحاً وتفصيلاً الحافظ ابن حجر في فتح الباري، وابن قتيبة الدينوري في مشكل القرآن.

وقد أفرد هذا الحديث في مصنف وتوسّع في شرحه وروايته: أبو الفضل عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار بن إبراهيم الرازي العجلي المقرئ المتوفى سنة (٤٥٤هـ)^(١)، وأفرده بالتصنيف أيضاً

(١) ترجمته في غاية النهاية: (١/٣٦١).

أبو محمد عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المتوفى سنة (٦٦٥)^(١)، ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢)، ورأيت كتاباً للحافظ يوسف بن عبدالهادي اسمه (هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن) يقع في مجلدين، ويبلغ نحو ٤٠٠ ورقة، نقل فيه كثيراً عن أبي شامة، وذكر أن كتابه في حديث الأحرف اسمه (المرشد).

وأشار إلى هذا المصنف أيضاً محمد بن الجزري المقرئ صاحب النشر، إذ قال بعد ذكره لحديث الأحرف: "وصنف الإمام أبو شامة - رحمه الله - فيه كتاباً حافلاً"^(٣).

ومن صنف فيه أيضاً ابن الجزري نفسه، قال في النشر: وقد تتبعت طرق هذا الحديث في جزء مفرد جمعته في ذلك^(٤).

(١) ترجمته في غاية النهاية: (١/٣٦٥).

(٢) مجموع الفتاوى لابن قاسم: (٣٨٩/١٣).

(٣) نشر سنة ١٣٩٥ هـ باسم "المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالقرآن العزيز، حققه الأستاذ طيار آلتي قولاج عن ثلاث نسخ مخطوطة.

(٤) النشر في القراءات العشر (١/١٩).

روايات الحديث :

رَوَى حَدِيثَ الْأَحْرَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ:
عمرُ بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعليّ بن أبي طالب، وأبي بن كعب،
وعبدالله بن مسعود، وأبوهريرة، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم
بن حزام، وابن عباس، وعمرو بن العاص، وحذيفة بن اليمان،
وعبادة بن الصامت، وسليمان بن صُرْد الخزازي، وأبوبكرة الأنصاري،
وأبوطلحة الأنصاري، وأنس بن مالك، رواه بواسطة أبيّ، وسمرة بن جندب،
وأبو جهيم الأنصاري، وعبدالرحمن بن عوف، وأمّ أيوب.

ورواه بواسطة: عبدالرحمن بن عبدالقارئ، والمسور بن مخزومة
(على القول بصحتهما)، وروى الحديث عن هؤلاء جمعٌ عظيمٌ من
التابعين والأئمة بطرقٍ وأسانيدٍ كثيرةٍ.

(أما حديث عمر وهشام) فورد من ثلاثة طرق: من طريق الإمام
محمد شهاب الزهري سمعه من عروة بن الزبير وهو سمعه من عبدالرحمن
بن عبدالقارئ والمسور بن مخزومة: ورواه عن ابن شهاب: مالك بن أنس
إمام دار الهجرة^(١)، وعقيل بن خالد^(٢)، ومعمّر بن راشد الأزدي^(٣)،

(١) في الموطأ (٢٠١/١) وأخرج روايته أيضاً مسلم والنسائي وأبو عبيد في فضائل القرآن، والطحاوي في مشكل الآثار.

(٢) أخرج روايته البخاري وأبو عبيد والطحاوي.

(٣) أخرج روايته عبدالرزاق في مصنفه، ثم أخرجها مسلم والنسائي والترمذي كلّهم عن عبدالرزاق.

ويونس بن يزيد مولى معاوية بن أبي سفيان^(١)، وعبدالرحمن بن عبدالعزيز الأنصاري^(٢)، وفليح بن سليمان الخزاعي^(٣)، وشعيب بن أبي حمزة^(٤).

وورد من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده عن عمر^(٥).

وروى من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر^(٦).

قال الإمام البخاري - رحمه الله - بعد أن ذكر إسناده إلى المسور ابن مخزومة وعبدالرحمن بن عبد القاري: قالوا إنهما سمعا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول:

سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ وفي رواية معمر عند عبدالرزاق - مررتُ بهشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ قال: فاستمعت لقراءته فإذا

(١) أخرج روايته مسلم والنسائي وابن جرير وأبو عبيد والطحاوي.

(٢) أخرجه روايته الطحاوي.

(٣) أخرج روايته الطيالسي في مسنده.

(٤) أخرج روايته أبو عبيد.

(٥) أخرج الحديث من طريقه ابن جرير في تفسيره (٢٥/١).

(٦) أخرج الحديث من طريقه ابن جرير في تفسيره، لكن إسناده ضعيف، وعلته عبد الله بن ميمون القداح متروك.

هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقرئها رسول الله ﷺ وفي رواية معمر عند النسائي - فقرأ فيها حروفاً لم يكن نبي الله ﷺ أقرئها.
قال عمر: فكدت أساوره في الصلاة - وفي رواية مالك - فكدتُ أعجل إليه.

قال: فتصبرتُ حتى سلّم فلبّيته بردائه - وفي رواية مالك: ثم أمهله حتى انصرف، وفي رواية معمر: فنظرته حتى سلّم، وفي رواية عند أبي عبيد: فأخذتُ بثوبه.

قال: فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟
قال: أقرئها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت! فإن رسول الله ﷺ أقرئها على غير ما قرأت.

- وفي رواية معمر ويونس -: كذبتَ فوالله إن رسول الله ﷺ هو أقرئني هذه السورة التي تقرأها.

قال عمر: فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تُقرئها.

- وفي رواية معمر ويونس - وأنت أقرأتني سورة الفرقان.

قال عمر: فقال رسول الله ﷺ: "أرسله، اقرأ يا هشام".
فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال النبي ﷺ: "كذلك أنزلت".
- وفي رواية معمر ويونس ومالك في الموضعين -: هكذا أنزلت.

قال عمر: ثم قال ﷺ: اقرأ يا عمر: فقرأتُ القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة

أحرف فاقروا ما تيسر منه.

-وفي رواية معمر- فاقروا منه ما تيسر، -وفي رواية يونس-

فاقروا منها ما تيسر.

زاد أبو عبيد في رواية عقيل أنّ ابن شهاب قال في الأحرف السبعة: هي في الأمر الواحد الذي لا اختلاف فيه. وروى مسلم عنه أيضاً في حديث ابن عباس أنّ الزهري قال: بلغني أنّ تلك السبعة الأحرف إنما هي الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام.

وفي رواية ابن جرير^(١) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال: قرأ رجل عند عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فغير عليه، فقال: لقد قرأتُ على رسول الله ﷺ فلم يغير علي، قال فاختصما عند النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ألم تقرني آية كذا وكذا؟ قال: بلى. قال فوقع في صدر عمر شيء، فعرف النبي ﷺ ذلك في وجهه، فضرب في صدره، وقال: ابعِدْ شيطاناً -قالها ثلاثاً-.

ثم قال: يا عمر إنّ القرآن كله صواب ما لم تجعل رحمةً عذاباً، أو عذاباً رحمةً.

وهذه الرواية إسنادها صحيح، وهي تُثبت أنه قد وقع لعمر مثل ما وقع لأبي بن كعب كما يأتي بيانه وهذه الزيادة لم يذكرها غير إسحاق.

(١) تفسير ابن جرير (٣٠/١).

(أما حديث عثمان بن عفان) -رضي الله عنه- فرواه أبو المنهال
سيار بن سلامة. قال: بلغنا أن عثمان -رضي الله عنه- قال يوماً وهو
على المنبر: أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال: أنزل القرآن على سبعة
أحرف كلها شافٍ كافٍ لما قام. فقاموا حتى لم يُحصوا فشهدوا أنّ
رسول الله ﷺ قال: أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ،
فقال عثمان: وأنا أشهدُ معهم^(١).

رواه أبو يعلى في مسنده عن أبي المنهال، قال الهيثمي: فيه راوٍ
لم يُسمَّ.

قلت: هو الذي (بين أبي المنهال وبين عثمان)؛ فإنَّ أبا المنهال
لم يلق عثمان بن عفان -رضي الله عنه- وأبو المنهال هو سيار بن سلامة
الرياحي روى عن أبي برزة الأسلمي، والبراء السليطي، وأبيه سلامة،
وأبي العالية الرياحي، وأبي مسلم الجرمي، وهو ثقة وحديثه في
الكتب الستة.

(أما حديث علي بن أبي طالب) -رضي الله عنه- فقد رواه
أبو الفضل الرازي من طريق عاصم بن أبي النجود عن زرّ بن حبّيش عن
عبد الله بن مسعود قال: قال لنا علي بن أبي طالب: إنّ رسول الله ﷺ
يأمركم أن تقرأوا كما علّمتم^(٢). وهو ليس صريحاً في الأحرف السبعة

(١) مجمع الزوائد (٧/١٥٢).

(٢) كتاب الرازي في الأحرف السبعة (مخطوط) ص ٣.

لكن معنى قوله: (أن تقرأوا) أي من الأحرف السبعة ما علّمتم إذ التنازع كان بينهم في ذلك، وقد روى هذا الحديث أيضاً أحمد وابن جرير.

(أما أبي بن كعب) فقد وردت عنه ثلاثة أحاديث، من خمسة طرق:

طريق عبدالرحمن بن أبي ليلى، وسليمان بن صرد الخزاعي، وعبدالله بن عباس، وأنس بن مالك، وزرّ بن حُبَيْش الأسدي.

أما الحديث الأول: فأخرجه مسلم^(١) من رواية إسماعيل بن أبي خالد عن عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن جده، وأخرجه النسائي^(٢) من رواية معقل بن عبيدا لله عن عكرمة عن سعيد بن جبّير عن ابن عباس عن أبيّ، ومن رواية حُميد الطويل عن أنس عن أبيّ، وأخرجه ابن جرير^(٣) من رواية عبيدا لله بن عمر عن سيّار أبي الحكم عن عبدالرحمن بن أبي ليلى يرفعه، ومن رواية عبيدا لله بن عمر عن ابن أبي ليلى عن أبيّ، ومن رواية وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبدالله بن أبي عيسى، ومن روايته أيضاً ولكن عن محمّد بن أبي ليلى عن الحكم عن ابن أبي ليلى، ومن رواية محمّد بن فضيل، وابن نمير، ومحمد بن يزيد الواسطي: كلهم عن إسماعيل بن أبي خالد عن

(١) في صلاة المسافرين، باب فضائل القرآن (٥٦١/١).

(٢) في الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن (١٥٣/١).

(٣) في مقدمة التفسير (٤٢/١).

عبد الله بن عيسى، وأخرجه أيضاً من رواية ابن أبي عدي ومحمد بن أبي ميمون الزعفراني كلاهما عن حميد الطويل عن أنس عن أبي، وأخرجه أحمد عن حميد أيضاً^(١) وأخرجه أبو عبيد عن يحيى بن سعيد ويزيد بن هارون كلاهما عن حميد، ثم أخرجه ابن جرير وأبو عبيد كلاهما من رواية أبي إسحاق السبيعي عن صقير العبدي عن سليمان ابن صرد عن أبي^(٢) وأخرجه ابن جرير أيضاً والطيالسي^(٣)، والبيهقي^(٤) من رواية قتادة عن يحيى بن يعمر عن سليمان.

قال الإمام مسلم - رحمه الله -: بعد أن ذكر إسناده: قال أبي ابن كعب - رضي الله عنه -: كنت في المسجد - وفي لفظ - رحت إلى المسجد، - وفي آخر - دخلت المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه. - وقد ذكر اسم الرجل في رواية سليمان بن صرد عند ابن جرير والبيهقي وهو عبد الله بن مسعود وليس فيها ذكر للرجل الثالث

(١) المسند (٥/١٢٢).

(٢) أبو عبيد في فضائل القرآن (مخطوط) ق ٩٥، وابن جرير في مقدمة التفسير (١/٣٢).

(٣) منحة المعبود (٢/٧، ٨).

(٤) السنن الكبرى.

وكذلك في رواية ابن عباس عند النسائي، ورواية أنس عند ابن جرير فلعلّ ذكره حُذف اختصاراً، وورد التصريح بالسورة التي اختلفوا فيها وهي سورة النحل وذلك في رواية عبيدا لله بن عمر عن ابن أبي ليلي، ورواية وكيع عن إسماعيل وروايته عن محمد بن أبي ليلي، كل ذلك أخرجه ابن جرير.

قال أبيّ -رضي الله عنه-: فأمرهما النبي ﷺ فقراً فحسّن النبي ﷺ شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية.
-وفي رواية وكيع- فدخل في نفسي من الشك والتكذيب أشد مما كنت في الجاهلية.

-وفي رواية عبيدا لله بن عمر- فدخلني من الشك في أمر رسول الله ﷺ ما دخل في من أمر الجاهلية.

-وعند البيهقي من طريق سليمان بن صرد عن أبيّ: أن النبي ﷺ قال: كلا كما محسنٌ جملٌ. فقال أبيّ: ما كلانا أحسن ولا أجمل.
-وفي رواية عبيدا لله بن عمر-: فوجدتُ في نفسي وسوسة الشيطان حتى احمرّ وجهي.

-وفي رواية أبي إسحاق عند ابن جرير-: أن النبي ﷺ قال لكل منهما: قد أحسنت. فقال أبيّ: قد أحسنت قد أحسنت!!
قال أبيّ -رضي الله عنه-: فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني. ضرب في صدري، ففضت عرقاً وكأنا أنظرُ إلى الله فرقاً.
-وفي لفظ ابن جرير- ففضتُ عرقاً وامتلاً جوفي فرقاً.

-وفي رواية وكيع- أن النبي ﷺ قال: أعاذك الله من الشك وأخساً عنك الشيطان.

-وفي رواية عبيدا لله بن عمر-: اللهم أحسني الشيطان عنه.

-وفي رواية محمد بن فضيل-: أعيذك بالله من الشك والتكذيب..

. قال أبي بن كعب: فقال لي: يا أباي أرسل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه أن هوّن على أمي، فردّ إليّ الثانية: اقرأه على حرفين، فرددت إليه: أن هوّن على أمي، فردّ إليّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف فلك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها، فقلت: اللهم اغفر لأمي اللهم اغفر لأمي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليّ الخلق كلهم حتى إبراهيم ﷺ.

هذا لفظ مسلم، وورد مثله عند ابن جرير من رواية ابن بيان عن إسماعيل بن أبي خالد، وفي رواية ابن معقل عند النسائي قال: يا أباي إنه أنزل القرآن على سبعة أحرف كلهن شافٍ كافٍ.

-وفي رواية عبيدا لله بن عمر عند ابن جرير-: أتاني آت من ربي فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت، رب خفف عن أمي، ثم أتاني الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد فقلت: رب خفف عن أمي، ثم أتاني الثالثة فقال مثل ذلك وقلت، ثم أتاني الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف ولك بكل ردة مسألة، فقلت: يا رب اغفر لأمي،

يا رب اغفر لأمتي واختبأتُ الثالثة شفاعةً لأمتي يوم القيامة^(١).

-وعند ابن جرير أيضاً من رواية ابن فضيل - قال: إن الله أمرني أن أقرأ القرآن على حرف، فقلت: اللهم ربّ خفف عن أمتي، قال: أقرأه على حرفين، فأمرني أن أقرأه على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة، كلها شافٍ كافٍ.

ثم وردت روايات بتفصيل ذلك: فعند النسائي من رواية يحيى بن سعيد عن حميد عن أنس عن أبي قال، قال ﷺ: إن جبريل وميكائيل أتياي، فقعد جبريل عن يميني، وميكائيل عن يساري، فقال جبريل عليه السلام: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده. حتى -بلغ سبعة أحرف فكل حرفٍ شافٍ كافٍ.

وأخرجه ابن جرير من رواية ابن أبي عدي والزرعفراني عن حميد، والطحاوي من رواية عبد الله بن بكر السهمي عن حميد بنحوه..
إلا أنّ ابن جرير ذكر في رواية السبيعي عن صقير العبدي: إن الملكان أتياي فقال أحدهما: اقرأ القرآن على حرف وقال الآخر: زده -هكذا من غير تسميتهما-، وفي رواية وكيع: أتاني جبريل فقال: اقرأ القرآن على حرف واحد. فقلت إن أمتي لا تستطيع ذلك، حتى قال

(١) وقع في هذه الرواية عند ابن جرير من رواية هشام بن سعد عن عبيد الله: فقال في الأولى: رب خفف عني، والصحيح: رب خفف عن أمتي. كما جاء في رواية المعتمر بن سليمان عن عبيد الله، وكما هو في المرة الثانية من رواية هشام نفسها.

سبع مرات، فقال لي: اقرأ على سبعة أحرف ولك بكل ردة رددتها
مسألة، فاحتاج إليّ فيها الخلائق حتى إبراهيم عليه السلام.

أما في رواية قتادة عند أبي داود وابن جرير: فقال يا أباي أقرئتُ
القرآن. فقيل لي: على حرف أو على حرفين؟ فقال الملك الذي معي:
قُلْ على حرفين. فقيل لي: على حرفين أو على ثلاثة؟ فقال لي الملك
الذي معي: قُلْ على ثلاثة. فقلتُ: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف،
ليس فيها إلا شافٍ كافٍ، إن قُلْتَ سميعاً عزيزاً حكيماً، ما لم يحتج آية
عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب. -ولفظ البيهقي-: قُلْتَ غفوراً
رحيمٌ، عليمٌ حكيمٌ، سميعٌ عليمٌ، عزيزٌ حكيمٌ، نحو هذا.

وهذه الاختلافات في الألفاظ لا تضير الحديث؛ إذ أنها من قبيل
الإجمال والتفصيل، فالرواة يتفاوتون، إلا ما قد يتبادر من ذكر المرات
التي راجع فيها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الملك، وهل أنزلت السبعة في الثالثة أو
في الرابعة، فإن بعض الروايات ذكرت الرابعة، وبعضها لم تذكرها،
فلعل هذا من قبيل الاختصار من الراوي، وعلى كلِّ فالزيادة من الثقة
مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

أما الحديث الثاني عن أبي -رضي الله عنه- فأخرجه مسلم
وأبوداود والنسائي^(١)، من رواية مجاهد عن ابن أبي ليلي، وأخرجه من

(١) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب فضائل القرآن (٥٦٢/١). والنسائي في
السنن (١٥٢/١). وأبوداود في السنن (٧٦/٢).

عدة وجوه عنه أيضاً ابن جرير^(١)، وأحمد في مسنده^(٢).
قال الإمام مسلم - بعد أن ذكر إسناده عن أبي بن كعب -: إن
النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار^(٣)، قال فاتاه جبريل عليه السلام
فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف.
- وفي لفظ أبي داود والنسائي وابن جرير -: أن تُقْرَأ أمتك
القرآن على حرف.

قال أبي: فقال ﷺ: أسأل، الله معافاته ومغفرته، وإن أمي لا تطيق ذلك.
- وفي رواية عند ابن جرير - اسأل الله معافاته ومغفرته، إنهم
لا يطيقون ذلك فسل الله لهم التخفيف.

قال أبي: ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن
على حرفين. فقال: اسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمي لا تطيق
ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على
ثلاثة أحرف. فقال: اسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمي لا تطيق
ذلك. ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على
سبعة أحرف، فأبى حرف قرأوا عليه فقد أصابوا.

(١) ابن جرير (١/٣٩، ٤٠).

(٢) المسند (٥/١٢٧).

(٣) الأضاة بوزن الحصاة: الغدير، وأضاة بني غفار موضع بالمدينة، ومنازل بني غفار
غربي سوق المدينة وبالسائلة من أجبل جهينة إلى بطحان (النهاية لابن الأثير
٥٣/١) (مشارك الأنوار ٤٩/١) (خلاصة الوفاء ص ٥١٤).

-وفي لفظ عند ابن جرير- فمن قرأ منها بحرف فهو كما قرأ.
أما الحديث الثالث عن أبيّ -رضي الله عنه: فقد أخرجه
الترمذي من طريق عاصم بن بهذلة المقرئ عن زر بن حبيش عن أبيّ
بن كعب^(١)، وأخرجه الطيالسي^(٢)، وابن جرير^(٣)، والطحاوي^(٤)،
وأحمد^(٥)، كلهم عن عاصم.

قال الترمذي -رحمه الله- بعد أن ذكر إسناده عن أبيّ بن كعب
قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل، إنني بُعثت إلى أمة
أميين منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام والجارية، والرجل الذي لم
يقرأ كتاباً قطّ.

-وفي لفظ الطيالسي- والرجل العاسي.

-وفي لفظ الطحاوي- فيهم الشيخ الكبير والعجوز، والغلام
والخادم، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قطّ.

قال الترمذي: قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

-وفي لفظ ابن جرير- فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف.

وقد ذكر في رواية الطيالسي المكان الذي لقي فيه النبي ﷺ جبريل،

(١) الترمذي (١٩٤/٥).

(٢) منحة المعبود (٨/٢).

(٣) مقدمة التفسير (٣٥/١).

(٤) في مشكل الآثار (١٨٢/٤).

(٥) في المسند (١٣٢/٥).

وأنة عند أحجار المرى -هكذا بالألف المقصورة- وفي رواية ابن جرير:
أحجار المرء بالألف الممدودة وهي قباء أو موضع بقاء^(١).
(وأما عبدا لله بن مسعود) فُرويت عنه خمسة أحاديث من سبعة
طرق:

طريق: النَّزَّال بن سبرة، وأبي الأحوص، وفلفلة الجعفي، وعمر بن
أبي سلمة، وأبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، وأبي وائل شقيق بن
سلمة، وزرَّ بن حُبَيْش.

الحديث الأول: أخرجه البخاري^(٢) من طريق النَّزَّال بن سبرة،
وأخرجه أحمد^(٣) ومن وجهين عن النزال.

قال الإمام البخاري بعد أن ذكر إسناده إلى النزال: إنه قال:
سمعتُ عبدا لله يقول: سمعتُ رجلاً قرأ آية سمعتُ من النبي ﷺ خلافها،
فأخذتُ بيده فأتيتُ به النبي ﷺ فقال: كلا كما مُحسنٌ. قال شعبة:
أظنه قال: لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا.
وعند أحمد من رواية عفان عن شعبة مثله، وعنده من رواية بهز:
كلا كما قد أحسن، لا تختلفوا.

(١) وذكره السمهودي في ديار بني عمرو بن عوف. انظر (النهاية لابن الأثير
٣٤٣/١) و(خلاصة الوفاء ٥/٢).

(٢) في فضائل القرآن من الجامع الصحيح، باب اقرأو القرآن ما اثلثت قلوبكم
(٢٤٤/٦).

(٣) المسند (٣٩٣/١).

الحديث الثاني: أخرجه ابن جرير^(١) من وجهين عن عاصم بن أبي النجود المقرئ عن زرِّ بن حُبَيْش أحدهما: من رواية أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن ابن مسعود أنه قال: اختلف رجلان في سورة، فقال هذا: أقرأني النبي ﷺ وقال هذا: أقرأني النبي ﷺ فأثنى النبي ﷺ فأخبر بذلك، قال فتغير وجهه وعنده رجل، فقال: اقرأوا كما علّمتم - فلا أدري. أبشئ أم بشئ ابتدعه من قبل نفسه - وإنما أهلك من كان قبلكم اختلافهم على أنبيائهم، قال: فقام كل رجل منا وهو لا يقرأ على قراءة صاحبه.

والآخر: من رواية الأعمش عن عاصم، وفيها تفصيل أكثر، ذكر فيها اسم السورة، واسم الرجل. قال: تمارينا في سورة الفرقان فقلنا خمس وثلاثون أو ست وثلاثون آية فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فوجدنا علياً يناجيه، قال فقلنا: إنا اختلفنا في القراءة، قال: فاحمرَّ وجه رسول الله ﷺ وقال: إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم بينهم. قال: ثم أسرَّ إلى علي شيئاً، فقال لنا علي: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا كما علّمتم.

قال أبو مجاهد: يظهر من هذا الحديث أنه وقعت لابن مسعود - رضي الله عنه - واقعتان إحداهما مع أبي بن كعب، وكان الاختلاف فيها في القراءة، وكانت السورة المختلف فيها سورة النحل، وإلى هذه

(١) في مقدمة تفسيره (٢٣/١).

الواقعة يشير حديث النزال بن سيرة، وهي ذاتها التي حكاها أبي بن كعب في حديثه المشهور..

أما هذا الحديث فيشير إلى واقعة أخرى لابن مسعود مع رجل آخر، وكان الاختلاف فيها في عد الآي وليس في القراءة، والسورة التي اختلفا في عدها سورة الفرقان، ثم نجد بعض اختلاف في حديث عاصم عن زر بن حُبَيْش، بين رواية أبي بكر ابن عياش ورواية الأعمش. فالأعمش يذكر أن النبي ﷺ هو القائل: إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم بينهم، وأنَّ علياً هو القائل: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا كما عَلَّمْتُمْ. بينما نجد أبا بكر بن عياش ينسب ذلك كله إلى علي، مع أنه لم يذكر اسمه، ورواية الأعمش أصح، فإن أبا بكر وإن كان صدوقاً إلا أنه يغلط^(١).

وما ورد عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في الأحرف السبعة هو هذا الحديث، وهو كما نرى ليس صريحاً فيها، لكنه يتضمنها؛ لأن قوله: يأمركم أن تقرأوا كما عَلَّمْتُمْ. (أي من الأحرف السبعة) لأنه كلام قيل بمناسبة الاختلاف في القرآن فالإشارة فيه واضحة.

(١) بل قال فيه أبو نعيم: لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطاً منه (ميزان الاعتدال ٥٠٠/٤).

الحديث الثالث عن ابن مسعود: أخرجه ابن حبان من طريق أبي الأحوص^(١)، وأخرجه من طريقه أيضاً الطبراني^(٢)، والبخاري^(٣). وأخرجه ابن جرير عن أبي الأحوص أيضاً من وجهين، وفي إسنادهما ضعف^(٤).

قال أبو الأحوص: قال ابن مسعود: قال رسول الله ﷺ أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منها ظَهْرٌ وَبَطْنٌ. هذه رواية ابن حبان، وزاد ابن جرير: ولكل حرف حُدٌّ، ولكل حرف مَطْلَعٌ، ورواية الطبراني: إن هذا القرآن ليس منه حرف إلا له حُدٌّ، ولكل حُدٌّ مَطْلَعٌ.

الحديث الرابع عن ابن مسعود: رُوِيَ عنه من ثلاثة طرق:

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعن عمر بن أبي سلمة، وعن فلفلة الجعفي.

أما رواية أبي سلمة فأخرجها الحاكم بسند صحيح، عن سلمة بن أبي سلمة عن أبيه عن ابن مسعود^(٥)، وأخرجها الطحاوي^(٦) من وجهين: من رواية عبد الله بن صالح ثني الليث بن سعد قال ثني عقيل

(١) موارد الظمان (ص ٤٤٠).

(٢) مجمع الزوائد (١٥٢/٧).

(٣) مجمع الزوائد (١٥٢/٧). والمطالب العالية (٢٨٥/٣).

(٤) في مقدمة التفسير (٢٣/١).

(٥) المستدرک (٥٥٣/١).

(٦) مشكل الآثار (١٨٤/٤).

ابن خالد عن ابن شهاب عن سلمة، ومن رواية حيوة بن شريح أنا عقيل بن خالد عن ابن شهاب.

وأما رواية فلفلة الجعفي فأخرجها أحمد^(١)، قال الهيثمي: في إسناده عثمان بن حسان العامري، وقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه ولم يوثقه وبقية رجاله ثقات^(٢).

وأما رواية عمر بن أبي سلمة فأخرجها الطبراني، قال الهيثمي: وفيه عمار بن مطر وهو ضعيف جداً، وقد وثقه بعضهم^(٣).

رواية الحاكم عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ قال: نزل الكتاب الأول من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجراً وأمراً، وحلالاً وحراماً، ومُحكماً ومتشابهاً، وأمثالاً، فأحلُّوا حلاله، وحرَّموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نُهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمُحكِّمه، وآمنوا بمُتشابهه، وقولوا أمنا به كلُّ من عند ربنا. هذه رواية أبي سلمة.

أما رواية فلفلة الجعفي فقال: فزعت فيمن فزع إلى عبد الله في المصاحف فدخلنا عليه، فقال رجل من القوم: إنا لم نأتك زائرين، ولكننا جئناك حين راعنا هذا الخير. قال: إن القرآن أنزل على نبيكم من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وإن الكتاب الأول كان ينزل أو يُنزَّل

(١) المسند (١/٤٤٥).

(٢) مجمع الزوائد (٧/١٥٣).

(٣) المرح والتعديل (٦/١٤٨).

من باب واحد على حرف واحد^(١).

وليس في رواية عمر بن أبي سلمة اختلاف مع رواية أبي سلمة بن عبدالرحمن إلا أنه قال في آخر الحديث: فإن كلاً من عند الله وما يذكّر إلا أولوا الأبواب.

الحديث الخامس: أخرجه ابن جرير من وجهين عن شعبة: رواه في أحدهما. عن أبي إسحاق عمن سمع ابن مسعود، وفي الآخر عن عبدالرحمن بن عابس عن رجل من أصحاب ابن مسعود قال: من قرأ منكم على حرفٍ فلا يتحولنَّ منه إلى غيره^(٢).

وروي مطولاً، أخرجه أحمد عن عبدالرحمن بن عابس قال: ثنا رجل من همدان من أصحاب عبد الله وما سماه لنا، وأخرجه ابن جرير من رواية زيد اليامي عن علقمة النخعي^(٣) عن ابن مسعود، وفيه يقول: إن هذا القرآن أنزل على حروف، والله إن كان الرجلان ليختصمان أشد ما اختصما في شيء قط، فإذا قال القارئ: هذا أقرأني.

(١) أخرجه أحمد: انظر مجمع الزوائد: (١٥٢/٧). ولعل مقصودهم بالخبر الذي راعهم إحراق عثمان - رضي الله عنه - للمصاحف.

(٢) تفسير ابن جرير ط دار المعارف. عصر: (٥١/١).

(٣) في إسناده علتان: إحداهما علي بن أبي اللهي قال النسائي وأبو حاتم: متروك، والأخرى انقطاعه فزيد اليامي لم يدرك علقمة.. كما أن الروايات السابقة منقطعة الأسانيد إذ تدور كلها على رجل من أصحاب عبد الله لم يسم، ووصف بأنه من همدان. لكن معنى الحديث له شواهد وبعضه له أصل في الصحيح.

قال: أحسنت. وإذا قال الآخر قال: كلا كما محسن، ثم يقول: إن هذا القرآن لا يختلف ولا يستثنى، ولا يثفه لكثرة الرد، فمن قرأه على حرف فلا يدعه رغبة عنه، ومن قرأه على شيء من تلك الحروف التي علم رسول الله ﷺ فلا يدعه رغبة عنه فإنه من جحد بآية منه يجحد به كله، وإنما هو كقول أحدكم لصاحبه اعجل، وحيهلا، والله لو أعلم رجلاً أعلم بما أنزل على محمد ﷺ مني لطلبته حتى أزداد علمه إلى علمي.

وقال -رضي الله عنه-: وإن رسول الله ﷺ كان يُعارض بالقرآن في كلِّ رمضان، وإنِّي عرضتُ في العام قُبض فيه مرتين فأنبأني أنني محسن، وقد قرأتُ من في رسول الله ﷺ سبعين سورة. هكذا في مسند الإمام أحمد^(١).

وفي رواية ابن جرير: لا تنازعوا في القرآن، فإنه لا يختلف ولا يتلاشى، ولا يتغير لكثرة الرد، وإن شريعة الإسلام وحدوده وفرائضه فيه واحدة، ولو كان شيء من الحرفين يُنهي عن شيء يأمر به الآخر، كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامع ذلك كله، لا تختلف فيه الحدود ولا الفرائض، ولا شيء من شرائع الإسلام.

وفيها: وقد كنت علمتُ أنه يُعرض القرآن عليه في كلِّ رمضان حتى كان عام قُبض فعرض عليه مرتين فكان إذا فرغ أقرأ عليه فيخبرني أنني محسن، فمن قرأ على قراءتي فلا يدعنها رغبة عنها، ومن

(١) المسند (١/٤٠٥).

قرأ على شيء من هذه الحروف فلا يدعنه رغبة عنه، فإنه من جحد
بآية جحد به كله^(١).

(أما أبوهريرة) فوردت عنه ثلاثة أحاديث.

أولها: أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية أنس بن عياض عن
أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: قال رسول الله
ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، والمراء في القرآن كفر -ثلاثاً- ما
عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم فردوه إلى عالمه»^(٢). وأخرجه أيضاً
ابن جرير^(٣)، وأحمد في مسنده^(٤).

وثانيها: أخرجه ابن جرير من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة
بن عبدالرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أنزل القرآن
على سبعة أحرف عليمٌ حكيمٌ غفورٌ رحيمٌ»^(٥).
وأخرجه أحمد بإسنادين عن محمد بن عمرو، إلا أنه قال في
أحدهما: «عليماً حكيماً غفوراً رحيماً» بالنصب^(٦).

(١) تفسير ابن جرير (٥١/١).

(٢) صحيح ابن حبان (ص ٧٣).

(٣) تفسير ابن جرير (١١/١).

(٤) المسند بتحقيق أحمد شاكر: (١٤٦/١٥).

(٥) تفسير ابن جرير (٢٢/١).

(٦) المسند: (٣٣٢/٢، ٤٤٠). وذكره الهيثمي وزاد لفظاً آخر (عليماً حكيماً غفوراً
رحيماً). ثم قال: رواه كله أحمد بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح ورواه
البيزار بنحوه (مجمع الزوائد ١٥١/٧).

وثالثها: أخرجه ابن جرير من رواية محمد بن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقراءوا، ولا حرج، ولكن لا تحتموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة»^(١).

وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن محمد بن عجلان^(٢).
(أما معاذ بن جبل) فذكر حديثه الهيثمي ولفظه «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كافٍ، شافٍ». رواه الطبراني ورجاله ثقات^(٣).

(أما عبدا لله بن عباس) فورد عنه حديث واحد من طريق عبدا لله بن عبدا لله بن عبدة بن مسعود، أخرجه البخاري^(٤) في صحيحه من رواية عقيل، ومن رواية يونس، كلاهما عن ابن شهاب عن عبيدا لله أن ابن عباس -رضي الله عنهما- حدثه أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل استزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»، وأخرجه مسلم من رواية يونس^(٥).

(١) تفسير ابن جرير (٤٦/١).

(٢) مشكل الآثار (١٨١/٤).

(٣) مجمع الزوائد (١٥٤/٧).

(٤) صحيح البخاري: (في كتاب التفسير ٦: ٢٢٧، وفي كتاب بدء الخلق ٤: ١٣٧،

وفي كتاب الخصومات ٣: ١٦٠).

(٥) صحيح مسلم (١٠١/٦).

وأخرجه ابن جرير عن عقيل أيضاً باختلاف يسير في لفظه، قال: «أقرأني جبريل القرآن على حرف فاستزدته، فزادني، ثم استزدته فزادني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف»^(١).

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه^(٢)، ورواه عنه مسلم^(٣)، من رواية مَعْمَر عن ابن شهاب قال: بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً، لا يختلف في حلال ولا حرام.

(أما عمرو بن العاص) فرُوي عنه حديث واحد، من طريق مولاه أبي قيس واسمه عبدالرحمن بن ثابت^(٤)، أخرجه أحمد في مسنده بإسنادين عن المخرمي^(٥) قال: ثنا يزيد بن عبد الله بن الهاد عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص -رضي الله عنه-: أن رسول الله ﷺ قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، على أي حرف قرأتم فقد أصبتم، فلا تتماروا فيه فإن المرء فيه كفر»^(٦).

(١) تفسير ابن جرير (٣١/١).

(٢) المصنف (٢١٩/٥).

(٣) صحيح مسلم (١٠١/٦).

(٤) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٢٠٧/١٢).

(٥) هو عبد الله بن جعفر بن عبدالرحمن بن المسور بن مخزوم، انظر تقريب التهذيب (٤٠٦/١).

(٦) المسند (٢٠٤/٤).

والرواية الأخرى فيها تفصيل، قال أبوقيس مولى عمرو بن العاص: سمع عمرو بن العاص رجلاً يقرأ آية من القرآن فقال: من أقرأكها؟ قال: رسول الله ﷺ، قال: فقد أقرأنيها رسول الله ﷺ على غير هذا. فذهبا إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما: يا رسول الله آية كذا وكذا ثم قرأها، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت. فقال الآخر: يا رسول الله، فقرأها على رسول الله ﷺ فقال: أليس هكذا يا رسول الله؟ قال: قال: هكذا أنزلت. فقال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأبي ذلك قرأتهم فقد أحسنتم، ولا تماروا فيه، فإن المرء فيه كفر أو آية الكفر»^(١).

(أما حذيفة بن اليمان) فورد عنه حديث واحد، أخرجه أبو عبيد من طريق عاصم بن أبي النجود عن زرّ بن حبيش عن حذيفة^(٢). ولفظه: قال ﷺ: «لقيتُ جبريل عند أحجار المرء فقلت: يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية، الرجل والمرأة، والغلام والجارية،

(١) المسند (٤/٢٠٤) وقد أخرج أبو عبيد القاسم بن سلام الحديث في فضائل القرآن فقال: ثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يزيد بن معاذ عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد.. فذكر محمد بن إبراهيم بين يزيد وبسر، ولعله كذلك فيكون إسناداً أحمد منقطعين مع أن رجالهما ثقات.

(٢) فضائل القرآن (مخطوط) (بالمكتبة الظاهرية بدمشق رقم: ٧٦١٦). وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار من وجه آخر عن عاصم (٤/١٨١).

والشيخ العاني الذي لم يقرأ كتاباً قطّ. فقال: أنزل القرآن على سبعة أحرف».

وأخرجه أحمد من طريق ربعي بن خراش قال: حدثني من لم يكذبي - يعني حذيفة - قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل وهو عند أحجار المِرَا فقال: إن أمتك يقرأون القرآن على سبعة أحرف، فمن قرأ منهم على حرف فليقرأ كما علّم ولا يرجع عنه. وفي المسند: وقال ابن مهدي: إن من أمتك الضعيف، فمن قرأ على حرف فلا يتحول إلى غيره رغبة عنه^(١).

(أما عبادة بن الصامت) فروى حديثه حماد بن سلمة عن حميد عن أنس عن عبادة يرفعه إلى النبي ﷺ، ومرة عنه بواسطة أبي بن كعب، فقد أخرج الطحاوي الحديث بإسنادين صحيحين^(٢) عن عفان بن مسلم قال ثنا حماد بن سلمة أنا حميد عن أنس بن مالك عن عبادة، وأخرجه ابن جرير^(٣) بإسناد صحيح عن أبي الوليد الطيالسي قال ثنا حماد بن سلمة عن حميد عن أنس عن عبادة عن أبي بن كعب فزاد أبي بن كعب، وكل من عفان والطيالسي تلميذي حماد من الثقات الحفاظ فلا شكّ في أن الاضطراب جاء من حماد، وهو وإن كان ثقة إلا أنه له أوهام وتغير حفظه في آخر عمره.

(١) المسند (٣٨٥/٥).

(٢) مشكل الآثار (١٨١/٤).

(٣) تفسير ابن جرير (٣٤/١).

(أما سليمان بن صُرَد الخزاعي) فقد روى حديث أبي بن كعب السابق ذكره، لكنه رواه مرة فذكر أُبَيًّا ومرة لم يذكره. ذلك أنا وجدنا أسانيد صحيحة^(١) عن أبي إسحاق السُّبَيْعِي عن سليمان بن صُرَد بن عن أبي بن كعب وذكروا حديثه. ووجدنا أيضاً أسانيد صحيحة عن همام بن يحيى^(٢) عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن سليمان عن أبي.

ثم وجدنا إسنادين صحيحين^(٣) عن شريك عن أبي إسحاق عن سليمان ولم يذكر أبي بن كعب، ثم وجدنا العوَّام بن حَوْشَب أحد الرواة عن أبي إسحاق اختلفت الرواية عنه، فروى عنه إسحاق بن يوسف الأزرق فلم يذكر أبي بن كعب^(٤)، وروى عنه يزيد بن هارون فذكر أُبَيًّا^(٥)، والأزرق ثقةٌ وي زيد ثقةٌ عابد متقن.

فالذي يظهر من هذا كله -والله أعلم- أن سليمان بن صُرَد -رضي الله عنه- لما روى الحديث ذكر مرة واسطته ولم يذكرها أخرى، ولا ضرر من إرسال الصحابي، فسمع الرواة منه كلتا الحالتين فحدثوا بهما.

(١) عند أبي عبيد في فضائل القرآن، ومحمد بن منيع ذكره ابن كثير في فضائل القرآن.

(٢) عند الطحاوي في مشكل الآثار.

(٣) عند الطحاوي وابن جرير.

(٤) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة وذكره ابن كثير في الفضائل: (ص ٦١).

(٥) أخرجه أبو عبيد في فضائله.

(أما أنس بن مالك) فروى الحديث بواسطة أبي بن كعب أيضاً، وأخرج روايته النسائي، وأبو عبيد، وابن جرير، وأحمد، كلهم من طريق حميد الطويل^(١).

(أما أبو طلحة الأنصاري) فروى الحديث بواسطة عمر بن الخطاب، وليس فيه التصريح بالأحرف السبعة، لكنه متضمن معناها، وفيه إشارة إلى الواقعة السابقة في الروايات الأخرى بين عمر وهشام^(٢).

(أما أبو بكر الأنصاري) فأخرج حديثه ابن جرير^(٣) وأحمد^(٤) والطبراني^(٥) والطحاوي^(٦)، كلهم عن علي بن زيد بن جُدعان عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: قال جريريل: اقرأوا القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، فقال: على حرفين حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف - فقال: كلها شافٍ كافٍ، ما لم يَخْتَم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب، كقولك هلمّ وتعال. هكذا رواه ابن جرير، وعلي بن زيد بن جُدعان ضعيف روى له مسلم مقروناً.

(١) سبق ذكره عند الكلام على حديث أبي بن كعب.

(٢) ابن جرير (٢٥/١) وسبق عند الكلام على حديث عمر مع هشام.

(٣) ابن جرير (٤٣/١).

(٤) المسند (٥١/٥).

(٥) مجمع الزوائد (١٥١/٧).

(٦) مشكل الآثار (١٩١/٤).

قال الهيثمي بعد أن ذكر حديث أبي بكرة: رواه أحمد والطبراني بنحوه وفيه علي بن زيد بن جُدعان وهو سيء الحفظ وقد توبع، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح^(١).

(أما أبو جُهَيْم بن الحرث الأنصاري) فأنشأ حديثه ابن جرير^(٢) وأبو عبيد^(٣) وأحمد^(٤) والطحاوي^(٥) كلهم رواية يزيد بن خصيفة عن بُسر بن سعيد، إلا أن أبا عبيد قال: عن يزيد بن خصيفة عن مسلم بن سعيد مولى ابن الحضرمي، ثم قال: وقال غيره عن بشر بن سعيد -هكذا بالمثلثة-.

والذي يظهر لي أن الذي سمع الحديث من أبي جُهَيْم هو بُسر بن سعيد المدني العابد مولى ابن الحضرمي، وهو تابعي جليل روى عن جمع من الصحابة، منهم أبو جُهَيْم. أما مسلم بن سعيد المذكور فلم أعرفه، فلعل الراوي غلط في اسمه أعني شيخ أبي عبيد، وهو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقني.

ولفظ حديث أبي جُهَيْم كما ورد في رواية ابن جرير: إن رجلين اختلفا في آية من القرآن فقال هذا: تلقيتها من رسول الله ﷺ وقال

(١) مجمع الزوائد (٧/١٥١).

(٢) تفسير ابن جرير (١/٤٣).

(٣) فضائل القرآن (مخطوط).

(٤) المسند (٤/١٦٩).

(٥) مشكل الآثار (٤/١٨١).

الآخر: تلقيتها من رسول الله ﷺ فسألا رسول الله ﷺ فقال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فلا تماروا في القرآن فإن المراء فيه كفر.

(أما سَمُرَة بن جُنْدَب) فرُوِيَتْ عنه روايتان مختلفتان، رواهما حماد بن سلمة.

فقد أخرج أحمد في مسنده قال: ثنا بهز ثنا حماد بن سلمة أنا قتادة عن الحسن عن سَمُرَة (وذكر حديث السبعة)^(١).

قال الهيثمي: رواه أحمد والبخاري والطبراني في الثلاثة، ورجال أحمد وأحد إسنادي الطبراني والبخاري رجال الصحيح، ثم قال: «وعن سَمُرَة قال: إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نقرأ القرآن كما أقرتنا وقال: إنه أنزل على ثلاثة أحرف فلا تختلفوا فيه فإنه مبارك كله فاقروا كالذي أقرتموه».

قال الهيثمي: رواه الطبراني والبخاري وقال: «لا تجافوا عنه بدل ولا تحاجوا فيه». وإسنادهما ضعيف^(٢).

وروى أبو عبيد حديث سَمُرَة عن عفان عن حماد إلا أنه ذكر لفظ الثلاثة.

وهذه رواية مشكلة، فقد خالفت رواية بهز عن حماد،

(١) المسند (١٦/٥).

(٢) مجمع الزوائد (١٥٢/٧).

وبَهْز بن أسد العمِّي ثقة ثبت، بل قال العجلي: «هو أثبت الناس في حماد بن سلمة»، كما أن عفان بن مسلم ثقة أيضاً، لكن روايته شاذة، والمقدم هنا رواية بهْز لكونه أوثق منه، مع أن رواية (الثلاثة) خالفت المحفوظ المتواتر، وقد عدّها الذهبي من مناكير حماد^(١).

(أما أم أيوب الأنصارية) فروى حديثها سفيان بن عيينة -رحمه الله- عن عبيد الله بن أبي يزيد عنها، أخرجه ابن جرير من وجهين صحيحين عن سفيان^(٢) وأخرجه أحمد بإسناد صحيح عنه أيضاً، قال ابن كثير بعد أن ذكر رواية أحمد: «وهذا إسناد صحيح ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة»^(٣).

ولفظ حديثها -رضي الله عنها- قالت: «قال رسول الله ﷺ: أنزل القرآن على سبعة أحرف، أيها قرأت أصبت»^(٤).

(١) ميزان الاعتدال (١/٥٩٤). وقد ذكر الحافظ ابن كثير روايتي بهز وعفان وذكر لفظ السبعة وعزاه إلى المسند، والذي في النسخة المطبوعة من المسند لفظ الثلاث من رواية عفان، فلعل ابن كثير أطلع على نسخة أخرى من المسند هي التي اطلع عليها الحافظ الهيتمي فقد ذكر لفظ السبعة وعزاه إلى المسند، وعلى كل حال لا يقوى هذا الإسناد على الوقوف في وجه الرواية المتواترة وفيه علتان: حماد بن سلمة ثقة له أوهام ولعل هذا من أوهامه، وعننة قتادة وهو مدلس.

(٢) تفسير ابن جرير (١/٣٠).

(٣) فضائل القرآن (ص ٦١).

(٤) تفسير ابن جرير (١/٣٠).

وقد رُوي حديث الأحرف السبعة عن آخرين من أصحاب رسول الله ﷺ، بأسانيد ضعيفة منهارة، منها ما رواه الطبراني عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد، قال الهيثمي: «فيه عمار بن مطر وهو ضعيف جداً وقد وثقة بعضهم»^(١).

ومنها ما رواه الطبراني أيضاً عن أبي سعيد الخدري، قال الهيثمي: «فيه ميمون بن حمزة وهو متروك»^(٢).

ومنها ما أخرجه ابن جرير بسند هالك عن يزيد بن أرقم، وفيه عيسى بن قرطاس، كذاب^(٣).

قال أبو مجاهد: فهذا حديث الأحرف السبعة، قد أجمع كل هؤلاء الأئمة الأعلام من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين، ومن بعدهم من المحدثين، على روايته ونقله للأمة.

ومما سبق عرضه من أسانيده يتبين لك أنه متواتر الإسناد، قد روته الجماهير في كل طبقة ونقلته الجموع الغفيرة من كل جيل، فلا شك في تواتره ولا ارتياب، بل وجدنا جميع الروايات صحيحها وضعيفها أطبقت على لفظة السبعة، وأجمعت على جزء من العبارة هو

(١) مجمع الزوائد (١٥٣/٧).

(٢) مجمع الزوائد (١٥٣/٧).

(٣) تفسير ابن جرير (٢٤/١).

قوله (على سبعة أحرف)، إلا ما كان من رواية عفان عن حماد في

حديث سمرة وقد سبق تفنيدها وردّها.

لكننا عندما استقرأنا ألفاظ الحديث من جميع طرقه، لم نجدُ عبارةً مرادفة تفسر لنا المقصود من الأحرف السبعة، تفسيراً شافياً يحسم مادة النزاع ويغلق باب الخلاف، فذهبتا نبتغي الجواب عند العلماء المحققين، وأهل الدقة والغوص في المعاني من المستنبطين، فإذا الأمر جلل والخطب عظيم، حتى عدَّ هذا الحديث من المشكلات والمتشابهات، وفوض قوم أمر فهمه وإدراك معناه إلى مُنزل الآيات البينات.

فصح العزم من الفقير إلى عفو ربه على أن يغوص في معنى هذا الخير العظيم، إذ لم يقبل عقله أن يكون من المتشابه، لشدة مساسه بكتاب الله، وخطورة مدلوله عليه، فوجد أنه لا بدّ من سلوك طريق مستقيمة في البحث والدراسة، ولا بدّ من اتخاذ منهج دقيق في النظر والمقارنة، إذ لا ينفع فيه النظر من بعض نواحيه، ولا يكشف مكنونه إدراك بعض معانيه، فهده طول التفكير إلى أن يختط طريقةً في هذا البحث تتركز على أربع نقاط:

١- المقارنة بين روايات الحديث وألفاظه المختلفة الثابتة وقد سبق ذلك.

٢- استعراض جميع أقوال العلماء المحققين في هذا الخير، وعرضها على رواياته وألفاظه، والمقارنة بينها.

٣- عرض الجميع على واقع القراءات المتواترة الموجودة بين أيدينا كاملةً غير منقوصة، والمقارنة بين تلك الروايات والأقوال وبين هذه القراءات.

٤- محاولة الكشف عن المراد بالأحرف السبعة من خلال تلك المقارنات، وما يترتب عليها من مناقشات، وما ينتج عنها من نتائج.

أقوال العلماء في المراد بالأحرف السبعة

اختلفوا في ذلك اختلافاً كثيراً، حتى بلغت الأقوال التي عدّها السيوطي في الإتيان^(١) أربعين قولاً، ولكن لا تهولنك هذه الكثرة، ولا يفزعنك هذا التعداد، فمعظم هذه الأقوال لا قيمة له من حيث الدليل والنظر، وعند التمهيص نجد أن الذي يستحق المناقشة منها ستة أقوال:

(القول الأول): أن هذا الحديث من المشكل المتشابه الذي لا يُعلم معناه، وذلك لأن (الحرف) مشترك لفظي يصدق على معانٍ كثيرة، ولم يُعيّن المراد منها في الحديث وقد نُسب هذا القول إلى ابن سعدان النحوي^(٢).

(القول الثاني): أن حقيقة العدد ليست مرادة، وذلك لأن لفظ السبعة يُطلق في لسان العرب ويُراد الكثرة في الآحاد، كما يطلق لفظ السبعين ويراد الكثرة في العشرات، وكأن مراد هؤلاء أنه رُخص للصحابة أن يقرأ كلّ منهم بلغته دون تحديد، وهذا يؤدي إلى القول بمشروعية القراءة بالمعنى، وقد نُسب هذا القول إلى القاضي عياض^(٣).

(١) الإتيان (ص ١٣١).

(٢) محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ أبو جعفر، ت سنة ٢٣١ (بغية الوعاة ١/١١١).

(٣) أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ت سنة ٥٤٤ (الديباج المذهب ٤٦/٢).

(القول الثالث): أن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام:

هي الحلال والحرام، والأمر، والزجر، والمحكم، والمتشابه، والأمثال.

(القول الرابع): أن المراد سبع لغات من لغات العرب الفصحى

أنزل القرآن بها، فهي متفرقة فيه، وبعض هذه اللغات أسعد حظاً بالقرآن من بعض، وهذا قول أبي عبيد القاسم بن سلام، ونصره البيهقي في شعب الإيمان.

(القول الخامس): قال ابن جرير الطبري: «إن هذه اللغات

السبع تكون في الكلمة الواحدة في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفق المعاني، أي كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإليّ، وقصدي، ونحوي، وقُرْبِي، ونحو ذلك مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق، وتتفق فيه المعاني وإن اختلفت بالبيان الألسن».

ثم قال: «إن هذه اللغات لم تبق جميعها، بل إن عثمان -رضي

الله عنه- جمع المسلمين على حرف واحد ومصحف واحد، وخرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، وعزم على كلّ من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه أن يُمزّقه، فاستوسقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها طاعةً منها له، ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها، وتعت آثارها،

فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها»^(١).

وقد اختلفوا في تحديد اللغات السبع التي فسروا بها الأحرف، فقال أبو عبيد: «عن سعيد بن عروبة عن قتادة عمّن سمع ابن عباس يقول: نزل القرآن بلغة الكعبين، كعب قريش وكعب خزاعة، قيل له: وكيف ذلك؟ قال: لأن الدار واحدة. وقال أبو عبيد: ويروي الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: نزل القرآن على سبع لغات منها خمسٌ بلغة العجز من هوازن».

قال أبو عبيد: «والعَجْزُ هم: سعد بن بكر، وجُشم بن بكر، ونُصر بن معاوية، وثقيف، وهذه القبائل هي التي يقال لها عُليا هوازن».

وقال أبو حاتم السجستاني^(٢): «نزل بلغة قريش، وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر».

وذهب أبو علي الأهوازي^(٣) إلى أن اللغات السبع كلها في بطون قريش.

(١) تفسير ابن جرير: (١/٥٧-٦٤).

(٢) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني، ت سنة ٢٥٠ (بغية الوعاة ٢/٦٠٦).

(٣) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأستاذ أبو علي الأهوازي شيخ القراء بالشام في عصره، ت سنة ٤٤٦ (الغاية ١/٢٢٠).

وذهب بعضهم إلى أنها كلها في مُضَر.

وحكى ابن عبد البر عن بعضهم أنها: هُذَيْل، وكنانة، وقيس،
وضبّة، وتيم الرباب، وأسد بن خزيمة، وقريش.

فهذه قبائل مضر تستوعب في قولهم سبع لغات^(١).

(القول السادس): ذهب أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة،
وأبو الفضل الرازي المقرئ، ومحمد بن الجزري المقرئ، إلى أن المراد
بالأحرف السبعة: الأنواع التي يقع بها التغيرات والاختلاف في الكلمات
القرآنية ولا يخرج عنها. وقد اتفقوا على أنها سبعة، ثم اختلفوا في
تعينها وحصرها، فقال ابن قتيبة^(٢): «فقد تدبرت وجوه الخلاف في
القراءات فوجدتها سبعة أوجه»:

١ - الاختلاف في إعراب الكلمة أو حركة بنائها بما لا يُزيلها عن
صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: ﴿هُؤَلَاءِ بَنَاتِي
هُنَّ أَطْهَرُ﴾ و﴿أَطْهَرُ﴾.

٢ - أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة، وحركات بنائها، بما يغير
معناها ويُزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا
بَعْدُ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ و﴿رَبُّنَا بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾.

٣ - أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يُغير

(١) الإتيان (١/١٣٥).

(٢) تأويل مشكل القرآن (ص ٢٨).

معناها ولا يُزيل صورتها، نحو قوله: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾. [و(نُشِرُهَا)].

٤- أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يُغير معناها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا زُقْيَةً وَاحِدَةً﴾. و﴿صَيْحَةً﴾.

٥- أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، نحو قوله تعالى: ﴿وَطَلَعِ مَنْضُودٍ﴾. في موضع ﴿وَطَلَحِ مَنْضُودٍ﴾.

٦- أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾. وفي قراءة أخرى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾.

٧- أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾، ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾. ونحو قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾. و﴿إِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾. وقال أبو الفضل الرازي^(١): هي:

١- اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والثنية، والجمع والتذكير، والمبالغة وغيرها.

٢- اختلاف تصريف الأفعال وما تسند إليه، نحو الماضي والمستقبل

(١) ذكره السيوطي وعزاه إلى كتاب (اللوامح) للرازي - هكذا في الإتيان طبعة أبي الفضل إبراهيم - وصوابه: (اللوامح) بالميم.

والأمر، وأن يسند إلى المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب والفاعل
والمفعول به.

٣- وجوه الإعراب.

٤- الزيادة والنقصان.

٥- التقديم والتأخير.

٦- القلب والإبدال في كلمة بأخرى، أو أحرف بأخر.

٧- اختلاف اللغات.

وقال ابن الجزري^(١):

«إنني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا

هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها:

١- إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة، نحو «البخل» بأربعة

أوجه، و«يَحْسِبُ» بوجهين.

٢- أو بتغير في المعنى فقط نحو ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾.

و﴿إِذْ كَرَّ بَعْدَ أُمَمَةٍ﴾ و﴿أُمَمِهِ﴾.

٣- وإما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو «تَبَلُّوا»

و «تَتَلَّوْا» و«نُنَجِّيكَ» و«نُنَحِّيكَ».

٤- أو عكس ذلك نحو «بِصْطَةِ» و«بِسْطَةِ» و«الصِرَاطِ»

و«السِرَاطِ».

(١) النشر (٢٦/١).

٥- أو بتغيرهما معاً نحو «أَشَدَّ مِنْكُمْ» و «مِنْهُمْ» و «يَأْتِلِ» و «يَتَأَلَّ» و ﴿فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(١).

٦- وإما في التقديم والتأخير، نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾^(٢).

٧- أو في الزيادة والنقصان نحو «وَأَوْصَى» «وَوَصَّى»، و«الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى»^(٣).

قال أبو مجاهد: فهذه ستة أقوال مما ذكروا في معنى الأحرف السبعة تنبغي مناقشتها، ويحسن عرضها على الدليل، وامتحان حقيقتها بنيران النظر وهيب التمحيص، فإذا انكشفت حقائقها خلص لنا القول المختار بلا منازع.

وهذا أوان الشروع في عرضها على ما قدمناه في أول البحث من نصوص المسألة، وسوف نعرضها كذلك على القراءات الثابتة المتواترة، وسنجدها حينئذ تنهار واحدة إثر أخرى، ولا تقوى سوقها على النهوض أمام الاعتراضات الواردة عليها، وسنين إن شاء الله بعد ذلك القول المختار السالم من المعارض، المؤيد بالبراهين، والمؤلف مع القراءات القرآنية.

(١) مع القراءة المتواترة «فاسعوا...».

(٢) مع القراءة الأخرى «وجاءت سكرة الموت بالحق».

(٣) أراد مع القراءة المتواترة «وما خلّق الذكّر والأنثى».

مناقشة الأقوال السابقة

١- القول بأن هذا الحديث متشابه لا يُعلم معناه:

إن كان عند قائله فحسب فلا حرج عليه، أما إن كان المقصود الإطلاق، فيردّه ما ثبت في نص الحديث، من أن النبي ﷺ أمر بأن يُقروا أمته بهذه الأحرف، وقد فعل، وأمر أمته أن تقرأ القرآن بهذه الأحرف، وقد فعلت، فقرأ الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- القرآن على النبي ﷺ بالأحرف السبعة، فهي معلومةٌ لديهم، أولدى كثير منهم، وقد أقرأوا الناس بها، وتناقلتها الأمة في مختلف العصور، إلى أن بلغتنا بالأسانيد المتصلة، فكيف تكون مع ذلك كله من المتشابه الذي لا يُدرك كنهه، ولا يُعرف معناه، إلا إن أراد صاحب هذا القول أن الصدر الأول كانوا قد علموها وقرأوا بها، ثم اندثر علمها وتعفت آثارها، فهذا منحى من الفهم يتفق مع ما ذهب إليه ابن جرير، وستأتي مناقشته إن شاء الله.

لكننا نعجل منها بالقول، إن الثابت من القراءات القرآنية التي هي بين أيدينا اليوم، يحمل في طياته هذه الأحرف، ولم يختلف أهل التحقيق في أن القراءات العشر المتواترة مشتملة على معظم تلك الأحرف، بل هي مشتملة على جميع الأحرف التي أثبتت في العرصة الأخيرة، لأن الله قد تكفل بحفظ القرآن، فلا يصح أن يكون شيء منه قد ضاع أو نُسي أو اندثر، ويلزم من هذا أن تكون الأحرف المنزلة في العرصة الأخيرة

كلها محفوظة، حتى تتلقاها الأمة في كلّ زمان وعصر بالقبول، إلى أن يأذن الله برفع القرآن. ومما رُذِّ به على أصحاب هذا القول، النص في الحديث على أن الحكمة من إنزال الأحرف السبعة هو التيسير على الأمة، فكيف يتحقق التيسير بشيء مجهول، وهل نقصر الرخصة بها على الصدر الأول واللفظ عام يشمل الأمة كلها؟

أما لفظ (الحرف) فهو إن كان مشتركاً لفظياً كما ذكروا، إذ يصدق على معانٍ كثيرة، إلا أن القرائن بينت المراد منه ومعناه، كما سيأتي بيانه بالتفصيل.

٢- القول بأن حقيقة العدد غير مرادة وأنه كان مرخصاً للصحابة أن يقرأوا بالمعنى وأن يبدلوا اللفظ المنزل بمرادفه من ألسنتهم.

سبب هذا القول شبهة التبست على قائله، فقد فهم من ظاهر الحديث المروي عن أبي، وعن أبي هريرة، وعن أبي بكرة، مرفوعاً إلى النبي ﷺ: أنه مثَّل للأحرف بقوله: ﴿عَلِيماً حَكِيماً غَفُوراً رَحِيماً﴾. وفي رواية أنه قال عقب ذلك: «فاقرأوا لا ولا حرج ولكن لا تحتّموا ذِكْرَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، وَلَا ذِكْرَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ»^(١).

(١) انظر ما سبق في حديث أبي، وحديث أبي هريرة، وحديث أبي بكرة (ص ١٨، ٣٣، ٤٢).

ومن ظاهر الأثر المروي عن ابن مسعود موقوفاً أنه قال: «إني سمعتُ القراءَةَ فوجدتهم متقاربين، فقرأوا كما علّمتم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال وأقبل»^(١).

فهو من ظاهر هذه الأخبار أنه كان مرخصاً للصحابة أن يبدلوا ألفاظ القرآن المنزلة، وليس كذلك.

فإن الحديث المذكور غاية ما يفيدُه أن النبي ﷺ أراد التمثيل لنوع التغيرات والاختلاف الواقع بين هذه الأحرف السبعة المنزلة، وأنه ليس هناك تضاد ولا تناقض في المعنى بين حرف وآخر، حتى يلزم منه ما توهمه بعضهم، من وقوع الاضطراب في القرآن، فالاختلاف بين هذه الأحرف اختلافٌ تنوعٌ، فهو يشبه الاختلاف بين عليماً حكيماً وغفوراً رحيماً، فإنها كلها صفات لله عزّ وجلّ، فإن وُصِفَ مرةً بأنه غفور رحيم، ومرةً بأنه عليم حكيم، لم يلزم من ذلك تناقض في المعنى، فكذلك الشأن في الاختلاف الموجود بين الأحرف المنزلة.

والذي سوغ لنا هذا التأويل قولُ علي -رضي الله عنه- بأمر النبي ﷺ: «إن رسول الله يأمركم أن تقرأوا كما علّمتم»^(٢). وقد سبق ذكره، فهذا صريح في أن القراءة لا تجوز إلا بما ثبت نقله

(١) انظر ما سبق في حديث ابن مسعود (ص ٢٩).

(٢) سبق: (ص ٢٩).

وسُمع من النبي ﷺ وعلى هذا التأويل أيضاً نحمل قول ابن مسعود المذكور، بدليل قوله هو أيضاً - رضي الله عنه - «فاقرأوا كما علمتم». وقد أخبر رسول الله ﷺ بأن جبريل عليه السلام قال له: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف»، وهذا صريح أيضاً في أن ما لم يُقرئ به النبي ﷺ فليس من الأحرف السبعة المرخص بها. ثم إن الصحابة الذين نُقل إلينا أنهم اختلفوا في القراءة وأنكر بعضهم على بعض في بادئ الأمر، لم يُنقل إلينا أن أحداً منهم قرأ بشيء من عند نفسه وباجتهاده، بل كان كل واحد منهم يقول: أقرأني النبي ﷺ.

وبهذا يتبين أن الرخصة كانت مقيدة بما أنزل على رسول الله ﷺ وما أقرأ به، وأنه لم يكن مباحاً لأحدٍ من الصحابة ولا لأحد من الأمة أن يقرأ إلا بما تلقى عن رسول الله ﷺ فإذا ثبت هذا بطل قولهم إن حقيقة العدد ليس مراداً، وأنه من قبيل ما استعملته العرب وأرادت به الكثرة، فيقال: ليس هذا من ذلك؛ لأن النصوص الواضحة دلت على تحديد العدد كما قدمنا، وسوف يأتي مزيد بيان لهذه المسألة.

٣- القول بأن الأحرف السبعة: أصنافٌ من المعاني والأحكام:

سبب الشبهة لدى صاحب هذا القول، ما فهمه من ظاهر حديث ابن مسعود الذي رواه الحاكم وغيره، أن النبي ﷺ قال: «نزل الكتاب الأول من باب واحد، على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجراً وآمراً، وحلالاً وحراماً، ومحكماً

ومتشابهاً، وأمثالاً...»^(١). فظن أن هذه الأنواع المذكورة تفسير للأحرف، وليس كذلك، فإن النبي ﷺ بعد أن أخبر بخبر الأبواب والأحرف، استطرد زيادة في الفائدة فذكر أمراً ثالثاً لا علاقة له بهما، وهو ما تدور حوله معاني القرآن من مقاصد، ولذلك نصبت على الحالية، والتقدير، نزل القرآن حال كونه زاجراً.. الخ.

وما ثبت في الروايات يبين بشكل قاطع أن الأحرف وجوه يُقرأ بها، كقول النبي ﷺ: (أقرأني جبريل...)، وقول عمر: «سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئها رسول الله ﷺ».

ثم كيف يكون معنى قوله ﷺ: «أقرأني جبريل على حرف...» عند صاحب هذا القول؟

أيكون معناه أقرأه الحلال فقط، أو الأمر، أو الزاجر فحسب، أو الأمثال ولا شيء غيرها..؟ ويكفيينا في الرد على هذا القول ما ثبت عن راوي حديث الأحرف عن عمر وابن عباس، وهو إمام الحفاظ من التابعين ابن شهاب الزهري فقد قال: بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام. ومعنى قوله -بلغني- أي عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

(١) انظر ما سبق في حديث ابن مسعود (ص ٣٢).

وروى ابن جرير عن محمد بن سيرين أنه قال: لا تختلف في حلال
ولا حرام، ولا أمر ولا نهى، هو كقولك: تعال وهلم وأقبل.
قال: وفي قراءتنا «إن كانت إلا صيحة واحدة» وفي قراءة
ابن مسعود «إن كانت إلا زقية واحدة»^(١).

٤- القول بأن الأحرف سبع لغات من لغات العرب الفصحى، وأنها
متناثرة في القرآن وبعضها أسعد حظاً فيه من بعض:

هذا القول وإن كان أقوى من الأقوال السابقة، إلا أنه تضعفه
أمور منها: اختلاف أصحابه في تعيين تلك اللغات وحصرها، إذ
يلزمهم ذلك تبعاً لكون الأحرف السبعة في الحديث محصورة ومعينة
العدد، فلو كان المراد بها ما قالوه، لما خفي على الصحابة تعيينه، وهم
كما سبق قد أقرئوا تلك الأحرف، وقرأوها، ولما خفي علينا وقد بلغنا
معظم تلك الأحرف، وهو بين أيدينا اليوم.

أما الأثران المرويان عن ابن عباس -رضي الله عنهما- فلا تقوم
بهما حجة؛ لضعف إسناد كل منهما، فأولهما رواه قتادة عن مجهول
لم يعينه فهو منقطع، والآخر من رواية الكلبي وهو كذاب^(٢).

ومنها أن المتأمل في القراءات القرآنية يجدها مشتتة على لغات
كثيرة لا تنحصر فيما ذكروا بل إننا نجد نفس أصحاب هذا القول من

(١) تفسير ابن جرير (١/٥٣).

(٢) راجع ما سبق (ص ٥٧).

اللغويين يذكرون من لغات العرب في القرآن الشيء الكثير، الذي يجعلنا أحياناً نشكّ في دقة معلوماتهم فيها، بل إن أبا عبيد نفسه ألف كتاباً جمع فيه عدداً كبيراً من مفردات القرآن نسبها إلى مختلف لغات العرب، ولا نجد لها منحصرة فيما ذكروا.

كما أن يرد عليهم ما رُوي عن عمر بن الخطاب وهو قوله لابن مسعود: «إن القرآن أنزل بلغة قريش فأقريئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل»^(١).

وما ثبت في صحيح البخاري عن عثمان وهو قوله لكتاب المصحف، «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم»^(٢).

فهذان الأثران صحيحان في أن القرآن، ليست فيه إلا لغة واحدة ولسان واحد، لغة قريش ولسانهم.

وفي قول عمر نهى لابن مسعود عن أن يُقريئ أحداً بلغة هذيل، وهي واحدة من القبائل الرئيسية التي ذكر أبو عبيد وغيره أن القرآن أنزل بها.

وإلى أن نجيب نحن على الإشكال الذي يحمله هذان الأثران لا نملك إلا أن نتساءل، كيف يجيب أصحاب هذا القول عليه؟

(١) إيضاح الوقف والابتداء للأبنازي (١٣/١).

(٢) في التفسير من صحيحه، باب جمع القرآن: (١/٢٢٦).

وما هو التأويل الذي يجدون فيه مخرجاً لهم؟

٥- قول ابن جرير الطبري: وهو ذو شقين: أولهما: أن المراد بالأحرف السبعة استعمال المفردات المختلفة الألفاظ للمعنى الواحد، أخذاً من المثال الذي ضربه ابن مسعود وهو قوله: «إنما هو كقول أحدكم هلم وتعال وأقبل».

وقد ذكرنا أنه لم يكن مراده رضي الله عنه الحصر، وإنما مراده تقريب الأمر إلى الأذهان، بذكر نوع واحد من أنواع الاختلاف الموجودة في الأحرف السبعة.

واستقراء القراءات القرآنية الثابتة يردُّ قول ابن جرير -رحمه الله- فإنهما مشتملة على أنواع متعددة من أنواع التغاير والاختلاف، والتزادف واحد منها.

ثم إن العرب، إنما يقع أكثر اختلافهم في اللهجات، من إدغام وفك، وفتح وإمالة، وهمز وتخفيف، ومد وقصر، ونحو ذلك فالمشقة عليها في هذا الباب أعظم من المشقة في استعمال هلم مكان أقبل أو تعال..

فتفسير الأحرف بهذا النوع يحصرها فيه، ومقتضاه، أن بقية الأنواع هي على حرف واحد، ومنها اللهجات.

وهذا يتنافى مع الحكمة التي من أجلها أنزلت الأحرف، وهي التيسير على الأمة التي تختلف ألسنتها، وأكثر اختلاف الألسن عندها هو في اللهجات، كما أنه يتنافى مع القراءات الثابتة المتواترة.

ثانيهما: أن عثمان -رضي الله عنه- أثبت في مصحفه الذي أجمع عليه المسلمون حرفاً واحداً، وأطرح الأحرف الستة الباقية.

وهذا قول عجيب -في غاية الضعف- فإنه دعوى بنسخ بعض القرآن بإجماع الصحابة، إذ أن كل حرف من الأحرف المنزلة هو قرآن، فكيف يحق لعثمان أو لأي أحد من الصحابة، بل للصحابة مجتمعين، إلغاء شيء من القرآن بغير نص صريح من مُنزّله عزّ وجلّ؟ فإن قلنا تنزلاً مع ابن جرير -رحمه الله-: إن الأمة كانت مخيرة في الأخذ بهذه الأحرف أو تركها وأنها لم تكن ملزمة بالقراءة بها جميعها، لأنها كانت رخصة رخص الله بها، فإننا نقول: إن التخيير كان في القراءة بواحد من تلك الأحرف حسبما يتيسر للقارئ ويسهل عليه، ولم يكن التخيير في نقل الأحرف، بل كانت الأمة ملزمة بنقلها جميعاً، لأن كل حرف منها بمنزلة الآية، ولم يكن عثمان أو الصحابة جميعاً مُفوّضين في إلغاء شيء منها.

وهناك فرق واضح بين أن يكون المكلف مخيراً بين الأخذ برخصة الفطر في السفر والعزيمة على الصيام، وبين أن يُلغى هذه الرخصة فيُحرّم على نفسه وعلى الأمة الفطر ويحمل الناس على الصيام.

ثم كيف يسوغ للصحابة إلغاء هذه الرخصة (رخصة الأحرف السبعة) والحكمة منها لا تزال قائمة، بل هي أشد وضوحاً بعد دخول الناس من مختلف الألسنة والأجناس في الإسلام، أفيشق الأمر على القرشي والهلدي وهما أبناء لغة واحدة، ولا يشق على الأعاجم؟

أو ليس في الأمة إلى يوم القيامة: العجوز، والصبي، الجارية،
والشيخ الفاني أو العاسي، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، والذي
يعصيه لسانه ولا يسلس في النطق.

لاشك أن المشقة قائمة على الأعاجم المتباينة ألسنتها ولغاتها، فهي
أشد حاجة إلى التيسير، وأكثر مساساً بالرخصة.

ثم لا ندري كيف يتخرَّج على رأي ابن جرير هذا: وجودُ
الأوجه المتعددة من القراءات في مصاحف عثمان، وكلها مثبتة فيها،
سواء برسم واحد أو برسمين مختلفين؟

أهي خارجة عن الأحرف السبعة، أم هي أحرف أخرى داخلة
ضمن حرف واحد؟

إن الحق في هذه المسألة الذي عليه المحققون: أن شيئاً من الأحرف
المنزلة الثابتة في العرضة الأخيرة لم يهمله عثمان ولم يطرحه، ولا فعل
ذلك سلفه أبو بكر الصديق - رضي الله عنهم أجمعين - وأن الأحرف
الثابتة في العرضة الأخيرة باقية ضمن مصاحف عثمان، وأن الرخصة
بها قائمة لكل الأمة إلى يوم القيامة.

٦- قول ابن قتيبة، والرازي والجزري: إن المراد بالأحرف أنواع
التغاير والاختلاف وأن هذه الأنواع سبعة.

نردُّ على هذا القول بأمور:

منها أنه يلزم حصرُ هذه الأنواع وتعيينها، وقد اختلفوا في ذلك.
ومنها: أن الحكمة من تعدد الأحرف كما سبق الرخصة لطوائف

من الأمة يشق عليها التعلم، ويعسر عليها التحول عما ألفته ألسنها،
والعرب على وجه الخصوص لم يكونوا يُحسنون الكتابة ولا القراءة،
وهذه الأنواع التي ذكروها معظمها متعلق بطريقة الخط، واختلاف
صورة الكلمة في الكتابة، كما أنها جميعها لا يتسنى إدراكها أو
استنباطها إلا بعد بحث وتعمق واستقراء، مع خبرة بأوجه الخط
والكتابة، وهذا شأن خاص بخواص العلماء المحققين، فما بال من نزلت
الرخصة من أجلهم وتعددت الأوجه للتيسير عليهم ما شأنهم بهذه
الأمر العلمية المتعمقة، وهذه المسائل المعقدة، التي لن يدركوا حقيقتها،
ولن يتوصلوا إلى استخراجها، لو كان هذا هو المراد بالأحرف إذن
لازدادت عليهم المشقة، وتحيروا في أمرهم، وصعب عليهم الاختيار.

ولكن أي اختيار هذا؟

لقد أخبر رسول الله ﷺ عن هذه الأحرف أنها كلها كافٍ شافٍ
فبأيها قرأوا فقد أصابوا..

وأخبر أيضاً أن طلبه من ربه هذه الرخصة كانت لأجل طوائف
من الأمة هي أكثر من غيرها احتياجاً إليها، العجوز، والشيخ الكبير،
والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، وفي رواية: والخادم.

فهل للجزري، والرازي، وابن قتيبة، أن يخبرونا كيف يختار هؤلاء
نوعاً من أنواعهم التي استنبطوها؟ وكيف يقرأون به القرآن؟ وما هو
وجه الرخصة لهم فيها؟ وكيف يكون التيسير عليهم بها؟؟

ومنها: أن ابن قتيبة والجزري لم يذكر اختلاف اللهجات ضمن

تلك الأنواع السبعة، مع أن معظم أوجه الاختلاف في أحرف القرآن هو من هذا النوع كما سبق.

ونحن لا ننكر بهذه المناقشة الأنواع التي ذكروها، بل نقول: إن التغير والاختلاف بين أي عبارتين متغيرتين مختلفتين يكون بما ذكروه، وقد بذلوا جهداً كبيراً في الاستقراء والبحث فتوصلوا إلى استنباط تلك الأنواع، وقد اختلفت مذاهب الثلاثة في النظر للمسألة، فكان كل واحد منهم ينظر إليها من جهة، وكان الرازي أكثرهم دقة في العبارة. لكننا ننكر عليهم أمرين: أولهما: محاولتهم حصر أنواع التغير في سبعة ليوافقوا العدد المذكور في الأحرف.

وثانيهما: تفسيرهم الأحرف بهذه الأنواع، وتعسفهم في جعلها المراد من الحديث. فنقول: إننا بعد التأمل في الأنواع التي ذكروها وجدنا الثلاثة اتفقوا على ذكر نوعين تطابقت في وصفهما عبارتهم.

١- التقديم والتأخير.

٢- الزيادة والنقصان.

ثم وجدنا ابن قتيبة، والجزري، اتفقا على ذكر خمسة أنواع لم تختلف عبارتهما حولها كثيراً، بل أكاد أجزم أن الجزري -عفا الله عنه- نقل عن ابن قتيبة ولم يزد.

لكننا وجدنا الرازي ذكر أنواعاً تختلف إلى حد ما عن الأنواع التي ذكرها ابن قتيبة والجزري، وإن كانت تتضمنها، فمثلاً:

ذكر (الاختلاف في وجوه الإعراب، والاختلاف بالقلب والإبدال

لحروف بأخرى أو لكلمات بأخرى) هكذا على وجه العموم، وهذان النوعان تدخل فيهما الأنواع الخمسة الأولى التي ذكرها، وإن كانا قد وجها عنايتهما إلى اختلاف صورة الخط والكتابة واختلاف المعنى واللفظ، أو عدم اختلافهما.

وذكر (اختلاف أوزان الأسماء، ثم اختلاف تصريف الأفعال)، وهذان نوعان فيهما تفصيل دقيق، لكن عند التأمل نجد ما ذكره من الأنواع الخمسة الأولى يشملهما، إلا أن نظرة الرازي هنا موجهة إلى الموضوع من زاويتين مختلفتان عن الزوايا التي توجهت منها نظرنا ابن قتيبة والجزري.

لكننا وجدنا الرازي انفرد بذكر نوع لم يتعرض لذكره، وهو: (اختلاف اللهجات)، وهو أهم هذه الأنواع كما أثبتنا سابقاً.

ويمكننا أن نخرج من مجموع أقوال الثلاثة بعشرة أنواع يقع بها التغيرات والاختلاف بين كلّ كلمتين متغيرتين مختلفتين، وهذا ما توصل إليه هؤلاء، فهل باستطاعتنا أن نجزم بأن أحداً غيرهم لن يخرج بعد البحث والاستقراء بأنواع أخرى تزيد العدة؟؟

من هذا نتبين أن محاولة ابن قتيبة والجزري والرازي حصر أنواع التغيرات والاختلاف في سبعة فيها كثير من التكلف والتعسف.

حتى إذا وصلنا بعد ذلك إلى محاولتهم جعل هذه الأنواع المراد من الحديث قلنا: إن الأحرف نفسها شيء، وأنواع الاختلاف بينها شيء آخر مغاير لها.

فما توصلوا إليه إذن هو ما يقع بين الأحرف من أنواع التغيرات،
وصور الاختلاف، لا نفس الأحرف، ويمكننا عند الاختصار أن نرجع
كلّ ما ذكره من أنواع إلى ثلاثة:

١- ما اختلف لفظه واتفق معناه، وهو ما يُطلق عليه في اللغة الترادف،
مثل: هلم وأقبل، وتعال.

٢- ما اختلف لفظه ومعناه، لكنه اختلف تنوع لا تضاد مثل: «قال»
و«قل» و«باعد» و«باعد» و«مالك» و«ملك» و«أوصى» و«وصى».

٣- الاختلاف في اللهجات -أي في كيفية النطق باللفظ مع اتفاه-
واتفاق المعنى، كإمالة الألف أو فتحها، وكالمد والقصر، والإدغام
والفك، والتحقيق والتسهيل.

وهناك نوع رابع قد يقع به الاختلاف في الكلام، وهو ما اختلف
لفظه ومعناه، وكان الاختلاف مقتضياً التناقض والتضاد، وهذا لم يقع
منه شيء في أحرف القرآن، وإلا لزم منه وقوع الخلل والاضطراب في
كتاب الله وهو منزّه عن ذلك:

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ
حَمِيدٍ﴾^(١) ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢).
أي خلافاً وتناقضاً^(٣).

(١) سورة فصلت (٤٢).

(٢) سورة النساء (٨٢).

(٣) انظر النشر (٤٩/١).

المراد من الأحرف السبعة

لعلك بعد هذه المناقشات، تتساءل عن القول المختار، وتقول في قرارة نفسك: إذا لم يكن هذا ولا ذلك هو المراد بالأحرف السبعة، فما هو المراد إذن؟

قبل أن نبين لك هذا الأمر، دعنا نخبرك بشيء لمخناه عند استعراض الأخبار الواردة في الأحرف السبعة، وهي كثيرة كما رأيت، لقد جمعنا طرقها، وتفحصنا ألفاظها، فلم نجد في شيء منها عبارةً صريحةً تُفصّل لنا المراد بالأحرف السبعة.

ونقول: إن لهذا سراً مكنوناً يحتاج إلى كشف وإعلان، فإن الشارع لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة، والأمة محتاجة لمعرفة كنه هذه الأحرف لتقرأ بها، وتأتي رخصة ربها عزّ وجلّ.

فكيف خلت جميع ألفاظ الحديث من عبارة صريحة تفسر الأحرف وتبينها، ولماذا أضرب رواة الخبر من الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- عن ذلك؟

نقول: لعل السبب هو واحد من أمرين: إما وضوح المراد من الأحرف بشكل جعلها غير محتاجة إلى تفسير، فتفسيرها حينئذٍ كتفسير الشمس في رابعة النهار، ولذلك لم يرد أبداً في الروايات أن أحداً سأل النبي ﷺ عن معنى الأحرف، فقال: معناها كذا.

ولا ورد أن الصحابة سألوا أو سُئلوا عن ذلك، وقد اطلعوا عليها وعلموها.

وإما عدم وضوح معناها، وصعوبة تفسيرها، وتعسر شرح المراد منها، لانغلاق حقيقته على المدارك في ذلك الوقت، ولكثرة فروعه وتشعبها، ففهمه يحتاج إلى استقراء وتأمل، وبحث ودراسة.

ولكن هذا مردود بما بيناه سابقاً حيث أثبتنا أن معنى الأحرف والمراد منها كان معلوماً لدى الصحابة، ومن الضروري أن يكون معلوماً لدى الأمة، حتى تتحقق الحكمة من الرخصة. ومن السخف بمكان: أن ندّعي أن المراد لم يكن معلوماً لدى الصدر الأول من الأمة، وهم أعمق فهماً، وأكثر علماً بما أنزل، ثم يأتي أناسٌ بعد ذلك بمئات السنين فيكشفون عن المراد، لذلك ترجّح لدي -والله أعلم- أنهم سكتوا عن تفسير معنى الأحرف لوضوحه لديهم وكونه لا يحتاج إلى تفسير.

والحاجة إنما وقعت في بداية الأمر إلى إزالة ما وقع في نفوسهم من شبهة وقوع التناقض والاضطراب في كتاب الله عز وجل، إذ كانوا قد أَلْفُوا وضِعاً سابقاً -هو كون القرآن منزلاً على وجهٍ واحدٍ- فلما فَجِحُوا برسول الله ﷺ يقرأ أوجهاً متعددة متغايرة، توهموا أن هذا التغاير والاختلاف يتنافى مع بلاغة القرآن، وتماسك أسلوبه، ويشكل خللاً وتناقضاً فيه، وربما وسوس لبعضهم الشيطان بالشك في أمر رسول الله ﷺ فتوهم اختلاط الأمر عليه، أو كذبه، فأزال النبي ﷺ هذه الخواطر والشبهات العارضة بأميرين:

«الأول»: إخبارهم بالوضع الجديد، والرخصة الجديدة، وأن هذه الأوجه كلها قرآن منزل، وأن أي وجه منها كافٍ شافٍ.
«الثاني»: بيان نوع الاختلاف الموجود بين هذه الأوجه، وتقريبه إلى أذهانهم، وأنه ليس من باب التناقض والتضاد، بل من باب التنوع وزيادة المعاني.

ولعلك حتى الآن قد تلمست معالم ما نريد أن نقوله في معنى الأحرف، لكننا نحبُّ أن نبين لك ذلك بعبارات صريحة محددة دقيقة، فنقول:

الأحرف السبعة: هي وجوه متعددة متغايرة مُنزَّلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآناً منزلاً، والعدد هنا مراد، بمعنى أن أقصى حدٍّ يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزَّلة هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة، ضمن نوع واحدٍ من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحدَّ في كل موضع من القرآن.

ولك أن تبادر بالسؤال عن معنى هذا الكلام، ومن قال به من السابقين، وما برهانه؟

فنجيبك بما يأتي:

أما من قال به، فلا نعلم أحداً ممن تعرض لتأويل هذا الحديث جمع في تأويله هذا التفسير بكل أطرافه، وفصله هذا التفصيل الذي سقناه لك، إلا أننا وجدنا في كلام العلماء شذراتٍ مبعثرة، ولحاتٍ منتشرة،

جمعناها وعرضناها على البراهين من النصوص بالطريقة التي شرحناها في أول هذا الحديث، فالسيوطي مثلاً وهو أوسع من تعرض لهذا الحديث كلاماً، أشار إلى طرفين مما رجحناه إشارة عابرة غير عابئ بهما، وذلك في القول الثالث والقول الرابع في إتقانه^(١)، فقال: «الثالث»: إن المراد بها سبع قراءات، وتُعقَّبَ بأنه لا يُوجد في القرآن كلمة تُقرأ على سبعة أوجه إلا القليل، مثل (عبد الطاغوت) و(فلا تقل لهما أف).

«الرابع»: وأجيب بأن المراد أن كل كلمة تُقرأ بوجه أو وجهين أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة، ويُشكَل على هذا أن في الكلمات ما قرئ على أكثر، وهذا يصلح أن يكون قولاً رابعاً. /هـ.

أما الحافظ ابن حجر العسقلاني فإن كلامه يُعد من أمثل ما ذكر في بيان معنى الأحرف السبعة، فقد صدر كلامه عليه بقوله: «باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: أي على سبعة أوجه يجوز أن يُقرأ بكل وجهٍ منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تُقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة».

والقول بأنه لا يلزم أن تنزل كل كلمة في القرآن أو آية على سبعة أحرف، ذكره أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام في (فضائل القرآن)، وابن قتيبة، وأبو الفضل الرازي، والجزري في النشر، والبيهقي، وأبو حاتم

(١) الإتقان (١/١٣٥).

السجستاني، ولا أظن أن لهذا القول مخالفاً من المحققين، إلا أن يفهم من كلام ابن جرير -رحمه الله-: أن كل كلمة في القرآن كانت تُقرأ بسبعة أوجه من الألفاظ المترادفة، المختلفة في الألسن المتفكدة في المعنى، وهو حينئذٍ قول شاذ لا دليل عليه.

أما القول بحقيقة العدد، وبتحديده بسبعة أوجه، فلم يخالف فيه من المحققين إلا القاضي عياض، حيث ينسب إليه أنه قال في شرحه على مسلم: إنه رُخص للصحابة أن يقرأوا القرآن بالمعنى، دون تحديد للأوجه التي يقرأون بها.

وهذا قول باطل مردود بشقيه: الزعم بجواز القراءة بالمعنى، وأنهم لم يكونوا مقيدين بعدد في الأوجه المقروءة، وقد سبق تنفيذ ذلك. وبهذا يتبين أننا لم نأت بكلامٍ من عند أنفسنا، أو فهم ابتكرناه وابتدعناه لم يسبقنا إليه سلف، بل سبقنا إليه المحققون منهم -رحمهم الله وجزاهم عن القرآن وأهله خيراً- إلا أنه قول متفرق في كلامهم لم يُجمع في موضع واحد، ولم يرتبه مُصنّف واحد، بل وجدنا عند كل منهم جزءاً، وعثرنا على طرف، لكن أحداً منهم لم يستوعب المسألة أو يشف الغليل، بل يتناولها من بعض الجوانب التي تجلت له بعد إعمال فكره فيه. وأما حشد القرطبي للآراء^(١)، أو جمع السيوطي للأقوال^(٢)، فلم يقدم ذلك في المسألة شيئاً، ولا كشف فيها عن مخبوء.

(١) تفسير القرطبي (٤٢/١).

(٢) الإتيان (١٣١/١-١٤٢).

أما البرهان على القول المختار فنسوقه لك من كلام رسول الله ﷺ ومن قراءات القرآن الثابتة المتواترة، وذلك على كل جزء من أجزائه.

فقولنا: (هي وجوهٌ متعددةٌ متغايرةٌ مُنزلةٌ من وجوه القراءة).

هذا ترجيح لأحد المعاني التي تحملها لفظة (الحرف)، فنكون بذلك قد حددنا معناه: بالوجه، إذ أننا لما استقرنا ألفاظ الخبر وجدنا أنه لا يستقيم إلا هذا التأويل، ثم وصفنا هذه (الوجوه) بأربع صفات: فهي (متعددة) تذكيراً بانتفاء الوضع السابق الذي هو توحيد أوجه القرآن على وجه واحد، وهي (متغايرةٌ) إشارة إلى وجود الاختلاف بين هذه الوجوه سواء في اللفظ فقط مع اتفاق المعنى، أو في اللفظ والمعنى، وفي هذا ردُّ على ابن جرير - رحمه الله - الذي قصر الاختلاف بين الوجوه على نوع واحد هو: الترادف، ذلك أننا لما رجعنا إلى الخبر وجدناه يقول: إن كبار الصحابة وساداتهم في العلم والفقه والقرآن، كعمر بن الخطاب وأبي بن كعب، قد اعتراهم الدهول لما سمعوا الأوجه المنزلة، وسمعوا الرسول ﷺ يُقرؤها كلها، فلم يحتملوا هذا الأمر في البداية، فوقعوا فريسة للشك والإنكار، وهذا يدلُّ على أن الفرق بين تلك الأوجه المتغايرة كان مهماً وواضحاً بحيث أمكن أن يحدث صدمةً علميةً لتلك الأذهان العظيمة المحمية بنور الإيمان.

وما أظنُّ الأمرُ يبلغ هذا الحد لو كان مقتصرًا على استبدال بعض الألفاظ المترادفة ببعضها، كهلم مكان تعال، أو إلينا مكان أقبل.

وهي (مُنزَّلة): وفي ذلك ردُّ على من زعم أن الرخصة كانت تتضمن إباحة التصرف في ألفاظ القرآن دون تقييد بما أنزل، بل الأوجه كلها كانت مُنزَّلة، يُعلِّمها جبريلُ عليه السلام رسولَ الله ﷺ ويلقِّنه إياها، حتى يحفظها ﷺ ثم يبلغها الرسولُ إلى أصحابه ويقرئهم إياها، ويتخير لكل منهم ما يشاء حسبما يرى ﷺ من أحوالهم، واستعداد كل منهم وطاقته، ولغته ولهجته.

ثم وَصَفْنَا هذه الأوجه، بأنها (وجوهُ قراءةٍ) لأننا وجدنا في الخبر قوله ﷺ: «أقرأني جبريلُ على حرف..» وقوله حكاية عن جبريل عليه السلام: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف..» وفي لفظ (أن تقرأ أمتك..)، وقوله ﷺ بعد أن ذكر الأحرف: «فاقرأوا منها ما تيسر...» وقوله: «فبأي حرفٍ قرأوا فقد أصابوا...».

ووجدنا في الخبر أيضاً عمر بن الخطاب يقول: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئنيها رسول الله ﷺ. ووجدنا أبا بن كعب يقول: «كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرا قراءة أنكرتها عليه ثم دخل آخر فقراً سوى قراءة صاحبه». فكل هذه الألفاظ صريحة في أن هذه الأحرف شيء متعلق بالقراءة، بل هي (قراءات) كما عبر أبا رضي الله عنه.

ثم إننا لم نجد في أي رواية ما يدلُّ على أن الأحرف شيء غير أوجه القراءة، أو يصفها بأكثر من هذه الصفة، ووجدنا الحكمة التي نص عليها الرسول ﷺ متعلقة بأوجه القراءة قبل كل شيء، فاعتبرنا

محاولة صرف المعنى إلى وصف آخر تحكماً بغير دليل.
والرخصة متحققة في الأحرف بهذا التأويل، إذ أصل المشقة إنما هو في القراءة، فتعدد أوجهها، ثم تخير المكلف بينها، يختار منها ما يسهل على لسانه، ويطابق لغته ولهجته أو يقاربها، هو عين التيسير الذي أرادته الشارع الحكيم.

أما ما يترتب على تعدد هذه الأوجه من اختلاف في المعاني أو زيادة، وما تدور حوله من مقاصد الكلام وأغراضه، وما يكون بينها من أنواع التغاير والاختلاف، ثم ما يتجلى في ذلك كله من أضرب الإعجاز، وأسرار البلاغة، وكذلك ما اشتملت عليه من لغات العرب الفصحى، وأساليب كلامهم وتعبيراتهم.

كل ذلك نعهه بوجوه متفرعة من الأحرف السبعة، خارجة عن حقيقة كنهها، منفصلة عن بحث تأويلها وتفسيرها وبيان المراد منها.
وقولنا (يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآناً مُنزلاً...):

أخذناه من قوله ﷺ: «... فأبما حرف قرأوا فقد أصابوا»^(١)، أي أصابوا القرآن، بدليل قوله في الرواية الأخرى: «... من قرأ حرفاً منها فهو كما قرأ...»^(٢) أي فالقرآن كما قرأ، ولذلك روي عن ابن مسعود

(١) سبق في الحديث الثاني عن أبي بن كعب (ص ٢٤).

(٢) في رواية ابن جرير لحديث أبي (ص ٢٤).

-رضي الله عنه- أنه قال: «فمن قرأ على حرف فلا يدعه رغبةً عنه، ومن قرأه على شيء من تلك الحروف التي علّم رسولُ الله ﷺ، فلا يدعه رغبةً عنه؛ فإنه من جحد بآيةٍ منه يجحد به كله..»^(١).

فكل وجه من الأوجه المنزلة قرآن، وكلها كافٍ شافٍ، ولا ترجيح بين شيء منها؛ إذ هي أبعاض القرآن، فهو متكون من مجموعها، ولذلك حرص عثمان -رضي الله عنه- عند كتابتها في المصاحف أن يثبتها جميعها برسمٍ واحدٍ؛ حتى لا يتوهم أحد أن هناك ترجيحاً لبعضها على بعض.

- وقولنا [والعدد هنا المراد..]: أخذناه من لفظ الحديث، فإنه قد صرح فيه بالعدد في جميع رواياته، بل لقد أطبق الرواة على الجزء الخاص بالعدد من عبارة الحديث وهو قوله: [..على سبعة أحرف] وهذا من المتواتر اللفظي.

ومما يدلُّ أيضاً على أن تحديد العدد مراد:

- التدرج في إنزال الأحرف المشار إليه إجمالاً في حديث ابن عباس: «أقراني جبريل على حرف فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف». والمبين تفصيلاً في حديث أبي بن كعب «إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على حرف» فقال ﷺ: «أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم جاءه الثانية فقال: «إن

(١) من حديث ابن مسعود في مسند أحمد وعند ابن جرير كما سبق (ص ٣٥).

الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على حرفين»، فقال ﷺ: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف»، فقال ﷺ: «أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف».

فهذا التدرج لا يكون له أي معنى لو لم يكن تحديد العدد مراداً، ومراجعة الرسول ﷺ في المرة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة كذلك، تدل على أنه ﷺ فهم من الأمر في كل مرة التحديد.

وقد فهم بعض الحذاق من المحققين من العبارة الخاصة بالعدد وهي قوله: (على سبعة أحرف) التحديد والتقييد بالسبعة، إذ وجد أن الرسول ﷺ استخدم حرف (على) دون غيره، فكأن فيه إشعاراً بالشرطية، وتقدير الكلام على هذا: أن تقرأ أمتك القرآن بأحرف متعددة على ألا تتجاوز سبعة أحرف.

وهذا فهم دقيق لطيف فتأمله، مع ما قدمنا لك من الأدلة الصريحة الواضحة^(١).

أما قولنا: «...بمعنى أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أحرف».

هذا قول أبي عبيد، وأبي الفضل الرازي، وابن قتيبة، وأبي حاتم

(١) انظر: فتح الباري (٢٨/٩).

السجستاني، والبيهقي، والجزري، وغيرهم من المحدثين والقراء والأصوليين ولم يخالف فيه أحد، إلا ما يُفهم من قول ابن جرير الذي سبق ذكره وإبطاله، وما يُحكى عن القاضي عياض، وسبق تفنيده. ومن تلقى القراءات القرآنية وتبعها يجد أنّ سائر القرآن على نوعين من حيث القراءة والرواية:

مواضع الاتفاق: لم ترد إلا على وجه واحد، ولم يُرو فيها أي وجه مغاير، وهذا هو معظم القرآن.

ومواضع الاختلاف: حيث ورد فيها وجهان فأكثر، إلى سبعة، وعند إحصاء الأوجه المقروءة ينبغي أن ننتبه إلى أمور:

أولها: ليس كل ما حُكي وأُثبت في الكتب، أو رُوي ولو بسند صحيح يُعد قراءة قرآنية، فقد أجمع علماء الإسلام قاطبة على اشتراط حد التواتر لإثبات قرآنية أي نصٍّ مروى، وبدون هذا الحد لا تثبت قرآنيته، ثم أضاف جماهيرهم شرطاً آخر هو موافقة مرسوم المصاحف العثمانية احترازاً مما نُسخ في العرصة الأخيرة وأطُرحت القراءة به.

فانظر كم يبقى من القراءات بعد أن تجرى عليها هذين الضابطين، بل يكفي أن تعرضها على شرط التواتر لتجد أنها تتهاوى فلا يثبت منها إلا أقل من عُشرها، وكم في بطون الكتب من مرويات.

فمثلاً: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾: ذكر فيها أبوحيان خمس عشرة قراءة^(١).

(١) البحر المحيط (٢٠/١).

﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾. ذكر أبو حيان في (عبد) اثنتين وعشرين قراءة^(١)، وذكر ابن خالويه تسع عشرة قراءة^(٢)، وابن جني ذكر عشر قراءات^(٣).

﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾ ساق أبو حيان في لفظة (أف) أربعين لغة^(٤)، وذكر ابن خالويه فيها أحد عشر وجهاً^(٥)، وابن جني ذكر ثمانية أوجه^(٦).

بينما تجد الأوجه المقرّوة عند تمحيص الأسانيد كما يأتي:

(ملك): فيها قراءتان متواترتان، إحداهما (مَالِك) بالألف بعد الميم، وهي قراءة عاصم، والكسائي، ويعقوب وخلف، والأخرى: (مَلِك) بغير ألف، وهي قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن كثير، وابن عامر، وحمزة، وأبي جعفر.

(عبد الطغوت): فيها وجهان متواتران، أحدهما: (عَبْدُ الطَّاغُوتِ) بفتح العين والذال مع ضم الباء من عبد، وخفض الطاغوت، وهي قراءة حمزة، والآخر: (عَبَدَ الطُّغُوتِ) بفتح العين والباء

(١) المصدر نفسه (٥١٩/٣).

(٢) مختصر في شواذ القرآن (ص ٢٣).

(٣) المحتسب (١/٢١٤).

(٤) البحر المحيط (٦/٢٣).

(٥) شواذ القرآن (ص ٧٦).

(٦) المحتسب (٢/١٨).

والدال من عبد، ونصب الطاغوت على المفعولية، وهي قراءة باقي العشرة.

(أف): في ثلاثة مواضع بالقرآن، بالإسراء والأنبياء والأحقاف: فيها ثلاثة أوجه مقروءة، الأول: بتشديد الفاء مع كسرها منونة، وهي رواية نافع وحفص عن عاصم، وأبي جعفر، والثاني: بفتح الفاء من غير تنوين تخفيفاً، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر ويعقوب، والثالث: بكسر الفاء من غير تنوين، وهي قراءة باقي العشرة^(١).

وعلى هذا المنوال ستجد الأوجه المقروءة المتواترة في مواضع الخلاف لا تتجاوز سبعة أوجه أبداً.

وبهذا يتبين لك أن قول السيوطي: «ويُشكل على هذا أن في الكلمات ما قرئ على أكثر» أي من سبعة أوجه، هو قول فارقه التحقيق.

ومما يثير العجب أنه قبل كلامه هذا بسطرين قال مستشكلاً على القول الثالث: «...وتُعقب بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تُقرأ على سبعة أوجه إلا القليل، مثل (عبد الطغوت) و(فلا تقل لهما أف)...».

وهذا التعقب عكس التعقب الأول.

وقد يورده معترض على قولنا، فنقول في جوابه:

أولاً: لا يلزمنا أن توجد كلمة في القرآن مقروءة على سبعة أوجه، لأننا نقول إن الأوجه السبعة المنزلة نُسخ من أفرادها الكثير في

(١) راجع في ذلك إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البناء.

العرضة الأخيرة، وفيها عرض النبي ﷺ القرآن على جبريل مرتين، حيث استقرَّ على صيغته الأخيرة بنصه، وعدَّ آيه، وترتيبه، وأوجهه المنزلة. ففعل ما بقي من أفراد تلك الأحرف المنزلة يبلغ ستة كحدِّ أقصى لمواضع الخلاف، لأنه لم يثبت أكثر من ستة أوجه متواترة في موضع في القرآن.

إلا إذا ضمنا للروايات المتواترة، روايات القراء الأربعة الذين زادهم البناء في إتخاف فضلاء البشر، فإن أسانيدهم وإن لم تبلغ حد التواتر، وإن اتفق العلماء على الحكم عليها بالشذوذ، لكنها صحيحة الإسناد، مروية من طرق معلومة عند أهل الفن.

عندئذ سنجد الأوجه المروية تبلغ حد السبعة إلا أنها لا تزيد عليها حتى في هذه الحالة. فمثلاً (جبريل وميكل) في سورة البقرة^(١):

في (جبريل) خمسة أوجه متواترة: (جبريل) بكسر الجيم والراء وحذف الهمزة وإثبات الياء، وهي قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر وحفص عن عاصم، (جبريل) بفتح الجيم وكسر الراء وإثبات الياء من غير همز، وهي قراءة ابن كثير المكي، (جبريل) بفتح الجيم والراء وإثبات الهمزة مكسورة والياء ساكنة: وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف في اختياره، (جبريل) السابق مع حذف الياء بعد الهمزة: وهي رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عن عاصم، والوجه الخامس

(١) الآية: رقم (٩٨).

لحمزة وهو الوقف بتسهيل الهمة بين بين.

وهناك وجهان غير مقروء بهما: (جَبْرَائِل) بألف قبل الهمة وحذف الياء: رواه الحسن البصري، وعن ابن محيصة من (المبهج) (جَبْرَائِل) بفتح والراء وهمة مكسورة ولام مشددة.

فهذه سبعة أوجه مروية، تواتر منها خمسة.

وفي (مِيكَل) أربعة أوجه متواترة هي: (مِيكَل) بهمة بعد الألف من غير ياء بعد الهمة، و(مِيكَل) كمثل بحذف الهمة والياء، و(مِيكَل) بإثبات الهمة والياء، والوجه الرابع لحمزة عند الوقف بتسهيل الهمة.

وهناك وجه خامس غير مقروء به، لابن محيصة، بالهمة من غير ياء مع تشديد اللام، وهي رواية عنه من طريق المبهج.

ثانياً: أننا قيدنا (السبعة كحد أقصى) بالكلمة القرآنية الواحدة ضمن النوع الواحد من أنواع التغيرات، وذلك احترازاً من التفرعات التي يفرعها القراء، خشية التركيب في الطرق، إذ قد يكون في الكلمة الواحدة موضعان أو أكثر من مواضع الخلاف، كل موضع منها يندرج ضمن نوع من أنواع التغيرات، فإذا أردت أن تجمع ما في ذلك كله من أوجه دون اعتبار للأشكال، يتولد لديك حشد كبير من الأوجه، فإذا تماديت في هذا الحساب فضربت الأوجه في بعضها في الآية كلها، ضعت في حضم من الأوجه قد يبلغ المئات.

وبطريقة الجدول الحسابي هذا يذكر القراء في وصلك لآخر الفاتحة مع أول البقرة مائة وسبعة عشر وجهاً^(١)، وذلك ينشأ عادة من جمعهم للروايات والطرق في ختمة واحدة، وهذا خلاف ما جرى عليه السلف، بل هو أمر مُحدث، لم يُعرف إلا بعد القرن الخامس، ولم يرض به المحققون إلا عند التعليم فإنه ضرورة، لأن المتقن قد لا يحتاج إلى أفراد كل رواية بختمة، بل يمكنه التلقّي جمعاً ليختصر الوقت. وتحاشياً لشرح المثال السابق لصعوبته نضرب مثلاً بما هو أقرب منه للأذهان.

﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾: في ياء (الرحيم) عند الوقف ثلاثة أوجه مقروءة من المد: القصر والتوسط والإشباع.

ثم في ميم (الرحيم) مع ميم (ملك) وجهان من حيث الإدغام والفك، مع الوجهين المذكورين سابقاً في (ملك) بالألف وبدونها. إذا جمعت كل هذه الأوجه معتبراً إياها متعلقة بموضع واحد تولدت لديك سبعة أوجه، لكن اعتبارك لكل هذه المواضع موضعاً واحداً خطأ، فياء (الرحيم) مد عارض وهذا موضع بنفسه فيه ثلاثة أوجه، والميمان المتماثلان بين لفظي (الرحيم) و(ملك) موضع بنفسه فيه وجهان، فلا تجمع أوجه هذا مع أوجه ذلك، وإلا وقعت في جداول القراء الحسابية، التي تحوّل القراءة إلى طلاس كطلاس الفلكيين.

(١) قارن بما في غيث النفع (ص ٢٨).

﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾: من فرش هذا الموضع^(١): نصب لفظة (آدم) مع رفع (كلمت) وهذه قراءة ابن كثير المكّي، وقرأ الباقون بالعكس، فهذان وجهان مقروءان في هذا الموضع، والألف في (فتلقى) فيها ثلاثة أوجه مقروءة: الفتح، والتقليل، والإمالة، وفي ألف البدل في (آدم) ثلاثة أوجه مقروءة: المد مُشْبَعاً والتوسط والقصر، فإذا خلطت كل ذلك ببعضه تولدت لديك عشرة أوجه، وهذا الخلط لا يستقيم، ولا ترضى عنه القراء، بل ربما لو وضعت الطرق في حسابك وضربت كل وجه في الأوجه التي تتفرع عنه، فإنك واجد أمامك عدداً كبيراً من الأوجه تنسى معه قوله ﷺ: «هُوَ عَلَىٰ أُمَّتِي»^(٢).

﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾. الواو في ﴿وَسَارِعُوا﴾ فيها وجهان مقروءان متواتران، الإثبات والحذف، فقرأ نافع وابن عامر وأبوجعفر (سارعوا) بغير واو، وقرأ باقي العشرة بالواو.

والألف من (سارعوا) فيها وجهان مقروءان: الإمالة رواية عن الكسائي، وقرأها الباقون بالفتح.

والواو في (سارعوا) عند وصلها بما بعدها تُمد، ويسمى هذا النوع (مداً منفصلاً) لانفصال سبب المد الذي هو الهمزة، عن حرفه

(١) الفرش اصطلاح عند القراء يعنون به ما ورد من قراءات لا تندرج ضمن الأصول التي هي عبارة عن مرويات منضبطة مطردة، بحيث أمكن أن تجمع تحت ضابط واحد، كالمدّ والقصر، والتحقيق والتسهيل والإبدال، والفتح والإمالة، ونحو ذلك.
(٢) انظر: غيث النفع (٤٧).

الذي هو الواو هنا، وفيه وجهان مقروءان متواتران هما: القصر والمد: فالقصر بمقدار ألف، وتُقاس بحركتين عاديتين من حركات الإصبع، وهما ما يقارب الثابيتين بالوحدة الزمنية المعروفة، والمد يختلف القراء في مراتبه بين التوسط والإشباع، وهذه المراتب لا تدخل ضمن الأوجه، لأنها تقريبية تقديرية حسب أداء كل قارئ، فالمد بكل مراتبه يُعد وجهاً واحداً مقروءاً، ويقابله القصر.

فهذه أوجه ستة في لفظة (سارعوا)، لكن كل وجهين منها مندرجان ضمن نوع يختلف عن الأنواع التي اندرجت فيها بقية الأوجه.

ولأجل ذلك لا تُحسب جميعاً، فيُقال ستة أوجه.

﴿ءالثن﴾ في الموضعين بيونس، في الهمزة الثانية ثلاثة أوجه مقروءة، هي التسهيل بين بين، وإبدالها ألفاً مع مدها أو قصرها، ومع نقل حركة الهمزة إلى اللام ومع السكت أو بدونه.

هي ثلاثة أوجه في الهمزة الثانية التي هي همزة الوصل، لكن القراء يضربون كل وجه منها في أوجه المد، سواء مد العارض الذي يتولد عند الوقف، أو مد البدل، فينتج من ذلك عشرات الأوجه المركبة^(١).

(١) قارن بالبدور الزاهرة (ص ١٤٤).

الحكمة من الأحرف السبعة وفوائدها

أما الحكمة فنصَّ عليها رسول الله ﷺ بعبارة واضحة جليّة، ذلك أنه أشفق على أمته، وأدركته رأفته ورحمته اللتان جُبِلت عليهما نفسه الكريمة، فاشتكى إلى ربه مما تلاقيه أمته من صعوبة في تعلّم القرآن إذ كان على حرف واحد، ذلك لأن ألسنتها تختلف ولهجاتها تتباين فحملهم على لسان واحد، وإخضاعهم للهِجَةِ واحدةٍ، وحصرهم في وجهٍ واحدٍ، يشق عليهم، خاصة أنهم أمة أميون بيانهم ولسانهم بالفطرة والجليلة والاعتیاد، وليس بالقراءة ولا الكتابة، فهم لا يعرفونهما، لأنهم أمة صحراوية فطرية بعيدة عن وسائل الحضارة وأدوات المدنية، ومن كانت لغته بالفطرة والاعتیاد يكون نقل الجبال أهون عليه من نقله عن لغته وزحزحته عن لهجته، وذلك أشد مشقة، وأكثر عناءً على طوائف مخصوصة من الأمة: العجوز، والشيخ الفاني، والصغار (الغلام، والجارية)، والرجل الأمي (الذي لم يقرأ كتاباً قطُّ)، فهؤلاء لا يتم تعليمهم بيسر وسهولة، ولا تتسنى لهم قراءة القرآن ولا يتمكنون من إتقانها في فترة وجيزة، بل يحتاجون إلى مكابدة ومعاناة، وهم خلال القراءة تزل ألسنتهم كثيراً عن النطق الصحيح، وتنحرف إلى ما اعتادوه من لهجاتهم.

قال ﷺ: «يا جبريل إنني بُعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قطُّ».

قال جبريل عليه السلام: «يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف -وفي رواية- فمرهم فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف».

إذن فالأحرف السبعة رخصة أنزلت بعد العزيمة، أي بعد أن حُمِلوا في بادئ الأمر على وجه واحد، والمقصود من هذه الرخصة: تيسير أمر القراءة وتعلُّم القرآن على الأمة، وخاصة تلك الطوائف المذكورة في الحديث.

ووجه الرخصة في هذه الأحرف، هو أن الكلمة عندما تكون مُنزَّلة على عدة أوجه، يكون القارئ مخيراً في قراءة ما سهل منها على لسانه وتيسَّر على فهمه وذهنه، كما أنه عندما يغلبه لسانه فيخطئ في النطق بكلمة على خلاف لهجة قريش فإنه قد يجد فيما أنزل فيها من لهجات أخرى ما يلجأ إليه ويلوذ به، فيرتفع عنه الحرج وتطمئن نفسه، خاصة عندما يعجز عن تقويم لسانه على اللهجة القرشية.

وكذلك عندما يعجز عن فهم المراد من كلمة، ولا يدرك معناها، لكونه لا يعهدها في لغته، ولا تستعملها قبيلته، فإنه قد يجد في الأوجه الأخرى المنزلة في تلك الكلمة ما يعينه على فهم المراد ويوضح له المعنى فوجه الرخصة إذن مشتمل على التيسير في هذه الشعب الثلاث: القراءة، اللهجة، فهم المعنى.

ومما يدلُّ على ما ذكرنا: أن إنزال هذه الأحرف جاء متأخراً، بعد هجرته ﷺ إلى المدينة، فقد ظلَّ المسلمون في مكة ثلاث عشرة سنة يقرأون القرآن على وجه واحد، وينطقون به بلهجة قريش ولم يلاقوا

في ذلك أي عناء أو مشقة، لأن معظمهم كان ينتمي إلى قبيلة قريش، ومن جاورها بمكة، فهم أبناء لغة واحدة، ولهجة واحدة، لكن الأمر اختلف بعد الهجرة النبوية إلى المدينة، فقد دخل في الإسلام أبناء القبائل الأخرى، وفي مقدمتهم قبائل الأنصار، فبدأت بوادر المشقة تظهر على الألسنة التي اختلفت لهجاتها، وتغايرت لغاتها مع لغة القرآن ولهجته الموحدة، وزادت الصورة وضوحاً بعد إقبال الوفود من مختلف قبائل العرب من سائر أنحاء الجزيرة العربية، خاصة من أهل نجد، وهجر، والبحرين، واليمن، وحضرموت، والقبائل الشمالية المتاخمة للشام والعراق، فإنها أبعد الديار عن قريش وأبعد اللهجات عن لهجاتها.

فعندئذ التقى النبي ﷺ بجبريل عند أضاة بني غفار، أو عند أحجار المرء، ليتلقى البشرى بإنزال الأحرف السبعة.

وهذا الذي ذكرناه، يُعدّ أول فائدة من تعدد الأحرف القرآنية، بل هو المقصود الأول والحكمة الرئيسية، التي من أجلها شرعت الرخصة.

٢- وتعتبر هذه الأحرف من خصائص هذه الأمة، ومن المناقب التي تفضل الباري عز وجل بها عليها، إذ كانت الكتب السماوية السابقة تنزل على وجه واحد، فتلتزم الأمم التي أنزلت عليهم بقراءتها وتعلمها على ذلك الوجه، كما أن من أعظم الخصائص وأجل النعم أن يتكفل الله عز وجل بحفظ القرآن، وقد كان هذا الأمر متروكاً بالنسبة للكتب السابقة للأمم أنفسها، فضيَّعت كتبها وحرقت شرائعها.

ويلزم من هذا أن الله عز وجل تكفل بحفظ سائر الأحرف القرآنية التي أنزلها لأن كل حرف بمنزلة الآية، فضياع شيء منها واندثاره يعني أن أبعاضاً من القرآن ضاعت واندثرت، وهذا يتنافى مع مقتضى الحفظ الإلهي الموعود به.

أما كون كل حرف من الأحرف المنزلة بمنزلة الآية فمأخوذ من قوله ﷺ: «فأبما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا». ومن قوله: «القرآن كله صواب» وقوله «كلها كافٍ شافٍ» وروي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال: «من قرأ على شيء من هذه الحروف فلا يدعنه رغبة عنه فإنه من جحدَ بآيةٍ جحدَ به كله.»

أما كون الأحرف من خصائص القرآن، فمأخوذ من حديث ابن مسعود الذي سبق ذكره ولفظه: «نزل الكتاب الأول من باب واحد، على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف...».

٣- وهذه الأحرف فائدة عظيمة في تنوع المعاني وزيادتها، إذ أنها تشتمل على أضرب منها متغايرة متنوعة، فكلما أُجريت الآية على وجه تبين لك ضربٌ من المعاني مغايرٌ لما يحتويه الوجه الآخر منها، وفي ذلك جانب عجيب مدهش من جوانب إعجاز هذا القرآن، ولذلك فإننا سنتوسع في أمثلته، حتى تتجلى لك أسرار هذا الجانب فتكون منها على بصيرة، مع أن استيعابه يدخل بك في علم عظيم لا ساحل لبحره يُسمى: علم توجيه القراءات وتعليلها وبيان وجوهها ومعانيها، لكننا

سنقتبس من كلام ذكره أبو الفضل الرازي (في كتاب الأحرف السبعة)،
ومن بعض ما ذكره أبو علي الفارسي في كتابه العظيم (الحجة):

أ- الأحرف المتغايرة ألفاظها والمتفقة معانيها: هكذا زعم ابن
جرير وغيره، مع أنه عند التأمل نجد أنه لا يوجد حرف قرآني يطابق
الآخر من جميع الوجوه، وذلك فيما اختلفت ألفاظه سواء منها
المترادف أو غيره، إذ لا بد أن يكون هناك فرق في المعنى، وإلا كان
تكراراً مخلاً بالإعجاز:

فمثلاً: هلم، تعال، أقبل.

وهي الألفاظ التي مثلوا بها، إن كانت مشتركة ومتفقة في جهة
من المعنى وهو طلب الحضور لدى المتكلم، فإن لكل كلمة منها معنى
زائداً خاصاً بها، فإذا قلت هلم: فكأنك أمرته بالقصد إلى شيء على
طريق الاستفهام عن رغبته، وفي هذا تلطف بالمأمور وترفق به، وإذا
قلت تعال: فقد أمرته بالارتفاع إليك عن جلوس أو قيام كأنك في
مكان مرتفع وهو بخلافك، وأما إذا قلت أقبل: فقد دعوته إليك بعد
إعراض منه عنك، فأنت بذلك تحضه على التنبه والعناية بما يؤمر به.

ولذا نرى ابن مسعود -رضي الله عنه- وهو الذي مثل بهذه
الألفاظ على بعض ما يوجد من اختلاف بين الأحرف، نراه يقول:
«إني قد سمعتُ القُرأةَ فوجدتهم متقاربين».

يعني رضي الله عنه: وجدت الأوجه التي يقرأون بها متقاربة في
المعنى، فأثبت بذلك التقارب دون التوافق والتطابق.

ب- الأحرف المتغيرة ألفاظها ومعانيها: وأمثلتها كما يأتي:
قُرئ في المتواتر: ﴿وَكَايْنٌ مِّنْ نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِثِيُونَ كَثِيرٌ فَمَا
وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾^(١).

وقرئ ﴿قَتَلَ مَعَهُ رِثِيُونَ كَثِيرٌ﴾ بالبناء للمجهول.
فمعنى الحرف الأول: قاتل النبيُّ ومعه ربيون كثير، قاتلوا كذلك
دون وهن ولا ضعف ولا استكانة.

ومعنى الحرف الثاني: إما أن يكون: قُتل النبيُّ فما وهن أتباعه
-الذين هم الربيون- وما ضعفوا وما استكانوا بل واصلوا القتال من بعده.
أو قُتِلَ أَتْبَاعُ النَّبِيِّ (الربيون) فما وَهَنَ لما وقع من القتل في أتباعه
وما وهن الباقون من أتباعه.

والذي يظهر لي أن الحرف الثاني يشمل كلا المعنيين فيكون المراد
والله أعلم: إن القتل الذي وقع في الأنبياء لم يكن ليضعف من عزائم
أتباعهم الربيين كما أن القتل الواقع في أتباع الأنبياء لم يكن ليضعف
من عزائم الأنبياء ولا عزائم الباقين من الأتباع.

وقرئ في المتواتر ﴿رَبُّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾^(٢).

وقرئ ﴿رَبُّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ بالمبالغة في فعل الأمر.

وقرئ ﴿رَبُّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ فعلاً ماضياً.

(١) سورة آل عمران (١٤٦).

(٢) سورة سبأ (١٩).

فالحرف الأول يشير إلى أنهم من عتوهم وطغيانهم طلبوا من ربهم عز وجل أن يباعد بين أسفارهم.

والحرف الثاني: يشير إلى إلحاحهم وإصرارهم على هذا الطلب.
والحرف الثالث: يخبر بما وقع منهم من الشكاية والتحسر، لما تحقق ذلك ورأوا ما ترتب عليه من الشدة والمشقة.

وقرئ في المتواتر: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾^(١).

وقرئ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ﴾.

وقرئ ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ﴾.

ففي هذه الأحرف الثلاثة من ضروب التغاير في الخطاب ما هو عجيب، فالحرف الأول معناه: فبالقرآن فليفرح المؤمنون هو خير مما يجمع الكفار، والحرف الثاني معناه: فبالقرآن فليفرح المؤمنون هو خير مما تجمعون يا أيها الكفار، والحرف الثالث معناه: فبالقرآن فلتفرحوا يا معشر المؤمنين هو خير لكم مما تجمعونه من أموال.

وقرئ في المتواتر: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾^(٢).

وقرئ ﴿إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ﴾.

ففي الحرف الأول عتاب لنوح عليه السلام على إلحاحه في المسألة، فكأن الباري - عز وجل - قال له: إن إلحاحك يا نوح من أجل

(١) سورة يونس (٥٨).

(٢) سورة هود (٤٦).

ابنك وزعمك أنه من أهلك عمل لا يليق، إذ لا ينبغي لك أن تستغفر
لكافر وترجو له الرحمة، وتظن أنه من أهلك، لأن الكفر يقطع العلائق.
وفي الحرف الثاني إخبار لنوح بشأن ابنه وحاله، وأنه عمل عملاً
غير صالح فلا يستحق الرحمة ولا الغفران.

وقرئ في المتواتر: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾^(١).

وروي في الشاذ «والذكر والأنثى» أخرجه البخاري ومسلم
والترمذي عن ابن مسعود وأبي الدرداء أنهما كانا يقرآن به، وقال
أبو الدرداء: «أشهد أنني سمعت رسول الله ﷺ يقرأ هكذا».

ففي الحرف الأول إقسام من الله عز وجل بخلقه الذكر
والأنثى، على أن ما مصدرية، وفي الحرف الثاني: إقسام منه بنفس
المخلوقين الذكر والأنثى والمعنى متقارب في كل منهما.

ج- وربما كان الاختلاف بين الحرفين مؤدياً إلى اختلاف الحكم

الفقهي المستنبط منهما، ومثاله:

قرئ في المتواتر: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً

فَتَيَمَّمُوا﴾^(٢) بالألف.

وقرئ ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ بغير ألف.

(١) سورة الليل (٣).

(٢) سورة النساء (٤٣).

فالحرف الأول يحتمل أنه يُراد به لمس المرأة باليد، أو تقبيلها، أو مباشرتها بالجدد دون جماع.

أما الحرف الثاني فالأغلب أن المراد به الجماع، كقوله تعالى ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ أي ما لم تجامعوهن، فاستدل جماعة من العلماء بالحرف الأول على وجوب الوضوء أو التيمم عند عدم الماء من ملامسة المرأة سواء كان بالتقبيل أو بالجدد أو باليد.

وقال آخرون: إن الملامسة يحتمل أن يراد بها ما ذكرتم ويحتمل أن يراد بها الجماع فجاء الحرف الثاني مفسراً لذلك، فلا يرون وجوب الوضوء من اللمس باليد ولا من التقبيل ولا من المباشرة دون جماع أو إنزال.

وقرئ في المتواتر: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾^(١). بتخفيف الطاء وإسكانها، وقرئ ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بتشديد الطاء وفتحها.

فالحرف الأول يفيد منع الزوج من جماع امرأته الحائض حتى تنقضي حيضتها، ويحصل أصل الطهر بانقطاع الدم.

لكن الحرف الثاني أفاد حكماً زائداً، هو: منع الزوج من جماعتها حتى تبلغ في التطهر فتغتسل بعد انقطاع أثر الدم.

وقرئ في المتواتر: ﴿وَامْسَحُوا بِرءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾^(٢) بفتح اللام من قوله (وأرجلكم). وقرئ «وأرجلكم» بكسرها.

(١) سورة البقرة (٢٢٢).

(٢) سورة المائدة (٦).

فالحرف الأول يشير إلى فرض الغسل على الرجلين عطفاً على غسل الوجه واليدين، والحرف الثاني يشير إلى رخصة المسح عليهما، وقد بينت السنة أن ذلك يكون للابس الخفين وإلا ففرضهما الغسل. وهكذا تجدد بمطالعة هذه الأمثلة وتأملها، أن كل حرف من الأحرف القرآنية يعطيك معنى زائداً، يُفصّل لك المعنى الذي دلّ عليه الحرف الآخر، أو يفسره، أو يتمه، مع تقارب المعاني وتناسبها وتناسقها، وهذا من أعظم نواحي الإعجاز في أحرف القرآن، ومن أعجب أسرار بلاغته وروعة أسلوبه.

٤- ومن أعظم فوائد هذه الأحرف: أنها حفظت لغة العرب من الضياع والاندثار، إذ أنها اشتملت على خلاصة ما في لغات القبائل العربية من فصيح الألفاظ والتراكيب والأساليب واللهجات، فكانت بذلك مرجعاً قطعياً لا يتطرق إليه شك لهذه اللغة المباركة.

وسبق أن أشرنا إلى أن الأحرف القرآنية السبعة احتوت على لغات العرب الفصحى دون حصرها في سبع لغات أو ثمان أو عشر، بل أنت واجدٌ معظم لغات العرب الفصحى في أحرف القرآن، وواجدٌ أيضاً خلاصة ما في هذه اللغات من أضرب الكلام والمنطق والأسلوب والتراكيب واللهجات.

إلا أن معظم القرآن أنزل بلغة قريش ولهجتها، فلها النصيب الأوفر من أحرف القرآن السبعة، ذلك لأن لغات القبائل العربية الكثيرة

المتعددة لم تكن كلها بمستوى واحد في الفصاحة، وقوة البيان، وحسن اللسان، بل كانت هناك لغات رئيسية يرجع إليها الفصحاء والبلغاء والشعراء وأرباب البيان، لما لها من منزلة أدبية في قلوبهم، ولما يرون لها من مستوى بلاغي رفيع، فكانت هناك لغة أدبية مقتبسة من هذه اللغات الرئيسية.

بينما كانت هناك لغات أخرى لبعض القبائل، مهجورة ومغمورة لدى أرباب البيان، وذلك لقلّة فصاحتها وضعف مستواها الأدبي، وكثرة العيوب اللغوية فيها، مع كون هذه اللغات لا تخلو من نماذج قليلة ونادرة تُعد من فصيح الكلام.

فاللغة التي نزلت بها أحرف القرآن، كانت لغةً مجموعةً من معظم تلك اللغات العربية، إلا أنها منتقاة من فصيحها وجيدها دون سقيمها وردئها، ولذلك كان للقبائل الرئيسية الفصحى النصيب الأوفر من أحرف القرآن.

ومن هذه القبائل ما ذكره أبو عبيد في قوله الذي سبق ذكره ومن أشهرها العجز من هوازن وهم: سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف.

ومن أشهرها كذلك بنو دارم، وهم الذين يقال لهم سفلى تميم، قال أبو عمرو بن العلاء المازني: «أفصح العرب علياء هوازن وسفلى تميم».

وكانت قريش بجميع بطونها وقبائلها أشهر هذه القبائل في الفصاحة والبلاغة.

وذلك لأسباب عديدة، من أهمها: أنها كانت متوسطة الدار، بعيدة عن مجاورة الأمم الأعجمية، مع بعدها عن الصحراء؛ فسلمت لغتها بذلك من التأثير بالعجمة، ومن غلظة أهل الصحراء وجفائهم، فقد كانت مكة حاضرة عربية أصيلة، متوسطة في مركزها، ولعل ذلك لحكمة إلهية، حيث اصطفاها الله عز وجل داراً للنبيِّه ومنشأً له، واصطفى لغة أهلها لغةً لقرآنه.

ومنها كذلك: أن قريشاً كانت مهوى أفئدة العرب، فتعد مختلف القبائل إليها في كل عام في موسم الحج، معها زعمائها، وفصحاؤها، وشعراؤها، فتختلط بهم قريش، وتسمع منهم، وتقتبس من كلامهم ما تستحسنه وتستعذبه، وتتجنب رديء كلامهم وسقيمه، فأتيحت لها بذلك فرصة ثمينة من أهم الفرص التي تساعد على نمو اللغات وازدهارها.

وعلى وجه الإجمال كانت لغات بقية القبائل دون اللغة القرشية في المستوى الأدبي، مع أن الفصحاء وأرباب البيان كانوا يعرفون بدقة العيوب اللغوية في لغات القبائل.

أخرج الرازي بسنده عن قتادة: أن معاوية -رضي الله عنه- قال يوماً: أي الناس أفصح؟ فقام رجل فقال:

قوم ارتفعوا عن قرآتية العراق، وتياسروا عن كسكسة بكر،
وتيامنوا عن كسكسة تميم، ليس فيهم غمغمة قضاة، ولا طمطمانيّة
جمير.

قال: من هم؟ قال: قومك قريش، قال: صدقت، ممن أنت؟ قال:
من جرم^(١).

(١) قال أبو الفضل الرازي: وقد سمعت هذه الحكاية من وجه آخر وفيها: ارتفعوا عن قرآتية العراق، ولعلها الإمالات الكثيرة المشبعة التي توجد في لسان أهل الحيرة، وأما في هذه الرواية فالقرآتية على قاف وتخفيف الياء، وهي الانعقاد الذي يوجد في كلام المستعربين الذين ليسوا من صميم العرب، يُقال منه قرت الدم إذا انعقد واشتد، وقد سمعت فيها ككثثة بكر وهي لثغة لهم غير أن روايتنا بالسين، وهو إبدال السين من الكاف، وكذلك سمعت لخلخانيّة العراق، وهي العجمة، كما أن الطمطمانيّة كذلك: (شرح حديث الأحرف السبعة / مخطوط ق ٤٤).

القراءات المتواترة

أجمع المسلمون منذ الصدر الأول على أنه لا يُقرأ بحرف، ولا يُحكمُ بقرآنيته، ولا يُكتب في المصحف، حتى يتحقق في نقله التواتر، بمعنى أن يرويه عدد كبير يحصل بروايتهم اليقين، ولذلك لم يثبت الصحابة في المصاحف العثمانية إلا ما كان كذلك، وأطرحوا ما انفرد بروايته الآحاد، ولو كان عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، فإنه لما جاءهم بآية الرجم واختلفوا فيها لم يثبتوها في المصحف^(١).

إنما أثبتوا فيه ما أجمع جمهورهم على أنه من القراءة الثابتة في العرصة الأخيرة، التي قرأ بها رسول الله ﷺ على جبريل، وأقرأ بها أصحابه بعدها.

ولكنَّ تفرق الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- في الأمصار، وانتشارهم في الديار بسبب الجهاد، زمن أبي بكر الصديق وعمر الفاروق -رضي الله عنهما-، وأوائل عهد عثمان -رضي الله عنه-، كان سبباً لانتشار كثير من الأحرف القرآنية المنزلة قبل العرصة الأخيرة مما كان النبي ﷺ أقرأ به، ثم تركه بعد أن أُخلي منه القرآن بأمر من الله عز وجل.

وقد كان قراء الأمة من الصدر الأول يعتمدون على قوة حفظهم

(١) انظر: فتح الباري (١٢/١٤٣).

وإتقانهم، فكانت القراءة تنتقل عبر الصدور، فما احتاجوا للتدوين إلا عندما تفاقم الأمر على العامة، فكُتبت المصاحف العثمانية ليضبط بواسطتها الحفاظُ ما حفظوه وبلغهم من أحرف القرآن، ويجعلوها نبراساً ومرجعاً يميزون بواسطته الثابت من المنسوخ، ولكن الناس مع ذلك احتاجوا في الصدر الأول إلى من يتلقون عنه هذه المصاحف، ويقرأون عليه ما تضمنته من أحرف قرآنية، فأرسل عثمان -رضي الله عنه- أئمة القراءة من الصحابة إلى كل مصر وناحية، فأرسل عبد الله بن السائب المخزومي إلى مكة، فلبث يُقرئ بها حتى سنة (٧٠) من الهجرة، وأرسل المغيرة بن شهاب إلى الشام، فأقرأ بها حتى سنة (٩١)، وأقرأ بها أبو الدرداء حتى سنة (٣٢)، وكان قد أقرأ بها أيضاً عبادة بن الصامت، ومعاذ بن جبل -رضي الله عنهم-، وكان قد بعث الثلاثة عمرُ بن الخطاب -رضي الله عنه-، فأقرأ عبادة بجمص، وأبو الدرداء بدمشق، ومعاذ بفلسطين^(١)، وأرسل عثمانُ أيضاً أحد تلاميذه الذين تلقوا القرآن عنه وعن غيره من الصحابة، وكان متقناً، وهو أبو عبد الرحمن السلمي، أرسله إلى الكوفة فأقرأ بها حتى سنة (٧٤)، ومن قبله أقرأ بها عبدُ الله بن مسعود حتى أوائل سنة ثلاثين، وأقرأ أبو موسى الأشعري بالبصرة حتى سنة (٤٤).

(١) طبقات ابن سعد: «(ط ليدن)» (ج ٢، القسم ٢، ص ١٠٣).

وقد كان غير هؤلاء يقرءون القرآن من الصحابة -رضي الله عنهم- ومن التابعين، لكن هؤلاء فرغوا لهذا الشأن وعينوا له، وكثرت تلاميذهم.

هكذا كان حال الناس في النصف الأول من القرن الأول، فما بالك بهم بعد ذلك وقد ازدحمت الأمم في كنف الإسلام، وأضحت الأمصار الخمسة تعج بالمسلمين من كل جنس ولسان، وتوافدت الوفود على القرآن تطلبه وتلقاه وتقرؤه، وتكاثر القراء من التابعين الذين تلقوا عن الصحابة ومن بعدهم من تابعيهم الذين تلقوا عنهم، وقد كان يفد على المقرئ منهم ويجلس في حلقة أمم، وقد بلغ من كان يجلس في حلقة أبي الدرداء بدمشق ألفاً وستمائة^(١)، وكان معظم هؤلاء لا يصدر عن تلك الحلقات ولا ينتهون من التلقي إلا وقد أتقنوا القرآن، ولكن اطراد الكثرة أدى إلى أن يختلط بالحفاظ المتقنين من هم أقل منهم إتقاناً وضبطاً للحروف، وتميزاً بين الثابت منها وغير الثابت، والمشهور المستفيض والآحاد الشاذ، مع كون الخلل قد بدأ يتسلل إلى قوة الحفظ عامة، وإلى فصاحة الألسنة، فاحتاج أهل القراءة حينئذٍ إلى وضع الضوابط، التي يميزون بها الأحرف القرآنية الثابتة المتواترة من غيرها، فوضعوا ثلاثة ضوابط هي: اتصال السند إلى النبي ﷺ وتواتره، وموافقة المروي من خط المصاحف العثمانية، وموافقة

(١) معرفة القراء للذهبي (ص ٣٨).

اللغة العربية ولو بوجه.

ولكن قد تقول: ألم تكف المصاحف العثمانية ضابطاً للأحرف، وقد كُتبت لذلك؟

فنقول: قد كانت كافيةً في أول الأمر، والعهد قريب من عصر النبي ﷺ والصدور واعية حافظة متقنة، فكان اعتمادهم على حفظهم في الرواية والقراءة.

وخط المصاحف العثمانية يعلم الخبير به أنه في كثير من الأحيان وكثير من المواضع يحتمل أوجهاً كثيرة، لا تضبطها وتحدها إلا الرواية، ولا يمسك بزمامها إلا الحفظ ولو ترك الناس يقرءون كلمة «ملك يوم الدين»، بما يحتمله الخط من أوجه، لوجدوا أنها تحتمل عشرات الأوجه، وقد دخل أهل البدع والأهواء من هذه الثغرة، وحاولوا أن يدسوا في القرآن أحرفاً مكذوبة توافق أهواءهم^(١)، ولولا أن الله -عز وجل- حفظ كتابه بأن هياً له من الحفاظ النقاد الجهابذة من يذبون عن حماه.

ولذلك كان خط المصاحف العثمانية وحده ليس كافياً لضبط القراءة، فوضع القراءة شرطاً آخر هو تواتر السند إلى النبي ﷺ حتى

(١) ومما دسه منكرو الصفات قراءة قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ بنصب اسم الجلالة، وحاول الرافضة أن يدسوا قراءة ﴿وما كنت متخذ المضلّين عضداً﴾ بفتح اللام المشددة على أن يكون المقصود -في زعمهم لعنهم الله- صاحبي رسول الله ﷺ.

تتميز الأوجه الصحيحة القرآنية عن غيرها، من تلك الأوجه التي احتملها الخط، إذ كان قصد كتاب المصاحف العثمانية من كتابة بعض المواضع بشكل محتمل، ترك المجال مفتوحاً للأوجه الثابتة المنزلة لا للأوجه غير المنزلة، وهذا إنما يُعرف ويتم ضبطه بالرواية وحدها. مع أن الأمر لو ترك بغير ضبط بالرواية لحصل خلط واضطراب كبير حاشا كتاب الله أن يقع فيه، تعلم ذلك عندما يبلغك أن بعض الأئمة من القراء توهم أنه يجوز أن يقرأ بكل ما يحتمله خط المصاحف العثمانية من أوجه، مادام سائغاً في اللغة العربية وإن لم يثبت بالرواية^(١)، لولا أن القراء في عصره، وقد كانت كلمتهم اجتمعت واثلفت على وجوب تقييد القراءة والإقراء بما رُوي متواتراً، فأنكروا على صاحبنا هذا وأقاموا عليه الحجة وقسروه على الانقياد للإجماع، هذا واحد من الأئمة وقع في هذه الشبهة فليت شعري كيف كان يصبح حال العوام لو لم يجمع القراء على هذه الضوابط الثلاث.

(١) وهو الحافظ محمد بن الحسن المشهور بابن مقسم البغدادي من أهل القرن الرابع الهجري قال عنه الذهبي: كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغيرها وشاذها، ولما انفرد بهذه الشبهة وجهر بهذا الرأي أحضره السلطان واستأبه بحضرة القراء والفقهاء فأذعن بالتوبة وكتب محضر بتوته (غاية النهاية للجزري ١٢٣/٢).

نظمها الجزري في طيبته فقال:

فكُلُّ ما وافقَ وَجْهَ نَحْوِ
وكانَ للرَّسْمِ احتمالاً يَحْوِي
وصحَّ إِسناداً هُوَ القُرْآنُ
فهذه الثلاثةُ الأركانُ
وحيثما يَحْتَلُّ رُكنٌ أثبت
شُدُوده، لَوْ أَنَّهُ في السَّبعةِ

وسوف نشرح كل شرط منها بالترتيب حسب أولويتها، وهي
حينئذٍ تترتب بعكس ما هي عليه في البيتين:

فالأول: هو (تواتر الإسناد):

أجمع على ذلك المسلمون كما قدمنا وهم في ذلك ممثلون أمر
نبيهم ﷺ حيث أمر الأمة أن يقرأوا كما علّموا، فلا يتجاوزوا ما تلقوا
عنه ﷺ^(١)، وتأكيذاً لذلك نصّ الصحابة على هذه القاعدة، فقال عمر
بن الخطاب، وزيد بن ثابت: «القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن
الأول»^(٢) وقال عبد الله بن مسعود: «أقرأوا كما علّمتم وإياكم
والتطع».

(١) في حديث علي بن أبي طالب وابن مسعود وقد سبق.

(٢) رواه بأسانيد عنهما أبو بكر بن مجاهد في كتاب السبعة (ص ٥٠).

ولذلك لم يستبح أحد من السلف لنفسه أن يقرأ إلا بحرف بلغه بإسناده عن النبي ﷺ وكل من قرأ منهم أو أقرأ بشيء من الأحرف فإنه ينص على إسناده به^(١)، ولم يقرأ أحد باستحسان أو قياس، إلا ما روي عن ابن مقسم وكان حدثاً أحدثه عفا الله عنه، ثم رجع عنه وأعلن توبته كما سبق بيانه، فلا يُعد رأيه هذا خرقاً للإجماع.

ثم إن الأحرف القرآنية تنحصر روايتها ويقتصر تلقيها على نوع واحد من أنواع التلقي والرواية وهو المشافهة، فلا بد أن يسمع الراوي من شيخه الأحرف، وقال بعضهم: لا بد أن يعرضها عليه، أي يقرأ بها القرآن والشيخ يسمع منه، إذ ليس كل سامع بالضرورة قادراً على القراءة بما يسمع، والذي أوجب هذه الطريقة من طرق التلقي والرواية دون غيرها، أن القراءة أمر يتعلق بكيفيات النطق، وهذه لا تُعلم إلا بالتطبيق العملي والسماع، فلا يمكن تلقيها من الكتب^(٢).

(١) ولذلك تجد الكتب المعتمدة في فن القراءات مصدرة بذكر الأسانيد والطرق التي بواسطتها تلقى مصنف الكتاب ما ضمنه من أحرف قرآنية، وقد ينصون في بعض المواضع بخصوصها على أسانيد الخاصة إذا كان فيها خلاف يقتضي ذلك، أما الأحرف المشهورة فلا يلزمهم فيها ذكر الإسناد عند كل موضع، لأنه يتلقى أحرف القرآن جملة واحدة يعرض القرآن بها على الشيخ أو سماعه إياه منه، ويأتي مزيد بيان لذلك.

(٢) وقد حرص علماء الإسلام، وأهل القراءة منهم خاصة على العناية بشرط الإسناد، والتثبت منه عند الإقراء فلم يكن أحد يستطيع التصدر للإقراء ما لم يكن مجازاً من لدن مقرئ متصل السند معروف بالإتقان والعلم، وقد كان نظام الإجازة في علم

ثم إن نقل الأحرف القرآنية لا يكفي فيه رواية الواحد ولا الاثنين، بل لابد أن ينقلها جمهور القراء في كل جيل حتى يحصل اليقين بنقلهم، وهذا لا يتحقق إلا بنقل عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وهذا هو معنى التواتر المعروف لدى علماء الرواية، فلو انفرد آحاد بنقل قراءة لم يُعتدَّ بنقله وإن كان لا يكذب، وإن كان ثقةً عدلاً إماماً حجةً، لكن انفراده وشذوذه يمنع من قبول نقله حتى ولو كانت قراءته موافقة للغة العرب ولرسم المصحف، وهذا اصطلاح ليس محدثاً، بل اتفق عليه علماء الأمة، ابتداءً من الصدر الأول من أصحاب رسول الله ﷺ وانتهاءً بالمحققين المتقنين في يومنا هذا، وسوف نحقق معنى التواتر وحقيقته عند الكلام على تواتر القراءات العشر إن شاء الله تعالى.

الثاني: (موافقة رسم المصاحف العثمانية ولو احتمالاً):

وهذا شرط آخر أجمع عليه الصدر الأول بعد كتابة مصاحف عثمان، فاطرح كل واحد من الصحابة ما كان قد كتبه من صحف القرآن، وسلمها للخليفة الراشد عثمان، فحرقها وشققها وغسلها بالماء، واتلفت الأمة على القراءة والإقراء بما دُوِّنَ وكتب في تلك

القراءة علماً وشعاراً للإسناد، وصلة تربط أهل القرآن بمعلمهم الأول رسول الله ﷺ وضابطاً دقيقاً يميز بين المتقنين الحافظين وبين غيرهم من أدعياء الفن والغرباء عليه، وإن إهمال هذا النظام بين أهل القراءة في زماننا هذا -إلا القليل النادر- هو دليل على ضياع العلماء.

المصاحف العثمانية دون غيرها، وهذا الإجماع مبني على إجماعهم على أن ما فيها هو القرآن كاملاً غير منقوص، وأن ما لم يُكتب فيها إما منسوخ أمر رسول الله ﷺ بتركه في العرصة الأخيرة، أو لم يُنزل أصلاً بل كُتب تفسيراً وشرحاً.

ولما كانت الأحرف القرآنية قد تعدد في الموضع الواحد من القرآن، وكلها مُنزَّلٌ ثابتٌ متساوٍ في قرآنيته وثبوته، عزم عثمان -رضي الله عنه- على أن يُدوّنَها كلها في المصاحف، ولا يدع منها شيئاً، ولكن بدلاً من أن يكتبوا الوجوه المتعددة مكررةً فيتوهم الناس ما يتوهمون من جراء ذلك، اصطَلحوا على طريقة في الكتابة خاصة بهذه المصاحف تُجعل فيه الكلمات التي ثبتت فيها عدة أوجه منزلة مرسومةً بطريقة يجعلها محتملةً لأن تُقرأ بكل تلك الأوجه، وذلك بأن جردوا الحروف من النقط والشكل، وغيروا في إملاء الخط بما يجعل طريقة الخط فيها سعة واحتمال كلما أمكن ذلك، إذ أن ذلك لم يمكن لهم في جميع المواضع.

فمثلاً كتبوا «ملك» بدون ألف بعد الميم، وبمجرداً من الشكل، ومثله «غيبت» و«رسلت» و«جملت» كل ذلك بغير ألف لتحتمل الكلمة بصورة خطها قراءتها بالألف، لأن الألف تقدرها العرب في النطق وإن لم تكتب في الخط، فأمكن بذلك أن تُقرأ هذه الكلمات بأوجهها المنزلة، فملك تُقرأ بوجهيها المنزليين «مَلِك» و«مَالِك» ومثلها «غَيَابَت» و«غَيَابَات» و«رِسَالَت» و«رِسَالَات» و«جِمَالَت»

و«جَمَالَاتٌ» تُقرأ بالإنفراد والجمع، وكل ذلك منزل.

ومثله أيضاً «الصراط» و«صراط» و«بمصيطر» كل ذلك كتبوه بالصاد مع أنه فيه الوجهان: القراءة بالصاد والقراءة بالسين، ولكن الصاد تحتمل أن تُنطق سينا، إذ من لغة العرب قلب السين صاداً، ولو كُتب بالسين امتنع حينئذٍ قراءتها بالصاد لأن العكس غير معروف عند العرب.

كما أنهم كتبوا الألفات التي ثبت فيها الوجهان الإمالة والفتح بالياء، لأن الألف يمكن أن تُكتب ياءً وتُنطق ألفاً، كالألف المنقوصة، فتستطيع أن تُقرأ مثلاً قوله «بسيمهم» بالفتح والإمالة، وربما كتبوا الكلمة بغير ألف ولا ياء أصلاً، فيمكنك حينئذٍ أن تنطق بالألف وإن لم تكن مكتوبة وأن تنطق بها ممالأة أو مفتوحة، لما سبق أن أشرنا إليه وهو أن الألف تُقدَّر فيُنطق بها وإن لم تُكتب، وقد اتفق أهل الخط على كتابة: هذا، وهذان، وهؤلاء، وأولئك، بغير ألف بعد الهاء أو بعد اللام مع وجوب النطق بها في الجميع.

ومثال كتابتهم للكلمة بغير ألف ولا ياء: «الكافرين» «طه» فإن الألف في الكافرين، والألفين في طه تنطق بالفتح والإمالة، وجهان منزلان.

ثم إن تجريد الخط من النقط والشكل، جعل كثيراً من الكلمات محتملاً للأوجه المنزلة فيها مثل كلمة: «يرجعون» في عدة مواضع، يمكن أن تُقرأ بالتاء أو بالياء وبالبناء للمعلوم أو للمجهول، ومثل: «فيقتلون

ويقتلون» يمكن أن تقرأ الفعلين بالوجهين المنزّلين، إما ببناء الأول منهما للمجهول والثاني للمعلوم، أو بالعكس.

هذه هي كيفية احتمال الرسم ولو تقديراً للأوجه المقروءة.

وقد اتفق العلماء من بعد الصحابة اقتداءً بهم: على أن القراءة مقصورة على ما في مصاحف عثمان، فما لم تتضمنه أو يحتمله رسمها لا يُقرأ به، ولذا صارت موافقة ما يُروى ويُنقل بالأسانيد لخط هذه المصاحف شرطاً بالإجماع، فلو صح الإسناد واتصل إلى النبي ﷺ بحرف يخالف ما في مصاحف عثمان فإنه لا يُقرأ به، ويُعد من الأحرف المنسوخة التي أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أنها مما ترك في العرصة الأخيرة^(١).

ولم يخالف في هذا أحد، إلا ما روي عن الإمام محمد بن شنبوذ وهو من أهل القرن الرابع الهجري، وقد كان إماماً واسع الحفظ كثير العلم طوف بالآفاق، وأخذ عن شيوخ كثيرين، فشدّ عن هذا الإجماع وأخذ يُقرئ بكل ما صح لديه سنده وإن خالف رسم المصاحف العثمانية، ولكن علماء بغداد وفقهاءها وقراءها، برئاسة أبي بكر بن مجاهد اجتمعوا وقرروا استنابته في محاكمة علمية فريدة من نوعها في التاريخ، وناظرهم عفا الله عنه وأصر على رأيه، لكنهم قسروه على

(١) ومثاله ما ثبت في الصحيحين عن أبي الدرداء وابن مسعود أنهما كانا يقرآن «والذكر والأنتى» وقال: أشهد أنني سمعت رسول الله ﷺ يقرأ هكذا.

الانصياع لما أجمعت عليه الأمة وكتب عليه محضر بذلك^(١).

الثالث: (موافقة العربية ولو بوجه):

مقصودهم بهذا الشرط أن القراءة التي تواتر سندها، ووافقت خط المصاحف العثمانية، يلزم أن يكون لها وجه في اللغة العربية، وإن لم يكن مشهوراً لدى علماء اللغة بل ربما كانوا يضعفون مثله أو يمنعون قياساً، ولكن لا عبرة بذلك ولا تُردُّ قراءة ثابتة لرأي الناس، وإن كانوا أئمة اللغة، إذ أن علماء اللغة وأئمة النحو، إنما يتبعون ما يصل إليهم وما يبلغهم من كلام العرب شعراً ونثراً، فينبون قواعدهم ومصطلحاتهم على ذلك، ولم يحط إنسان مهما علا كعبه وعظم اطلاعه باللغة العربية، لذلك لا تستغرب أن يغيب عن علمهم شيء من وجوه العربية، ثم نعثر عليه في أعظم مصدر لها وهو القرآن.

وقد اشتطَّ الفهم ببعض أئمة اللغة الذين قعدوا القواعد، ووضعوا الضوابط اللغوية، ثم وجدوا أحرفاً قرآنية تخالف ما قعدوه، فعظم عليها التنازل عما وضعوه باجتهادهم وحسب علمهم واجترأوا على تنفيذ تلك الأحرف المروية الثابتة، واتهام رواها من جماهير القراء بقلّة الضبط، وعجبا لهم كيف يتهمون جماهير القراء الذين يتحقق بروايتهم شرط التواتر ويحصل بهم القطع واليقين يتهمونهم بالخطأ، ولا يتهمون علمهم واجتهادهم وما بلغهم بطرق ظنية أحادية مجهولة، أو بطرق

(١) غاية النهاية للجزري (٥٢/٢).

صحيحة لكنها لا ترقى إلى مستوى التواتر الذي لا تعدوه رواية القرآن.

أنكروا قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
بالخفص عطفًا للاسم الظاهر على المضمر، وهم لا يجوزون مثل ذلك.
وأنكروا قراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ببناء
(ليجزي) على المجهول ونصب (قوماً)، ومثل هذا لا يصح عندهم.
وأنكروا قراءة ابن عامر ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بتشديد (إن)
وبناء (هذان) على الألف، ونسبوا هذا إلى خطأ الكتاب.

فهذه القراءات كلها متواترة لاشك في صحتها وضبط رواتها، إلا
أنها تكلف النحاة وأهل اللغة مراجعة حساباتهم، واتهام قواعدهم التي
أصلوها في هذه الأبواب، وذلك محتم عليهم إذ لم يجعلوا القرآن أصلهم
الأول ومرجعهم المفضل، ولم يتنبهوا إلى أنه ليس لديهم من منابع اللغة
التي تستقى منها منبع ومرجع يرقى في درجة ثبوته إلى القرآن.
ولو رجعت إلى وجوه هذه القراءات التي أنكروها، لوجدت لها
وجوهاً قوية وشواهد من كلام العرب^(١).

تنبيه:

عند التأمل والتحقيق نجد أن هذا الشرط الثالث هو في الحقيقة

(١) إذا أردت التوسع في ذلك فارجع إلى مواضع هذه الآيات من النشر للحزري،
والبحر المحيط لأبي حيان.

ليس شرطاً بالمعنى المفهوم للشرطية، بمعنى أنه إذا انتفى ينتفي المشروط لسببين:

الأول: أن ذلك لم يقع، بمعنى أنه لم تُوجد قراءة ثابتة متواترة موافقة لخط المصاحف العثمانية، ولا وجه لها في اللغة العربية.

الثاني: حتى لو فرضنا ورود قراءة ثابتة متواترة موافقة للرسم، ولم نعثر لها على وجه فيها علمناه من اللغة، فإن ذلك ليس دليلاً على عدم وجود وجه لها فيها، لأن علمنا مهما اتسع فهو متهم بالقصور والنقص، ولأن القراءة إذا تواتر سندها ووافقت خط المصاحف العثمانية قطعنا بأنها قرآن منزل، فهي حينئذٍ دليل قطعي لا مناقشة في ثبوته.

فإذن نستطيع أن نقول: إن هذا الشرط الثالث هو في الحقيقة نتيجة لازمة لتوفر الشرطين السابقين وليس شرطاً.

القراءات العشر المتواترة

ظلَّ العلماء من أهل القراءة ملتزمين بالأركان الثلاثة التي ذكرتُ سابقاً فيما يقرءون ويُقرءون، مجتمعين على وجوب مراعاتها في تلقي أحرف القرآن، فكل رواية توفرت فيها فهي قرآن ثابت، يُقرأ به في الصلاة وخارجها وكل رواية اختلت فيها هذه الأركان أو بعضها لم يقبلوها، ولم يقرءوا بها، ولم يحكموا بقرآنتها. وهكذا كان الشأن في كل الأمصار، وعند كافة علماء القراءة، دون أن يفرقوا في ذلك بين رواية ورواية، ولا بين راوٍ وآخر، ودون أن يحددوا عدداً أو يخصصوا أحداً بالذكر.

بل لم يكن من اصطلاحهم نسبة القراءة إلى واحد من نقلتها ورواتها، وكانوا يكرهون ذلك، أن يُقال قراءة الأعمش، أو قراءة أبي عبدالرحمن السلمي.

حتى لا يتوهم أحد أنها خاصة به، لم يروها غيره، أو يظن أن لاجتهاده ورأيه دخلاً فيها. ولم يحتج الناس إلى تحديد عدد الرواة وتخصيص بعضهم لسببين:

هما: علو الهمم، وقرب العهد بالتنزيل.

فلما ضعفت الهمم وبعُد العهد، اتسعت دائرة الرواية، وتشعبت الأسانيد وكثر الرواة، فاحتاج الناس إلى ضبط هذا الشأن حتى لا يختلط على الناس، فتفرغ عدد من المحققين الأعلام، لتتبع الروايات

والطرق والأسانيد، والحروف المروية، والتحقق من توفر الأركان فيها. فأدى بهم هذا التتبع والاستقراء إلى اختيار عدد من الأئمة، رأوا أنهم تميزوا عن بقية رواة القراءة، بأنهم أكثر ضبطاً وإتقاناً ودقةً، وحفظاً للشيوخ والأسانيد، مع كون الناس في الأمصار الكبرى قد تلقوا رواياتهم بالقبول والرضا، وكون أهل مصر كل واحدٍ منهم أجمعوا على ضبطه وإمامته.

وقد اختلف هؤلاء المحققون في اختيار هؤلاء الأئمة، إلا أن الجميع اتفقوا على إمامة عدد من القراء في كل مصر من الأمصار الخمسة التي أرسلت إليها المصاحف العثمانية: وهي: الحرمان، والكوفة، والبصرة، والشام.

ففي مكة: عبدالله بن كثير^(١)، ومحمد بن عبدالرحمن بن مُحَيِّص^(٢)، وحُميد بن قيس الأعرج^(٣).

وفي المدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع^(٤)، وشيبة بن نصاح^(٥)،

(١) عبدالله بن كثير بن المطلب أبو معبد المكي الداري، من التابعين، إمام أهل مكة في القراءة في زمنه وهو أحد القراء السبعة، ت سنة ١٢٠ (غاية ١/٤٤٣).

(٢) محمد بن عبدالرحمن بن محيصة السهمي مولا هم المكي، ت سنة ١٢٣.

(٣) حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان المكي، أخذ القراءة عن مجاهد بن جبر، ت سنة ١٣٠ (غاية ١/٢٦٥).

(٤) يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي المدني، تابعي مشهور وأحد القراء العشرة، ت سنة ١٣٠ بالمدينة (غاية ٢/٣٨٢).

(٥) شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب، مقرئ المدينة مع أبي جعفر قاضيها ومولى أم سلمة - رضي الله عنها -، ت سنة ١٣٠ (١/٣٢٩).

ونافع بن أبي نعيم^(١).

وفي الكوفة: يحيى بن وثاب^(٢)، وعاصم بن أبي النجود^(٣)،
والأعمش^(٤)، وحمزة بن حبيب الزيات^(٥)، وعلي بن حمزة الكسائي^(٦).
وفي البصرة: عبد الله بن أبي إسحاق^(٧)، وأبو عمرو بن العلاء^(٨)،

-
- (١) نافع بن أبي نعيم أبو رويم الليثي مولاهم المدني، إمام القراءة بالمدينة زمن مالك بن أنس، أخذ عن سبعين من التابعين، ت سنة ١٦٩ بالمدينة (غاية ٣٣٠/٢).
- (٢) يحيى بن وثاب الأسدي مولاهم الكوفي، تابعي ثقة، تعلم القراءة من عبيد بن نضلة آية آية، ت سنة ١٠٣ (غاية ٣٨٠/٢).
- (٣) عاصم بن بهدلة أبي النجود أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي الخنَاط، من تابعي التابعين وكان شيخ الإقراء بالكوفة، ت سنة ١٢٧ (غاية ٣٤٦/١).
- (٤) سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي، من التابعين ت سنة ١٤٨ (علماء الأمصار ص ١١١) (غاية النهاية ٣١٥/١).
- (٥) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم الزيات، من تابعي التابعين، ت سنة ١٥٦ (غاية ٢٦١/١).
- (٦) علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم وهو من أولاد الفرس، أبو الحسن الكسائي الإمام في القراءة واللغة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات، ت سنة ١٨٩ (غاية ٥٣٥/١).
- (٧) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري جد يعقوب الحضرمي، ت سنة ١٢٩ (غاية ٤١٠/١).
- (٨) اسمه زيان بن العلاء أبو عمرو التميمي المازني البصري، من أعلم الناس باللغة والقراءة، ت سنة ١٤٠ بالبصرة (علماء الأمصار ص ١٥٣) (غاية ٢٨٨/١).

وعاصم الجحدري^(١)، ويعقوب الحضرمي^(٢).
وفي الشام: عبدالله بن عامر اليحصبي^(٣)، وعطية بن قيس
الكلابي^(٤)، ويحيى بن الحارث الذمّاري^(٥).
فكان الناس يقرءون بقراءة هؤلاء، ويتلقون ما يروونه بالقبول، إذ
ثبت لديهم إتقانهم وحفظهم وضبطهم للأحرف، ولأسماء شيوخهم،
وثبت لديهم تواتر مروياتهم، واستفاضة قراءاتهم. حتى جاء أبو بكر بن
مجاهد التميمي البغدادي شيخ القراءة ببغداد في عصره^(٦) فنصف كتاب
(السبعة) واقتصر فيه على: نافع، وعبدالله بن كثير، وعبدالله بن عامر،

(١) عاصم بن أبي الصباح العجاج أبوالمحشر الجحدري البصري، ت قبل الثلاثين
ومائة (غاية ٣٤٩/١).

(٢) يعقوب بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم أبو محمد البصري،
أحد القراءة العشرة، ت سنة ٢٠٥ (غاية ٣٨٦/٢).

(٣) عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي أبو عمران الشامي، من التابعين، أخذ القراءة
عرضاً على أبي الدرداء وعلى المغيرة بن أبي شهاب، ت سنة ١١٨ بدمشق (غاية
٤٢٣/١).

(٤) عطية بن قيس أبو يحيى الكلابي الحمصي الدمشقي، تابعي ثقة، ومقرئ دمشق بعد
ابن عامر، ت سنة ١٢١ (غاية ٥١٣/١).

(٥) يحيى بن الحارث بن عمر أبو عمرو الغساني الذمّاري ثم الدمشقي، تابعي ثقة، ت
سنة ١٤٥ (علماء الأمصار ص ١١٩) (غاية ٣٦٧/٢).

(٦) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي أبو بكر الحافظ البغدادي، ت سنة
٣٢٤هـ (غاية ١٣٩/١).

وعاصم بن أبي النُّجُود، وأبي عمرو بن العلاء، هؤلاء من الأمصار الخمسة، ثم زاد عليهم: حمزة بن حبيب الزيات، وعلياً الكسائي من أهل الكوفة. فكان أول مصنّف في القراءات يقتصر على سبعة من القراء. وإنما أراد بالاختصار على هذا العدد دون غيره أن يوافق عدة المصاحف العثمانية المرسلة إلى الأمصار وهي سبعة^(١)، وما أراد أبداً أن يفسر الأحرف السبعة بقراءة هؤلاء، كما توهم فئة من الناس بعده، لما رأوا عدّة هؤلاء موافقةً لعدد الأحرف السبعة، وقد سبق أن قلنا إن هؤلاء أو غيرهم إنما يُخصَّصون بالذكر من بين جماهير النقلة والرواة الذين ينقلون القراءات لكونهم حازوا الشهرة والقبول والإجماع، فنقل القراءات ليس مقتصرًا على سبعة ولا عشرة ولا سبعين ولا مائة، ولو أريد حصرُ نَقَلَتِهَا وروايتهاً لبلغوا آلافًا مؤلفةً في كل جيل.

(١) المختار أنها سبعة فقد أرسل عثمان أولاً خمس مصاحف إلى الكوفة والبصرة والشام ومكة وأبقى مصحفاً في المدينة، ثم أتبعها بمصحفين إلى اليمن والبحرين، وقيل إن ابن مجاهد أراد موافقة عدة الأحرف السبعة، وقيل إنه لم يبين مراده من ذلك، وهذا الذي نظمه الجعيري في قوله:

وأغفل ذو التسبيع مبهم قصده

فزل به الجمع الغفير فجُهلاً

وناقضه فيه ولو صح لاقتدى

وكم حاذق قال المُسَبِّحُ أخطلا

راجع الإبانة لمكي ص ٦٣-٦٧، والمرشد الوجيز ص ١٥٠، ١٦٠، ١٦١. والنشر (٤٧/٣٣/١).

مع أن ابن مجاهد قد بقي مدة من الدهر يتأرجح بين علي الكسائي ويعقوب، أيهما يقدم في كتابه ثم قدم الكسائي، ليس لأنه أضبط من يعقوب ولكن لأن قراءته وقعت له بعلو إسناد^(١)، وكذلك القول في اختياره حمزة دون شيخه الأعمش مثلاً، وإلا فإن الناس في زمنه كانوا يقدمون أبا جعفر، وشيبة، وابن محيصن، والأعرج، والأعمش، والحسن البصري^(٢)، وأبا الرجاء^(٣)، وعطاء^(٤)، ومسلم بن جندب^(٥)، ويعقوب الحضرمي وعاصماً الجحدري، ويقرءون بقراءتهم. ولم يكن العلماء يتقيدون باصطلاح السبعة، فقد ألف ابن جرير الطبري كتاباً سماه (الجامع) ضمنه قراءة عشرين إماماً ممن وقعت له أسانيدهم منهم هؤلاء الذين ذكرهم ابن مجاهد، وكذلك فعل أبو عبيد

(١) المرشد الوجيز (ص ١٦١). والمنجد (ص ٧٢).

(٢) الحسن بن أبي الحسن البصري، الإمام المشهور، ت سنة ١١٠ (علماء ص ٨٨) (غاية ٢٣٥/١).

(٣) عمران بن تيم ويقال ابن ملحان أبورجاء العطاردي البصري، تابعي كبير، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، عرض القرآن على ابن عباس وتلقنه عن أبي موسى، ت سنة ١٠٥ وله مائة وسبع وعشرون سنة (غاية ٦٠٤/١).

(٤) عطاء بن أبي رباح بن أسلم أبو محمد القرشي مولاهم المكسي، تابعي كبير، أخذ القراءة عن أبي هريرة، ت سنة ١١٥ (غاية ٥١٣/١).

(٥) مسلم بن جندب أبو عبد الله الهذلي مولاهم المدني القاص، تابعي مشهور، عرض القرآن على عبد الله بن عياش، ت بعد سنة ١١٠ (غاية ٢٩٧/٢).

القاسم بن سلام، وإسماعيل بن إسحاق القاضي صاحب قالون^(١)، وقبل ابن مجاهد ألف ابن جبير^(٢) المقرأ كتاباً ضمنه قراءة ثمانية من القراء، وهم سبعة ابن مجاهد وزاد عليهم يعقوب الحضرمي، وألف أبو بكر الداجوني^(٣) كتاباً سماه قراءة أحد عشر إماماً منهم أبو جعفر، وألف أبو القاسم الهذلي^(٤) كتابه (الكامل) ضمنه قراءة الأئمة العشرة وزاد عليهم أربعين شيخاً روى عنهم القراءة.

وهكذا نجد أن علماء القراءة لم يعرفوا اصطلاح التسبيع بل يروون كل قراءة ثبتت فيها الأركان الثلاثة، رويت عن سبعةٍ أو سبعةِ آلاف. لكن مضى كثير من أئمة القراءة بعد ابن مجاهد علي تسبيعه بسبب ما رأوا من تلقي الناس لقراءة السبعة بالقبول، وإجماعهم على وصفهم بالإتقان والإمامة في القراءة، وزاد كثير منهم على السبعة قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، ولم يُذكر خَلْفٌ في كثير من المصنفات لأن قراءته لا تخرج عن قراءة الكوفيين.

(١) إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي أبو إسحاق الأزدي البغدادي روى عن قالون وغيره، ت سنة ٢٨٢ (غاية ١/١٦٢).

(٢) لم أعثر له على ترجمة.

(٣) وهو الداجوني الكبير محمد بن أحمد بن عمر أبو بكر الضرير الرملي، ت سنة ٣٢٤ (غاية ٢/٧٧).

(٤) يوسف بن علي بن جبارة بن محمد أبو القاسم الهذلي البشكري، ت سنة ٤٦٥ (غاية ٢/٣٩٧).

فألف أبو عمرو الداني كتاب (التيسير)، وكتاب (جامع البيان) في قراءات السبعة، ونظمه أبو القاسم الشاطبي في (حزر الأمانى)، وألف آخرون في قراءة الأئمة العشرة بزيادة: أبي جعفر، ويعقوب، وخلف^(١).

وألف غيرهم فضمنوا كتبهم قراءة أئمة آخرين غير هؤلاء، مثل سبط الخياط ألف كتاب (المبهج) في قراءة السبعة وزاد عليها قراءة يعقوب وابن محيصن والأعمش وخلف.

صلة هذه القراءات العشرة بالأحرف السبعة

قال الجزري رحمه الله^(٢): «إن المصاحف العثمانية لم تكن محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أبيحت بها قراءة القرآن، كما قال جماعة من أهل الكلام وغيرهم، بناء منهم على أنه لا يجوز على الأمة

(١) كأبي الفضل الخزاعي في كتابه (المتهى)، وأبي الحسين نصر بن عبدالعزيز الفارسي في كتابه (الجامع)، وأبي الطاهر بن سوار في كتابه (المستنير)، وأبي منصور الخياط البغدادي في كتابه (المهذب)، وأبي الكرم المبارك بن الحسين الشهرزوري في كتابه (المصباح)، وأبي العز القلانسي في كتابه (الإرشاد) و(الكفاية) وأبي محمد عبد الله بن علي سبط الخياط في كتابه (الإيجاز) و(إرادة الطالب) (من لطائف الإرشادات للقسطلاني ١/٨٨).

قلت: وأعظم من ألف في قراءة العشرة الحافظ المحقق ابن الجزري حيث ألف (النشر) ثم (طيبة النشر).

(٢) المنجد (ص ٢١).

أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة».

وقال: «لأننا إذا قلنا إن المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة، التي أنزلها الله تعالى، كان ما خالف الرسم يقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة، وهذا قول محظور، لأن كثيراً مما خالف الرسم قد صحَّ عن الصحابة -رضي الله عنهم وعن النبي ﷺ».

قال أبو مجاهد: هذا هو مقتضى التحقيق، لأن بعض أفراد الأحرف السبعة نُسخت تلاوته في العرصة الأخيرة، فلم يُقرئ به رسولُ الله ﷺ بعدها، فلا يُعتبر بعد ذلك قرآناً، ولذا لم يُكتب في المصاحف العثمانية، لأن عثمان ورهطه -رضوان الله عليهم- كانوا يتحرون كتابة ما ثبت في العرصة الأخيرة.

ومثال ذلك: ما ثبت في الصحيحين عن أبي الدرداء وابن مسعود -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قرأ ﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلَّى والذكر والأنثى﴾^(١).

ومثله: ما ثبت في الصحيحين وغيرهما عن عمر -رضي الله عنه- أنه قال: «كان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها». هذا لفظ البخاري^(٢).

(١) أخرجه البخاري في التفسير (٦/٢١٠). ومسلم في صلاة المسافرين (الحديث رقم: ٢٨٢، ٢٨٤).

(٢) البخاري في الحدود: باب رجم الحبلي من الزنا إذا أحصنت. ومسلم في الحدود أيضاً: (الحديث رقم: ١٦٩١).

وعند مالك في الموطأ: «والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى لكتبتها (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) فإننا قد قرأناها»^(١)، فمثل هذه الأحرف يغلب على الظن أنها مما أنزل من القرآن قبل العرضة الأخيرة، ثم نُسخ وتُرك بعدها.

والحق الذي يعرفه كل محقق، أن ما ثبت في هذه العرضة من أحرف القرآن، والذي يمثل الصيغة الكاملة الأخيرة للقرآن قد كُتب كله في المصاحف العثمانية ولم يُترك منه شيء، وقد اتفق المحققون على أن ما رواه الأئمة العشرة قد استوعب كل هذه الأحرف، واتفقوا على أن ما رواه غيرهم زائداً على ما رووه بجملتهم إما شاذ أو منكر أو ضعيف أو موضوع.

قال الجزري: «وقول من قال إن القراءات المتواترة لا حد لها، إن أراد في زماننا فغير صحيح، لأنه لا يُوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر، وإن أراد في الصدر الأول فيحتمل إن شاء الله»^(٢).

(١) الموطأ (٢/٨٢٤).

(٢) المنجد (ص ١٦).

تواتر إسناد القراءات العشر

القاعدة في نقل القراءات القرآنية، أنها تروىها أمة عن أمة في كل مصر وفي كل عصر، أي أنه لا يكفي فيها نقل الواحد، ولا نقل الاثنين، ولا العشرة، حتى تكون الأحرف المنقولة معلومة مشهورة لدى عامة القراء.

هذا اصطلاح يجمع عليه، أجمع عليه الصدر الأول من أصحاب رسول الله ﷺ وأجمع عليه من بعدهم.

والمقصود بعامة القراء في المصر الذي سُمع فيه ذلك الحرف، فلو رَوَى واحدٌ حرفاً وأنكره قراء بلده، وقرروا أنهم لا يعرفون ذلك الحرف، لم يُقرأ به واعتبر آحاداً وشاذاً.

والأمصار التي يعتد بها في هذا المجال، هي الأمصار الخمسة التي أرسل إلى كل منها مصحف من المصاحف العثمانية: الحرامان، والكوفة، والبصرة، والشام.

وقال مكي بن أبي طالب: «والعامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية».

وقال: «وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين»^(١).

فإذن لا يكفي في القراءة أن يذكر الراوي إسناده، وكلهم

(١) الإبانة عن معاني القراءات بتحقيق عبدالفتاح شلي (ص ٤٩، ٥٠).

لا يروي شيئاً حتى يذكر أسانيدَه، بل يجب أولاً أن يوافقَه العامة على ما رواه ويتلقوه بالقبول، فحينئذ يُقرأ به ويُحكم بقرآنيته.

والمقصود بموافقة العامة: أنه معلوم عندهم، قد بلغهم بأسانيدهم عن النبي ﷺ وذلك سواء أقرءوا به أم لم يُقرئوا، لأن الراوي قد لا يُقرئ بكل ما بلغه لأسباب يأتي إيضاحها عند الكلام على الاختيارات.

أما نسبة القراءات المروية إلى أحد الأئمة: كقولهم قراءة نافع، وقراءة عاصم، وقراءة ابن كثير، فهي نسبة اختيار لا نسبة اقتصار، بمعنى أن تلك الحروف التي رواها نافع لم ينفرد بروايتها والإقراء بها دون غيره من القراء، وخاصة من أهل بلده - المدينة النبوية - ولو كان قد فعل فأتى بشيء غير معروف عندهم لأنكروا عليه، فإذا شاركه غيره من القراء في روايتها والإقراء بها واشتهرت عندهم، وربما تكون قد بلغت بعضهم، وتلقوها عن شيوخهم، ولم يُقرئوا بها، لكنها معلومة لديهم، فنسبتها إلى نافع دون غيره إنما لكونه اشتهر بها وبضبطها، وملازمة القراءة والإقراء بها أكثر من غيره، وكذلك القول في بقية القراء.

والأمة كانت تتطلب تعيين عدد من الأئمة الضابطين المشهورين؛ لتأخذ عنهم وتتلقى القرآن من طريقهم، لأن استيعاب الرواة كلهم أو معظمهم شيء فوق طاقتها لكثرتهم وكثرة طرقهم، ويكفي أن نعلم أن كل واحد من أولئك الأعلام العشرة، كان قد تلقى عنه رواياته

مئات الرواة، فكلهم يروى أحرفه كلها أو بعضها، لكن الأمة لما رأت أنه لا قبل لها بتقصي طرق أولئك جميعاً، اختارت من تلاميذ كل إمام اثنين من أعدلهم، وأكثرهم ضبطاً وإتقاناً، وهما إنما يرويان ما يرويه غيرهما من تلاميذ الإمام، ولو انفرد أحدهما بشيء غير معروف لديهم لأنكروا عليه، ومنعوه من الإقراء به.

قال الجزري^(١): «قال ابن مجاهد قال لي قنبل قال لي القواس^(٢) في ستة سبع وثلاثين ومائتين: الق هذا الرجل - يعني البزي^(٣) - فقل له: هذا الحرف ليس من قراءتنا - يعني قوله «وما هو بميت» مخففاً - وإنما يُخفف من الميت قدمات ومن لم يميت فهو مشدد. فلقيت البزي فأخبرته فقال لي: قد رجعتُ عنه».

وقال: «عن محمد بن صالح: سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو: كيف تقرأ ﴿لَا يَعْذِبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وِثْقَهُ أَحَدٌ﴾؟ فقال: «لا يعذب»

(١) المنجد (ص ٦٧).

(٢) هو أحمد بن محمد، بن علقمة أبو الحسن النبال المكي المعروف بالقواس، إمام مكة في القراءة قرأ على وهب بن واضح وقرأ عليه قنبل وعبدالله بن جبير الهاشمي وأحمد بن يزيد الحلواني والبزي ومحمد بن شريح وغيرهم، توفي سنة ٢٤٠هـ.

(٣) هو أحمد بن محمد بن أبي بزة مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام قرأ على أبيه وعلى وهب بن واضح وعبدالله بن زياد وعكرمة بن سليمان والقواس في قول الداني وقرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعي ومحمد بن هارون وموسى بن هارون ومضر بن محمد الضبي وروى عنه قنبل وغيرهم توفي سنة ٢٥٠هـ.

بالكسر. فقال له الرجل: كيف وقد جاء عن النبي ﷺ «لا يعذب» بالفتح؟ فقال له أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال سمعتُ النبي ﷺ ما أخذته عنه، وتدرى ما ذاك؟ لأنني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة^(١).

ومعنى قولنا: تواترت قراءة الأئمة العشرة، أن هؤلاء الأئمة التزموا فيما يقرءون به ويروونه ركن التواتر، وحققوا هذا الركن، وشهد لهم عامة أهل مصرهم بذلك، وأجمعوا على إمامتهم وقبول روايتهم، وتلقي قراءتهم بالرضا.

ففي المدينة النبوية في عهد نافع بن أبي نعيم كان هناك أئمة كثيرون رَوَوْا أحرف القرآن، وأقرءوا بها غير نافع وأبي جعفر، لكن العامة أجمعوا على قبول ما قرأ به هذان الإمان، لكونهما اشتهرا أكثر من غيرهما بضبط ما يرويان من الحروف، وقد تلقى نافع عن أبي جعفر وصار بعد أكثر منه شهرة ورواية، لأنه أخذ عنه وعن غيره، وكذلك مكة كان فيها غير عبد الله بن كثير من الأئمة، فقد كان يُقرئ بها في عصره محمد بن عبد الرحمن بن محيصن، وحميد بن قيس الأعرج، ولكن لم تَلَقْ قراءتهما ما لقيت قراءة ابن كثير من القبول والإجماع.

وهكذا القول في سائر الأئمة العشرة، إلا أننا ننبه هنا إلى أن

(١) المنجد (ص ٦٧).

الإجماع قائم على القول بتواتر قراءة العشرة كلهم، (سبعة ابن مجاهد: وهم نافع وابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم بن أبي النجود، وحمزة، والكسائي والثلاثة المكملون للعشرة وهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وخلف بن هشام)^(١).

وقد أشكلت هذه المسألة -وهي تواتر قراءة هؤلاء الأئمة- على بعض المحققين الأعلام، واعترضوا على دعوى التواتر، محتجين بأن الناظر في أسانيد كل واحد من هؤلاء الأئمة إلى النبي ﷺ يجد أنها لم تبلغ حد التواتر إن لم تكن آحاداً^(٢).

وهذا الإشكال سببه عدم فهم المقصود من نسبة القراءة إلى الإمام وقد سبق شرحه والجواب عليه^(٣).

أما الإجماع على أن قراءة الأئمة السبعة متواترة فواضح، إذ تلقى الأئمة والعلماء في كل طبقة وفي كل جيل ما قرءوا به بالقبول، ووصفهم بالضبط والإتقان فيما يروونه من الحروف.

وأما الإجماع على أن قراءة الثلاثة متواترة فقد يُشكل، لأن الخلاف في ذلك محكي وواقع: لكن هذا الخلاف في رأينا لا قيمة له لسببين:

(١) خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف الأسدي أبو محمد البزار البغدادي، يروي عن سليم عن حمزة، ت سنة ٢٢٩ (غاية ٢٧٣/١).

(٢) راجع المرشد الوجيز (ص ١٧٦-١٧٩).

(٣) انظر: المنجد (ص ٧٠).

أولهما: أنه قد أجمعت أمم من القراء في كل جيل على تلقي قراءة الأئمة الثلاثة بالقبول، وعلى الإقراء بها، وقد ذكر الجزري أسماء بعضهم في ست عشرة طبقة، فذكر في كل طبقة أعداداً كثيرة من الأئمة الأعلام، وكل ذلك فيما وصل إلى علمه وتيقن منه، ولاشك أنه قد وصلت طرق أخرى إلى علم غيره.

ويكفي: أن ابن عمر -رضي الله عنه- صاحب رسول الله ﷺ قدم أبا جعفر المدني إماماً وصلى خلفه مؤتماً بصلاته، راضياً بقراءته^(١)، وأما يعقوب فقد بقي ابن مجاهد زمناً يتردد بينه وبين الكسائي أيهما يجعله السابع^(٢)، وحكى شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أن بعض القراء قال: لو لم يسبقني ابن مجاهد إلى الكسائي لجعلتُ يعقوب مكانه^(٣).

ثانيهما: أن قراءة هؤلاء الثلاثة لا تخرج عن قراءة السبعة غالباً، فأما أبو جعفر فهو من شيوخ نافع، وقد روى نافع معظم حروفه، وبقيتها توافق ما رواه غيره من بقية السبعة، ويعقوب قرأ على سلام الطويل، وسلام قرأ على أبي عمرو وعلى عاصم بن أبي النجود،

(١) معرفة القراء (٥٩/١).

(٢) المنجد (ص٧٢).

(٣) الفتاوى (٣٩٠/١٣).

فأبو جعفر ويعقوب لا يخرجان فيما قرءا به عن قراءة السبعة غالباً^(١)،
وأما خلف فلا تخرج قراءته عن قراءة الكوفيين من السبعة غالباً، وهو
قد أخذ عن حمزة، وإن كان مخالفه في بعض الحروف اختياراً منه.

ثم إن نسبة القراءة إلى واحد من هؤلاء الثلاثة أو غيرهم
اصطلاح، ولا تعني اختصاصهم بما يروون، وإنما تعني اشتغالهم بذلك
أكثر من غيرهم، وإلا فالاعتماد في القراءة على نقل العامة، وتلقيهم لها
بالقبول كما سبق بيانه، لا فرق في ذلك حينئذٍ بين أن تُتلقى عن
أبي جعفر أو نافع، أو عن حمزة أو الأعمش، وبين أن تُتلقى عن
غيرهم، إذ كان كل هؤلاء قد رووها. ولو كانت الأمور جرت على
ما كان اصطلاح عليه الأقدمون، لما نسبت هذه القراءات إلى أحد إذ
كانوا يكرهون ذلك، ولكن غاية ما يُقال هذه القراءات المتواترة التي
تلقيها عامة القراء بالقبول كان ممن رواها واشتهر بضبطها والإقراء بها
أبو جعفر ونافع وابن كثير وعاصم والأعمش، وغيرهم.

فأي راوٍ يُؤخذ مما رواه وأقرأ به بما وافقه عليه الأكثرون، دون ما
انفرد به وشذ، يستوي في هذا الأئمة العشرة مع غيرهم.

(١) وهناك قراءات وردت عن كل منهما ولم توجد في القراءات السبع كقراءة
أبي جعفر (ولا يتأَلُّ أولوا الفضل) وكقراءة يعقوب: «ولا خوفَ عليهم ولا هم
يخزنون».

ما هو المتواتر من قراءة الأئمة العشرة

قراءات الأئمة العشرة متواترة جملةً وتفصيلاً، سواء في ذلك ما اجتمعوا عليه وما اختلفوا فيه، وما كان من قبيل الأداء وما لم يكن من قبيل الأداء، إذ ليس لأحد منهم أن يقرأ شيئاً من عند نفسه، أو يشذ بحرف يخالف به العامة وإنما هم في كل ما يروون ويقرعون ويُقرئون: متبعون لا مبتدعون، وهم في كل ذلك ملتزمون بالركن الذي أجمع عليه القراء وهو التواتر.

وقال بعضهم: المتواتر من قراءاتهم هو ما اجتمعوا عليه، دون ما اختلفوا فيه وما لم يكن من قبيل الأداء، أما أوجه الأداء كالمد والإدغام والفتح والإمالة فليس من المتواتر^(١).

هذا القول بهذا الإطلاق ليس له نصيب من الصحة ولا البرهان، وقد تولى الجزري - رحمه الله - الجواب عليه، وملخص كلامه: أنه لما مثل صاحب هذا القول لأوجه الأداء بالمد والإدغام والفتح والإمالة، فإنه تورط فيما ليس له به علم وأتى بما تسكب تحته العبارات، فالمد قسمان: أصلي وفرعي، فالأصلي لا تقوم ذات الحرف إلا به فكيف يُقال فيه ليس بمتواتر؟ والفرع أنواع: فمنه المتصل ومنه المنفصل ومنه

(١) أبو شامة في المرشد الوجيز ونقله عنه الجزري في المنجد، والفقرة الثانية قائلها ابن الحاجب كما نقله عنه الجزري.

اللازم ومنه العارض، أما المتصل فأجمع القراء على وجوب مده ولم تُنقل قراءة صحيحة ولا شاذة ولا منكراً بقصره، فهل هناك تواتر بعد هذا الاتفاق وفوق هذا الإجماع، أما المنفصل فهو وإن كان فيه الوجهان القصر والمد إلا أن كلاً من الوجهين رواه جمهور كبير من القراء، وأما اللازم فأجمعوا على مده لم يُرو عن أحد فيه القصر، والعارض اتفقوا على أن فيه الأوجه الثلاثة فهل يقول أحد بعد ذلك في المد إنه ليس بممتواتر؟

وقال في الإدغام مثل قوله هذا وضرب المثال بقوله «لا تأمناً» فقد اتفق سائر القراء على إدغامه، وأما الفتح والإمالة فلا سبيل إلى إنكار تواترها وهما لغتان مشهورتان في القرآن نقلت كلاً منهما أمم من القراء، وأثبتتا في المصاحف العثمانية^(١).

وهذا الذي ذكره الجزري هو الحق، ويعرفه من تتبع القراءات، فإنه لا يجد وجهاً من أوجه الأداء يرويه أحد القراء إلا ورأى في طريقه ورواته ما يبلغ التواتر وأكثر، وهكذا المواضع التي يختلف فيها السبعة فيما بينهم أو العشرة، فإن كل وجه من الأوجه المختلف فيها رواه جمع كبير من القراء في كل طبقة غير العشرة، فوجود الخلاف بين العشرة لا يعني انحصاره فيهم حتى يتوهم متوهمٌ أفراداً بعضهم دون بعض، لو شذت بعض الطرق من العشرة بشيء من الأحرف فإن النقاد يبينونه

(١) المنجد (ص ٥٤-٧٠).

ولا يغفلون عنه، وهي مواضع نادرة معروفة لدى أهل الفن مع أنه لم يسلم المحققون بشذوذها.

ولكن مع عناية الرواة العظيمة وحرصهم الشديد على الالتزام بما تلقته العامة بالقبول، وألا يُقَرِّئوا إلا بالمعلوم المشهور، فإن هناك موضعين يمكن أن يناقش فيهما ناقدٌ معترض:

أولهما: ما انفرد بذكره واحد من الرواة دون غيره، وذلك مثل: تخفيف النون من قوله ﴿تَبَعَانِ﴾ بيونس، مع تشديد التاء وكسر الباء فقد انفرد به ابن ذكوان عن ابن عامر، بل رُويت رواية أخرى عن ابن ذكوان وهي: تسكين التاء وفتح الباء وتشديد النون، انفرد بذكرها ابن مجاهد وسلامة عن الأخفش وقال الداني: إنها غلط من أصحاب ابن مجاهد ومن سلامة^(١).

ومثل: إسكان الهمزة في ﴿بَارئُكُمْ﴾ بالموضعين، وإسكان «يأمرُك ويأمرهم، وتأمُرهم، وينصُرُكم، ويشعُرُكم» كل ذلك حيث وقع، فإنها قراءة رُويت عن السوسي عن أبي عمرو، وقيل إنها لم ترو إلا عن طريق الرقيين، أما رواية العراقيين عن أبي عمرو فهي الاختلاس، قال أبو شامة^(٢): «وهي الرواية الجيدة المختارة».

فمثل هذه المواضع يختلف فيها المحققون، وهي مواضع نادرة

(١) النشر (٢/٢٨٦).

(٢) إبراز المعاني (ص ٢٣١).

معروفة عند أهل الفن، وإن كان الجزري - رحمه الله - (في النشر) قد نصرها وبين طرقها ونفى أن تكون شاذة، وبين وجوها من العربية^(١) لكنه في سياق ذلك أتى بما مضمونه، أن قراءات العشرة تنقسم إلى نوعين: متواتر الإسناد، وما انفرد به العدل الضابط وتُلَقَّى بالقبول فهو مستفيض مشهور، وزعم أن العلم القطعي حاصل بالنوعين، إذ النوع الثاني قد احتف به من القرائن ما يفيد القطع بأنه قرآن^(٢).

(١) النشر (٢/٢١٢).

(٢) وعبارة الجزري كما وردت في (المنجد ص ١٩): فإذا قلت قد وجدنا في الكتب المشهورة المتلفة بالقبول تبايناً في بعض الأصول والفرش كما في الشاطبية: نحو قراءة «تبعان» بتخفيف النون، وقراءة هشام «أفئيدة» بياء بعد الهمزة وكقراءة قبل «سؤقه» بواو بعد الهمزة، وغير ذلك من التسهيلات والإمالات التي لا توجد في غيرها من الكتب إلا في كتاب أو اثنين وهذا لا يثبت به تواتر؟ قلت: هذا وشبهه وإن لم يبلغ مبلغ التواتر صحيح مقطوع به نعتقد أنه من القرآن وأنه من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها، والعدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية والرسم واستفاض وتلقى بالقبول قطع به وحصل به العلم وهذا ما قاله الأئمة في الحديث المتلقى بالقبول أنه يفيد القطع وبجته الإمام أبو عمرو بن الصلاح في كتابه علوم الحديث وظن أن أحداً لم يسبقه إليه وقد قاله قبله الإمام أبو إسحاق الشيرازي في كتابه اللمع في أصول الفقه ونقله مجتهد عصره أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية عن جماعة من الأئمة.

ثم قال: ثبت من ذلك أن خبر الواحد العدل الضابط إذا حفته قرائن يفيد العلم، ونحن ما ندعي التواتر في كل فرد مما انفرد به بعض الرواة أو اختص ببعض الطرق، لا يدعي ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر، وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين متواتر، وصحيح مستفاض متلقى بالقبول، والقطع حاصل بهما.

قلت: إن كان المراد باستفاضته وتلقي عامة القراءة له بالقبول، أنه قد بلغهم وعلموه وتلقوه عن مشايخهم وإن لم يُقروا به، على عادة كثير منهم في الاختيار عند الإقراء - كما سيأتي تفصيله في الكلام على الاختيار- فإن هذا في حقيقته يرجع إلى المتواتر عند التأمل، إذ حقيقة التواتر تعدد الأسانيد والطرق حتى تبلغ الحد الذي يحصل به اليقين، ويستحيل فيه التواطؤ على الكذب، وقد سببنا القول بأن القراء ينكرون على من روى شيئاً لم يبلغهم، ولم يُشتهر عند عامتهم ويمنعونه من الإقراء به، فإذا أقرَّ القارئ حرفاً وإن كان لم يُقروا به، فمعناه أنه من مروياته التي سمعها، ويعتبر إقراره كروايته في ذلك، وإلا فلا قيمة لإقراره ولا لتلقيه لذلك الحرف بالقبول.

ثانيهما: بعض أوجه الأداء التي يصعب حصول التواتر على نقلها، ولا يُتصور وقوعه، كضبط مقادير المدود بالدقة المتناهية المقيسة بالحركات، فإن الاتفاق على ضبط ذلك بتلك الدقة المتناهية شيء فوق طاقة البشر، لذلك تجد الروايات مختلفة اختلافاً كبيراً في مقدار المد المتصل، مع أن جميعهم مجتمعون على وجوب مده، ومثل: الأوجه المروية في تقسيم وقف حمزة وهشام وأنواع التسهيل فيه، قال الجزري: «إنه وإن تواتر تخفيف الهمزة في الوقف عن رسول الله ﷺ فلم يتواتر أنه وقف على موضع بخمسين وجهاً ولا بعشرين ولا بنحو ذلك، وإنما إن صحَّ شيء منها فوجهه والباقي لاشك أنه من قبيل الأداء»^(١).

(١) المنجد (ص ٦٢).

قلت: هذا هو ما يسمونه بالتحريرات، وقد توسعوا فيه بعد ذلك وجاءوا فيه بالعجائب مما لا قبل للأمة به، ولا دل نقل على مشروعيته.

فهذه بعض مواضع من أوجه الأداء لا يزعم أحد وقوع التواتر فيها، فمد المتصل وجه أداء وهو متواتر، لكن تحديد مقدار مده وضبط هذا المقدار بالحركات خارج عن حد المتواتر، وتسهيل الهمزة وجه أداء وهو متواتر، لكن الأوجه الخمسين أو العشرين وكذا سائر التحريرات، وما فيها وما ينتج من الضرب فيها من أوجه، إنما هي اصطلاح مُحدث ولا يدخل في حد التواتر بل لم يكن معروفاً لدى الأقدمين.

(الاختيار)

القاعدة التي لا محيد عنها أن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول بالرواية والإسناد، ولا مجال فيها للرأي ولا للقياس، قال الشاطبي -رحمه الله-:

وما لقياس في القراءة مدخلٌ

فدونك ما فيه الرضا مُتكفلاً

وقد بينا هذا الأمر بوضوح في الأبواب السابقة، وعند الكلام على إسناد القراءات العشر، لكن يُشكل هنا أمر الاختيار: فقد قرر المحققون أن لكل إمام من الأئمة العشرة وغيرهم اختيارات، فما هو المقصود بالاختيار؟ وأي شيء يتناول؟ وهل

يناقض ما قرروه من الالتزام بالرواية وعدم التدخل بالرأي والقياس
في القراءة؟

(الاختيار) وحقيقته

إن كل قارئ من الأئمة العشرة وغيرهم، يأخذ الأحرف القرآنية
من عدد من الشيوخ، ويحاول قدر جهده التلقي من أكبر عدد منهم،
حتى إنه ليرحل في الأقطار، ويجوب الآفاق من أجل ذلك، لكنه عندما
يبدأ الإقراء لا يُقرئ بكل ما سمع، بل هو يختار بعض مسموعاته فيقرئ
به، ويترك بعضاً آخر فلا يُقرئ به، ومعنى هذا أن المقصود اختيار بعض
المرويّ دون بعض عند الإقراء، فيتبين من هذا أنه لا دخل للرأي أو
القياس فيه، فإذا وجدت أهل القراءة يقولون: هذا اختيار فلان، أو
يوجهون بعض الأحرف المروية بأسلوب ظاهره إجراؤها على القياس،
فلا يذهب ذهنك إلى أنهم يتدخلون في القراءة بقياس العربية أو
استحسان الرأي، حاشاهم من ذلك وقد أجمعوا على منعه وحرمته.

فهذا أبو عمرو بن العلاء المازني البصري، (أحد أعلام القراءة،
وأئمة اللغة الذين يُحتج فيها برأيهم واجتهادهم) يقول الأصمعي راوياً
عنه: «سمعت أبا عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئُ لقراءتُ
حرف كذا وكذا وحرف كذا كذا»^(١).

(١) ذكره ابن مجاهد بإسناده في كتاب السبعة (ص ٨٣).

وأنت عند تحقيق الأمر والنظر في مرويات هؤلاء الأئمة من القراء تجد مصداق ذلك في قراءتهم، فكثيراً ما تطرد الرواية عن الإمام في بعض حروف القرآن على وجه واحد، حتى يصير أصلاً من أصوله، ثم تجده يخالف أصله هذا في موضع واحد أو مواضع معدودة قليلة، فلا تجد مسوغاً لذلك إلا اتباع الرواية، فمثلاً:

تجد أبا جعفر يقرأ «يَحْزُن» بفتح الياء وضم الزاي في سائر القرآن، ثم تجده يقرأ «يُحْزِن» بالأنبياء، بضم الياء وكسر الزاي موضعاً واحداً فقط.

وتجد نافع بن أبي نعيم يعكس فيقرؤها في سائر القرآن بضم الياء وكسر الزاي، ثم يأتي على موضع الأنبياء فيقرؤه بفتح الياء وضم الزاي.

وتجد حفص بن سليمان يقرأ سائر الألفات في القرآن بالفتح، ولا يميل منها شيئاً حتى إذا أتى على قوله «مجريها» بهود أمال الألف موضعاً واحداً فقط.

وتجد ابن عامر يقرأ «إبراهيم» بالياء في سائر القرآن، ثم يأتي على مواضع معدودة محصورة فيقرؤها «إبراهام».

وهكذا لا تكاد تجد أصلاً من أصول القراء يطرد في سائر المواضع، إلا وتجد مواضع مستثناة تخالفها، وهذا يدل بوضوح على أن الشأن للرواية، وليس للقياس اعتبار.

ولو كان القياس اللغوي له دور وتأثير في القراءة ما قرأ أبو عمرو وهو أحد أعلام اللغة «بَارِكُمْ» بإسكان الهمزة، ولا قرأ مثلها «يَأْمُرُكُمْ، يَأْمُرُهُمْ، تَأْمُرُهُمْ، يَنْصُرُكُمْ، يُشْعِرُكُمْ» كل ذلك بإسكان الراء المرفوعة، إذ لا وجه لذلك عند أهل اللغة، ولذلك ردّ هذه الرواية سيبويه والمبرد وغيرهما، وكذلك ما كان لابن عامر أن يقرأ «زَيْنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» وأهل اللغة يقومون ولا يقعدون قبل أن يجدوا لهذا وجهاً، وما كان لأبي جعفر أن يقرأ «لِيَجْزِيَ قوماً بما كانوا يكسبون» ببناء (يجزى) للمفعول ونصب «قوماً»، ولا لحمزة أن يقرأ «الذي تساءلون به والأرحام» بخفض الأرحام.

وذلك لأن كل هذه الأوجه يصعب على أهل اللغة أن يجدوا لأنفسهم فيها مخرجاً أو تأويلاً، لكن أهل القراءة وأئمة القراء، لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة أو الأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية فإذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة فلزم قبولها والمصير إليها كما قال أبو عمرو الداني في كتابه (جامع البيان).

أما لماذا يختارون ولا يُقرئون بكل ما بلغهم وتلقوه وسمعه من

شيوخهم؟

فلذلك سبيان:

أولهما: الترجيح بين الروايات، واختيار أشهرها وأكثرها رواة، إذ أنهم كانوا يتبعون ما عليه الأكثر ويتجنبون ما انفرد به بعض الرواة، وما شذَّ به واحد، كل حسب علمه في ذلك وما بلغه وبلغ أهل مصره. فهذا نافع مثلاً: طلب السماع والتلقي من أكثر الشيوخ، حتى سمع من سبعين من التابعين، منهم: أبو جعفر، وشيبة بن نصاح، وعبدالرحمن بن هرمز، ومسلم بن جندب الهذلي، ويزيد بن رومان، وعبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ومحمد بن شهاب الزهري، والأصمغ بن عبدالعزيز النحوي وغيرهم.

لكنه لم يُقرئ بكل ما سمعه من شيوخه، وقد كان بينه وبين أبي جعفر من الخلاف في الحروف أكثر من خمسمائة موضع، ويقول في تعليل ذلك: «قرأتُ على سبعين من التابعين، فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة في هذه الحروف»^(١).

وهكذا تجد غيره مثله، وقد تلقى بعض الأئمة العشرة عن بعض، ومع ذلك يختلفون عند الإقراء، فقد قرأ الكسائي على حمزة وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة موضع، لأنه قرأ على غيره واختار^(٢)، وكذلك أبو عمرو

(١) السبعة لابن مجاهد (ص ٦٢). والإبانة لمكي بن أبي طالب (ص ١٦).

(٢) الإبانة (ص ١٧).

قرأ على ابن كثير وعلى غيره، وبينه وبين ابن كثير خلاف في أكثر من ثلاثة آلاف حرف كما زعم مكِّي^(١).

وثانيهما: التخفيف على تلاميذهم، واختيار ما يناسب بعضهم دون بعض، حسبما يتفرس الشيخ فيهم، أو حسبما هو المشهور من القراءات في بلد التلميذ ومصره، فيؤثر بعض تلاميذه بحروف ويؤثر الآخر بحروف أخرى، وربما قرأ عليه تلميذه بما هو معروف لديه في بلده فيسمعه الشيخ ويقره إذا وافق بعض مروياته.

فهذا عاصم بن أبي النجود يُقرأ أبابكر بن عياش بغير ما أقرأ به حفص بن سليمان فيكون ما بينهما من الخلف أكثر من خمسمائة موضع^(٢).

قال حفص: «قلت لعاصم: أبوبكر يخالفني، فقال: أقرأتك بما أقرأني أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، وأقرأته بما أقرأني زُرُّ بن حُبَيْش عن عبد الله بن مسعود»^(٣).

وهذا نافع بن أبي نعيم يُقرأ ربيبه قالون، ويُقرأ ورشاً، ويكون ما بينهما من الخلاف أكثر من ثلاثة آلاف حرف، كذا زعم مكِّي^(٤).

(١) المصدر السابق (ص ١٧).

(٢) غاية النهاية للجزري (١/٢٥٤).

(٣) المصدر نفسه (١/٢٥٤).

(٤) الإبانة لمكِّي بن أبي طالب (ص ١٦-١٧).

وقال: ..«ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه، ولا نقلها أحد عن نافع غير ورش، وإنما ذلك لأن ورشاً قرأ عليه بما تعلم في بلده فوافق ذلك رواية قرأها نافع عن بعض أئمة فتركه على ذلك».

وقال «وقد روي عن غير نافع، أنه كان لا يرد على أحد ممن يقرأ عليه إذا وافق ما قرأ به على بعض أئمة، فإن قيل له أقرئنا بما اخترته من روايتك أقرأ بذلك، وكذلك ذكر مثل هذا عن نافع»^(١).

حرره: أبو مجاهد عبدالعزيز القارئ

(١) الإبانة لمكي (ص ١٦-١٧).

مصادر البحث

(مرتبة ترتيباً تاريخياً حسب وفاة المؤلفين)

- ١- الإمام مالك بن أنس، ت سنة (١٧٩) هـ.
الموطأ/ طبع الحلبي بمصر عام ١٣٧٠هـ، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٢- عبدالرزاق بن همام الصنعاني، ت سنة (٢١١) هـ.
المصنف / طبع المجلس العلمي بجوها نسرخ عام ١٣٩٠هـ، بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- ٣- أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، ت سنة (٢٢٤) هـ.
فضائل القرآن / مخطوط بالمكتبة الظاهرية بدمشق.
- ٤- محمد بن سعد الواقدي، ت سنة (٢٣٠) هـ.
الطبقات / طبع ليدن عام ١٣٢٢هـ.
- ٥- الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، ت سنة (٢٤١) هـ.
المسند / طبع دار صادر ببيروت عام ١٣٨٩هـ.
- ٦- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت سنة (٢٥٦) هـ.
الجامع الصحيح / طبع الحلبي بمصر عام ١٣٧٨هـ.
- ٧- أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت سنة (٢٦١) هـ.
الجامع الصحيح / طبع الحلبي بمصر عام ١٣٧٤هـ، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٨- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت سنة (٢٧٥) هـ.
السنن / طبع المكتبة التجارية بمصر، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٩- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت سنة (٢٧٦) هـ.

- تأويل مشكل القرآن / طبع الحلبي بمصر، بتحقيق السيد أحمد صقر.
- ١٠- أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة التمزدي، ت سنة (٢٧٩) هـ.
- السنن / طبع الحلبي بمصر عام ١٣٥٦هـ، بتحقيق: أحمد محمد شاكر.
- ١١- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت سنة (٣٠٣) هـ.
- السنن / طبع المطبعة المصرية.
- ١٢- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت سنة (٣١٠) هـ.
- التفسير / طبع دار المعارف بمصر، بتحقيق: محمود محمد شاكر.
- ١٣- أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، ت سنة (٣٢١) هـ.
- مشكل الآثار / طبع حيدر آباد بالهند عام ١٣٣٣هـ.
- ١٤- أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، ت سنة (٣٢٤) هـ.
- كتاب السبعة / طبع دار المعارف بمصر، بتحقيق الدكتور شوقي ضيف.
- ١٥- أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ت سنة (٣٢٧) هـ.
- الجرح والتعديل / طبع حيدر آباد بالهند عام ١٣٧١هـ.
- ١٦- أبو بكر بن محمد الأنباري، ت سنة (٣٢٨) هـ.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله / طبع مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٩١هـ، بتحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان.
- ١٧- محمد بن حبان البستي، ت سنة (٣٥٤) هـ.
- مشاهير علماء الأمصار / طبع لجنة التأليف والترجمة بمصر عام ١٣٧٩هـ.
- ١٨- أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان المشهور بابن خالويه، ت سنة (٣٧٠) هـ.
- مختصر في شواذ القرآن / طبع المطبعة الرحمانية بمصر عام ١٩٣٤م.
- ١٩- أبو الفتح عثمان بن جني، ت سنة (٣٩٢) هـ.

- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها / طبع المجلس الأعلى
للسنون الإسلامية بمصر عام ١٣٨٦هـ.
- ٢٠- مكّي بن أبي طالب القيسي، ت سنة (٤٣٧) هـ.
الإبانة عن معاني القراءات / طبع نهضة مصر، بتحقيق: الدكتور عبدالفتاح
شليبي.
- الإبانة عن معاني القراءات / طبع دار المأمون بدمشق، بتحقيق: الدكتور
محيي الدين رمضان.
- ٢١- أبو الفضل الرازي عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن، ت سنة (٤٥٤) هـ.
شرح حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف / مخطوط بالمدرسة الأحمدية
بجلب.
- ٢٢- أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت سنة (٤٥٨) هـ.
السنن الكبرى / طبع حيدرآباد بالهند عام ١٣٤٤هـ.
- ٢٣- أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، ت سنة (٥٠٤) هـ.
المستدرک / طبع أمين دمج بجلب تصويراً.
- ٢٤- القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت سنة (٥٤٤) هـ.
مشارك الأنوار / طبع مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٣٢هـ.
- ٢٥- ابن الأثير الجزري المبارك بن محمد، ت سنة (٦٠٦) هـ.
النهاية في غريب الحديث / طبع الحلبي بمصر عام ١٣٨٣هـ.
- ٢٦- أبو شامة عبدالرحمن بن إسماعيل، ت سنة (٦٥٥) هـ.
إبراز المعاني (شرح الشاطبية) / طبع الحلبي بمصر عام ١٣٤٩هـ.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز / طبع دار صادر بيروت عام
١٣٩٥هـ.
- ٢٧- القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ت سنة (٦٧١) هـ.

- الجامع لأحكام القرآن (التفسير) / طبع دار الكتب المصرية عام ١٣٧٢هـ -
١٣٨٧هـ.
- ٢٨- ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، ت سنة (٧٢٨)هـ.
مجموع الفتاوى (جمع عبدالرحمن بن قاسم) / طبع بالرياض عام ١٣٨١هـ.
- ٢٩- علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ت سنة (٧٣٩)هـ.
الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان (الجزء الأول) / طبع دار المعارف بمصر
بتحقيق: أحمد محمد شاكر.
- ٣٠- أبوحيان محمد بن يوسف الأندلسي، ت سنة (٧٤٥)هـ.
البحر المحيط / طبع مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٢٨هـ.
- ٣١- الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ت سنة (٧٤٨)هـ.
معرفة القراء الكبار / طبع دار الكتب الحديثة بمصر.
ميزان الاعتدال / طبع الحلبي بمصر عام ١٣٨٢هـ.
- ٣٢- ابن كثير أبو الفدا إسماعيل بن كثير، ت سنة (٧٧٤)هـ.
فضائل القرآن / طبع الحلبي بمصر في آخر التفسير.
- ٣٣- الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر، ت سنة (٨٠٧)هـ.
موارد الظمان لزوائد ابن حبان / طبع دار الكتب العلمية ببيروت تصويراً.
مجمع الزوائد / طبع دار الكتاب اللبناني عام ١٩٦٧م تصويراً.
- ٣٤- ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، ت سنة (٨٣٣)هـ.
منجد المقرئين ومرشد الطالبين / طبع حسام الدين القدسي بمصر عام
١٣٥٠هـ.
- النشر في القراءات العشر / طبع المكتبة التجارية بمصر بتصحيح محمد علي
الصباغ.
- غاية النهاية في تراجم القراء / طبع مكتبة الخانجي بمصر عام ١٣٥١هـ.

- ٣٥- ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت سنة (٨٥٢) هـ.
فتح الباري شرح صحيح البخاري/ طبع المكتبة السلفية بمصر عام
١٣٨٠هـ.
- تهذيب التهذيب / طبع حيدر آباد بالهند عام ١٣٢٥ هـ.
تقريب التهذيب / طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة بتحقيق: عبدالوهاب
عبداللطيف.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد العالية / طبع وزارة الأوقاف بالكويت
بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- ٣٦- السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، ت سنة (٩١١) هـ.
الإتقان في علوم القرآن / طبع مكتبة المشهد الحسيني بمصر بتحقيق محمد
أبو الفضل إبراهيم.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / طبع الحلبي بمصر عام ١٣٨٤ هـ
بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٣٧- السهودي علي بن عبدالله بن أحمد الحسيني، ت سنة (٩٢٢) هـ.
خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى / طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة عام
١٣٩٢ هـ.
- ٣٨- شهاب الدين القسطلاني أحمد بن محمد، ت سنة (٩٢٣) هـ.
لطائف الإشارات في فنون القراءات / طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
بمصر عام ١٣٩٢ هـ (الجزء الأول).
- ٣٩- البناء أحمد بن محمد الدمياطي، ت سنة (١١١٧) هـ.
إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / طبع عبدالحميد أحمد حنفي
بمصر.
- ٤٠- الصفاقسي علي النوري، ت سنة (١١١٧) هـ.

- غيث النفع في القراءات السبع / طبع المكتبة التجارية بمصر عام ١٣٥٢هـ
على هامش سراج القاري.
- ٤١- البنا أحمد بن عبدالرحمن الساعاتي، من أهل القرن الرابع عشر.
منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي / طبع المنيرية بمصر عام ١٣٧٢هـ.
- ٤٢- عبدالفتاح عبدالغني القاضي، ت سنة (١٣٠٣)هـ.
البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة / طبع الحلبي بمصر عام
١٣٧٥هـ.

المحتوى

الموضوع	الصفحة
مصادر هذا الحديث	٧
طرقه ورواياته وألفاظه	٩-٤١
حديث عمر وهشام	٩
حديث عثمان بن عفان	١٣
حديث علي بن أبي طالب	١٣
حديث أبي بن كعب	١٤
حديث عبد الله بن مسعود	٢٢
حديث أبي هريرة	٢٩
حديث معاذ بن جبل	٣٠
حديث عبد الله بن عباس	٣٠
حديث عمرو بن العاص	٣١
حديث حذيفة بن اليمان	٣٢
حديث عبادة بن الصامت	٣٣
حديث سليمان بن صرد	٣٤
حديث أنس بن مالك	٣٥
حديث أبي طلحة الأنصاري	٣٥
حديث أبي بكرة الأنصاري	٣٥
حديث أبي جهيم الأنصاري	٣٦

الموضوع

الصفحة

- ٣٧ حديث سمرة بن جندب
- ٣٨ حديث أم أيوب الأنصارية
- ٤٢ أقوال العلماء في المراد بالأحرف السبعة
- ٤٩ مناقشة الأقوال:
- ٤٩ مناقشة القول بأن هذا الحديث متشابه لا يُعرف معناه
- مناقشة القول بأن حقيقة العدد غير مرادة، وأنه كان
- ٥٠ مُرخصاً للصحابة أن يقرأوا بالمعنى
- ٥٢ مناقشة القول بأن الأحرف السبعة أصناف من المعاني والأحكام ...
- ٥٤ مناقشة القول بأن الأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب
- ٥٦ مناقشة قول ابن جرير الطبري
- مناقشة قول ابن قتيبة والرازي والجزري بأن الأحرف
- السبعة هي أنواع التغاير والاختلاف
- ٥٨ المراد بالأحرف السبعة (القول المختار)
- ٨١ الحكمة من الأحرف السبعة وفوائدها
- ٩٤ القراءات المتواترة
- ١٠٨ القراءات العشر المتواترة
- ١١٥ صلة هذه القراءات العشر بالأحرف السبعة
- ١١٨ تواتر إسناد القراءات العشر
- ١٢٥ ما هو المتواتر من قراءة الأئمة العشرة
- ١٣٠ الاختيار وحقيقته